مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٢)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

Bibliotheca Alexandrina
0015278

الدكتور مجدي حمّاد

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٢٢)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الدكتور مجدي حماد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/ يوليو ١٩٩٣

الطبعة الثانية: بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤

المحتويات

القسم الثالث
التنمية المستقلة

القسم الرابع
قضايا القومية العربية

مقدمـة

لقد آن الأوان لتقديم صورة متكاملة، موضوعية ونقديـة، لثورة ٢٣ تمـوز/ يوليـو ١٩٥٢، من منطلق ثـوري، ومن داخـل معسكـر الثـورة ذاته.. ذلك الحدث المهيب، الذي لم يزل ممتلكاً مهابة لا يتجاسر عليها إلا المنكر للحقيقة والمتنكّر لها.

ان هـذه الدراسـة عن ثورة تمـوز/ يوليـو ليست نـوعـاً من السلفيـة التاريخية، ولا هي نـظرة بالحنـين والشجن إلى الماضي، بـل هي محاولـة لفهم الحاضر، والتطلع إلى المستقبل. لأن حقبة بالغة الأهميـة والخطورة بين ٢٣ تموز/ يوليو عـام ١٩٥٢ إلى ٢٨ أيلول/ سبتمبر عـام ١٩٧٠ لا بد لها ـ إذا كان محتماً تجاوز حديث الذكريـات أو الحنين والشجن ـ وإذا أرادت استعادة قوة اندفاعها في الحاضر وتـأهيل نفسهـا للمستقبل، من مراجعة نقدية أصيلة تلتزم بالمبادىء، لكنها تعطي نفسها أوسع مجـالات الحرية في مناقشة التطبيق.

وأساس ذلك أن المشكلات الكبرى التي واجهتها ثورة تموز/ يوليو ما تزال مطروحة على الساحة العربية، وهي مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة وإسرائيل. فلقد شهدت السبعينيات تصاعد الصراع الاستراتيجي على المنطقة العربية، وسعي الولايات المتحدة الحثيث إلى الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في عدد من الأقطار العربية، كما شهدت وجوداً أكبر للخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات في عدد آخر من الأقطار العربية، فضلاً عن تكثيف الوجود العسكري لكلتا الدولتين في البحار المحيطة بالمنطقة العربية وفي البلاد المجاورة لها. كما شهدت محاولات الاختراق السياسي لهذه الدولة أو تلك. ومن الناحية الاقتصادية جاء ارتفاع أسعار النفط والثروة النفطية عاملاً لمزيد من ادماج الاقتصادات العربية النفطية في السوق الرأسمالية العالمية. وخلال سنوات السبعينيات ازداد حجم التبادل التجاري بين أغلب البلدان العربية ـ مع اختلاف ايديولوجياتها المعلنة ـ والولايات المتحدة والدول الغربية. وازداد عجز البلدان العربية عن توفير الغذاء لشعبها، وانتقلت واحدة بعد أخرى إلى استيراده من الخارج. وتبلور مثلث الخطر: الغذاء، المياه، السلاح، الذي سيتحكّم في الوضع العربي العام لسنوات. ومن الناحية الثقافية ازداد نفوذ الاتجاهات «المتغربنة» و«المغتربة» عن الواقع العربي، وانتشرت مفاهيم سطحية ومشوهة عن التنمية والحضارة والثقافة، من شأنها تأكيد نمط التبعية والاعتماد على الخارج.

وباختصار، إذا كانت حقبة الخمسينيات والستينيات عموماً هي أعوام العمل من أجل الاستقلال والوحدة العربية والتقدم الاجتماعي. . فإن حقبة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ـ وخاصة بعد «اندثار» الاتحاد السوفياتي ومعسكره وعقيدته ـ هي مرحلة انتكاسة

الثـورة العربيـة على المستـويات كـافة، ومـرحلة تبعـثر النـظام العـربي، ومرحلة أخطر المحاولات لاختراقه من الخارج بقصد تفتيته داخلياً (من خلال تكريس القطرية والتيارات الانعزالية والحروب الأهلية ومشكلات الأقليات)، أو خارجياً من خلال إذابتـه في إطار هـويات أخـرى تختلف عن «الهوية العـربية». وإذا كـانت الخمسينيات والستينيـات هي مرحلة السعي من أجـل التحرر الـوطني، وتكريس الاستقـلال، فـإن المـرحلة الحالية هي مرحلة بروز النفوذ الأجنبي ـ الغربي والإقليمي ـ في الشؤون العربية، وتقليص الإرادة العـربية القـومية. . ومن هنـا تبرز أهميـة ثورة تموز/ يوليو بقيادتها الناصرية.

ومن ثم فـإن السؤال يثار اليـوم حـول الثـوابت والمتغـيرات في ثـورة تموز/ يوليو. وبعبارة أخرى، ما هي الجـوانب التي تمثّل مـواقف طارئـة استـدعتها ظـروف «الثورة» وضروراتهـا الداخليـة والخارجيـة، وما هي الجوانب التي تعبّر عن الخط الاستراتيجي المستمر للثـورة، والذي يبلور ملامح «المشروع القومي العربي»؟.

وهنا تنبغي الإشارة على الفور إلى أن الثوابت التي استجاب لها جمال عبـد الناصر مـا زالت قائمـة. . وان استجابتـه لهـا كـانت صحيحـة في عصره. . وكثير منها صحيح، حتى بعد عصره. .

فلقد انطوى المشروع القـومي العربي لثـورة تموز/ يـوليو على حلول صحيحـة في عصرها لمـواجهة تلك المشكـلات، وقطعت الأمـة العربيـة شوطاً كبيراً نحو تحقيق التـطلعات المشروعـة للشعب العربي من المحيط إلى الخليـج. ولكن الثورة تعـثرت بالانفصـال عـام ١٩٦١ ثم انتكست بهزيمة عام ١٩٦٧، ثم توقفت بوفاة قائد الثورة عام ١٩٧٠، وهنا انتزع «معسكر الثورة المضادة» زمام المبادأة.

لقد قام «معسكر الثورة المضادة»، طوال السنوات الماضية منذ رحيل جمال عبد الناصر، بتقديم نقده الشامل لثورة ٢٣ تموز/ يوليو، بل لقد اجترأ معسكر الثورة المضادة على وضع الثورة في قفص الاتهام، وتولى محاكمتها، وإصدار الحكم عليها غيابياً، وشرع من ثم في بناء مشروعه «الثوري المضاد»، في مشهد من أكثر مشاهد التاريخ العربي المعاصر غرابةً وفجراً. ولقد حقّق معسكر الثورة المضادة، نجاحاً أكثر غرابة، حين تمكن من توجيه البعض، حتى من داخل معسكر الثورة ذاته، إلى الحديث عن قضايا من نحو «سلبيات التجربة» وضرورة «نقد الذات». بل وإلى البحث عن السلبيات في كل حديث عن الثورة، إلى حد افتعال السلبيات، حتى يبدو الحديث وكأنه منصف للثورة ومنصف للمتحدث!، ولكن الحديث عن «سلبيات التجربة» انقلب في كثير من الحالات إلى «سلب للتجربة» ذاتها، وأحياناً من أبرز ايجابياتها، بينما تحول «نقد الذات» في معظم الحالات إلى «جلد للذات». وإذا بالحديث عن سلبيات التجربة ونقد الذات يتحول إلى «همّ كبير» في صفوف معسكر الثورة ذاته، يقضّ المضاجع، ويؤرق الضمائر.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، باعتبار أن النقد الشامل لثورة ٢٣ تموز/ يوليو من منطلق ثوري ومن داخل معسكر الثورة ذاته، هو الخطوة الأولى نحو اسقاط هذا الهم الكبير، وتحوّل معسكر الثورة من مواقع الدفاع التي تحصن فيها طوال السنوات الماضية، إلى مرحلة الهجوم، وعودته، بحجم التجربة التي يمثلها، إلى حلبة الصراع السياسي الفعلي.

وعلى الرغم من أن هناك «محاولات جزئية» لتقويم جانب أو أكثر من جوانب ثورة تموز/ يوليو، إلا أنه لم تتم حتى الآن محاولة شاملة

موضوعية وعلمية لتقويم الجوانب المختلفة لهذه الثورة. وتهدف الدراسة إلى القيام بهذه المحاولة الموضوعية لتقويم ثورة تموز/ يوليو، لتحقيق أكثر من هدف:

١ ـ تعريف الأجيال الصاعدة، داخل مصر وخارجها، بإنجازات ثورة تموز/ يوليو وممارساتها.

٢ ـ تقديم تقويم نقدي لثورة تموز/ يوليو، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وإيجابياتها وسلبياتها.

٣ ـ محاولة التعرّف على مدى وكيفية الاستفادة من خبرة ثورة تموز/ يوليو في صنع المستقبل العربي، ومستقبل مبادىء هذه الثورة مصرياً وعربياً في ضوء التغييرات التي لحقت بالمنطقة العربية والعالم في العقدين الأخيرين، وفي ضوء استشراف المستقبل خلال العقدين القادمين.

ان هذه الأهداف تؤكد أن هذه الدراسة تمثل أكثر من ضرورة؛ فالجيل الذي ولد في عام الثورة (١٩٥٢)، كان قد أنهى دراسته الثانوية ويتأهّب لدخول الجامعات في عام رحيل قائد الثورة (١٩٧٠). وبالتالي، فقد تفتّح وعيه السياسي على قذائف المدفعية الثقيلة التي صوّبها معسكر الثورة المضادة ضد القائد والثورة معاً. وهذا الجيل نفسه الذي يبلغ الأربعين من عمره هذا العام، يتقدم الآن، في مصر وفي غيرها من أقطار الوطن العربي، نحو احتلال مواقع المسؤولية الأولى والثانية، وبالتالي فمن حقه أن يعرف، وأن يقدر، وأن يختار على أساس سليم.

وتبقى كلمة عن هذا الكتاب، وتنويه يرد الفضل لأصحابه. فقد بادر إلى طرح فكرة هذا الكتاب ـ كعادته ـ الأستاذ الدكتور خير الدين

حسيب، وواصل جهوده المعتادة، وصبره أيضاً، لإخراج هذه الفكرة إلى حيّز التنفيذ. فلقد وجد أمامه مجلداً ضخماً، يحمل أعمال الندوة التي نظمتها دار المستقبل العربي حول: ثورة ٢٣ تموز/ يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، في ما بين ٣ ـ ٦/٥/١٩٨٦ بالقاهرة، والتي أصدرتها الدار نفسها في ذلك المجلد بالعنوان نفسه عام ١٩٨٧. وكان من الواضح أن أعمال تلك الندوة قد انطوت على «نقد شامل» لثورة تموز/ يوليو، وهي بهذا المعنى تمثّل أضخم محاولة للنقد وللنقد الذاتي يعمد إليها أحد التيارات السياسية والفكرية الأساسية في الوطن العربي. وكان السؤال الذي طرحه الدكتور خير الدين حسيب: لماذا لا يستخلص من هذا المجلد ـ بدراساته ومداخلاته ـ كتاب يصدر في هذه السلسلة؟. ورأيت ذلك التكليف تشريفاً في الوقت نفسه، وهكذا شرعت في إعداد الكتاب، بإذن خاص من «دار المستقبل العربي» ومديرها العام الأستاذ محمد فائق.

وتفترض الأمانة العلمية، أن ننوه إلى دراستي د. عزيز صدقي بناء الصناعة المستقلة، ود. عبد المعبود الجبيلي التنمية الزراعية، اللتين اعتبرتا بمثابة «شهادات»، فتم عرضهما مع بعض التلخيص والإضافة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دراستي د. علي الدين هلال الاستقلال الوطني، ود. سعد الدين ابراهيم المشروع الاجتماعي لثورة يوليو، وان كان مجال إعادة العرض والتلخيص والإضافة ـ هنا ـ أكبر من سابقتيها. كذلك جرت الاستعانة بالفكرة الأساسية لدراسة د. عصمت سيف الدولة ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية عند مناقشة هذا البعد في الفصل المخصص لموضوع «التعبئة السياسية». وفضلاً عن ذلك تمت الاستعانة بكتاب أ. محمد حسنين هيكل لمصر.. لا لعبد الناصر، وخاصة تحليل

تطورات أزمة ١٩٦٧، وحركة «جمال عبد الناصر» على سلّم التصاعد الخطير الذي قاد إلى العدوان الغادر. وغير ذلك كان هناك العديد من المراجع الأساسية عن الثورة والقائد.

القسم الأول

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بين الثورات

تنطلق هذه الدراسة من أن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، ما زالت تمثّل تياراً فاعلاً في الحياة السياسية والفكرية في مصر والبلدان العربية الأخرى. إذ لا شك انها الثورة الأم في التاريخ العربي المعاصر، وأن التوجهات التي تبنتها، والأحداث والمبادىء التي حرّكتها وتحرّكت بها، ما زالت تسهم في الجدال السياسي والفكري الدائر في الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

ولذلك، فمن الهام للغاية أن يجري البحث في إسهامات الثورة، والنظر في جوانب قوتها وضعفها، وذلك بمنهج علمي يأخذ في اعتباره ثلاثة أبعاد: **أولها**، البعد التاريخي الذي يضع الأحداث في سياقها الموضوعي، ولا ينتزعها خارج هذا الإطار. **وثانيها**، البعد المقارن حتى تتضح الرؤية، وذلك وفقاً لاعتبارات الزمان والمكان والحركة والنتائج. **وثالثها**، البعد النقدي الذي ينظر إلى الظروف والملابسات التي كانت

سائدة، وإلى الاحتمالات المختلفة والبدائل المتعددة التي كانت متاحة. . وبهذا يمكن تقويم ثورة تموز/ يوليو وفق المعايير المستخدمة نفسها في تقويم الثورات التاريخية الكبرى.

ومن ناحية أخرى، فقد كان جمال عبد الناصر ولا يزال، الرمز الأول والأكبر لهذه الحركة التاريخية التي عرفتها مصر وأمتها العربية بأكملها، وحركة التحرر الوطني العالمية منذ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢.

ان جمال عبد الناصر لم يكن رئيساً أو رجل دولة. . وإنما كان «حركة تاريخية» لتيار قومي ينشد الاستقلال والتقدم الاجتماعي والوحدة. كان هذا التيار سابقاً عليه، وسيظل باقياً بعده، ولكنه هو الذي جسّده في حركة تاريخية لها قوانينها الموضوعية التي تستحيل إزالتها.

وبالرغم من أن جمال عبد الناصر لم يكن يملك أية «سلطة» في بقية الوطن العربي، إلا أنه دخل عقل ووجدان المواطن العربي، لقد أعطاه «صورة للمستقبل» و«خطاً للنضال» وخرج به من منطقة النفوذ الاستعماري. وقد نجحت الصورة والخط في تغيير الواقع العربي حيناً، وأخفقت حيناً. ولكن النجاحات والاخفاقات كلها تصوغ تأثير الناصرية في ضمير الإنسان العربي المعاصر. . فمعاني الاستقلال، والعدل الاجتماعي، والوحدة، والنضال ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية وإسرائيل، والموقف من الثورة المضادة والقوى الرجعية. . كلها أصبحت «عقائد» كبرى يكتوي بنارها، ويهتدي بنورها الإنسان العربي في كل مكان.

ولم يكن جمال عبد الناصر كـ سوكارنو أو نهرو أو نكروما، مجرد زعيم وطني بارز في العالم الثالث. . وإنما كان بفكره وسلوكه الدولي قائداً تاريخياً ضمن حركة التحرر الوطني العالمية، ودوره النضالي في العالم

النامي لا يمحوه الزمن. ان عبد الناصر ـ كشخص ـ قد مات.. ولكن الناصرية كاتجاه للتقدم الاجتماعي لا تزول آثارها، فإنها بآثارها قد فعلت فعلها المحتوم وانتهى الأمر. فأصبحت مثل خلايا الدم جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة.

وفضلاً عن ذلك، فإن جمال عبد الناصر بعيداً.. أخطر من جمال عبد الناصر قريباً، لأنه في غيابه تحوّلت «الناصرية» من «شخص» إلى «فكرة وحلم أمة».. ومن فكرة وحلم أمة إلى «تنظيم»!

وفي ضوء ما تقدم، يعالج هذا القسم موضوعين أساسيين، يخصّص لكل منهما فصل مستقل:

الموضوع الأول: ثورة تموز/ يوليو.. ومعايير الثورات.

الموضوع الثاني: جمال عبد الناصر.. الفرد والتاريخ.

الفصل الأول

ثورة تموز/ يوليو ومعايير الثورات

ربما كانت الملاحظات المتصلة بالمنهج، أي بأصول وضوابط النظر إلى ثورة تموز/ يوليو وتحليلها وتقويمها، من أهم الملاحظات التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند دراسة أية ثورة بشكل عام، وذلك من أجل فهم أفضل لقضايا الحاضر وتحديات المستقبل.

فمن ناحية أولى، لا بد من فهم معيار الثورة، قبل أي معيار آخر، أي دراسة ثورة تموز/ يوليو ومقارنتها بثورات المجتمعات الأخرى. ان دراسة ثورة تموز/ يوليو في ضوء المعايير العامة لدراسة الثورات التاريخية الكبرى ستقدم لنا دراسة مقارنة هامة للغاية بخصوص القضايا التي تطرحها «الثورة»، بحكم كونها ثورة، من نحو: احتكار السلطة، المنهج الديمقراطي، قضية الأمن، الصراعات التي تدخلها النخبة الثورية مع غيرها من مجموعات النخبة المنافسة أو المعادية، التصفيات داخل النخبة الثورية. . . إلخ.

وبهذا المنهج يمكن الخروج بتحديد ما هو عام تشترك فيه ثورة تموز/ يوليو مع غيرها من الثورات ـ سواء أكان ايجابياً أو سلبياً ـ ولكنه يبقى من طبيعة الثورات. ثم تحديد ما هو خاص بتجربة ثورة تموز/ يوليو، بحكم الزمان والمكان والرجال، مع تحديد الايجابي والسلبي أيضاً.

ولتوضيح ما تقدم، تمكن الإشارة إلى ثلاثة أقوال مشهورة تعبّر عن فهم دقيق لمضمون الثورة، **أولها**، «ان الثورة إذا نجحت فهي القانون.. وإذا أخفقت فهي الجريمة»! **وثانيها**، «ان الثورة ليست حفلة عشاء بالملابس الرسمية الأنيقة»! **وثالثها**، «ان الذين يتصورون أن هناك ثورة طاهرة مبرأة من العيوب سوف يموتون قبل أن يروها»!.

ان الأحداث الكبرى في التاريخ لها منطقها الذي يفسّر تطورها وتسلسل وقائعها. ومن هذا المنظور فإن الثورة ـ بحكم أنها ثورة ـ هي حركة تغيير هائلة، بما يصاحب ذلك من مدّ وجزر أو انتصارات وهزائم، وانجازات وأخطاء، إنها عاصفة عنيفة وعملية جراحية كبرى، ولا بد أن تعتريها كل التقلصات والآلام والمعاناة التي تصحب الميلاد دائماً في كل مظاهر الحياة.

ومن المنطلق نفسه تشهد الثورة في سنواتها الأولى عادة اتجاهات متباينة ومختلفة أو محاولات من القيادة الثورية للتعامل مع الواقع الجديد وتغييره، ومحاولات من القوى المعادية للثورة للالتفاف حولها، واجهاضها، واختراق بعض عناصرها. لذلك تشهد هذه السنوات عادة خلافات حادة في القيادة، وتصفيات دموية، وقرارات متسرعة، وضغوطاً داخلية وخارجية، وعملية فرز لقوى الثورة وتصنيفها. ومن خلال هذا المخاض الهائل من الصراعات والتناقضات والاختلافات يتبلور اتجاه الثورة.

وإذا كانت الثورة الفرنسية هي أشهر الثورات الغربية، إلا أنها كانت أكثرها عُنفا ودموية وضحايا، وقد تساقطت رؤوس من ألمع من كانوا فيها على المقصلة كان من أشهرهم «مدام رولان» صاحبة الكلمة المشهورة: «أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك»!

وبهذا المعنى، فإن ثورة تموز/ يوليو واجهت مشكلة ليست الأولى من نوعها في تاريخ الثورات، فإن الإساءة إليها كانت من صفوفها! هذا مع التسليم بأن الهجمة الأساسية الأكبر ضدها كانت من الخارج: الاستعمار وإسرائيل والرجعية العربية.

ولقد عرف التاريخ ثورات تأكل أبناءها، وعرف التاريخ أيضاً ثورات يأكلها أبناؤها! كان هناك الذين أساءوا إلى الثورة من داخلها، حتى في حياة جمال عبد الناصر، وإلا فكيف يمكن أن نفسّر ما حدث سنة ١٩٦١ (الانفصال) ثم سنة ١٩٦٧ (الهزيمة)؟! وكان هناك أولئك الذين تولوا «تصفية» الثورة من داخلها أيضاً.. بعد رحيل «جمال عبد الناصر».

كذلك فإنه لا ينتقص من قدر أية ثورة، ولا إسهامها التاريخي، أن تنهزم مبادئها لمدة، أو أن تنتكس بعض اتجاهاتها لفترة، فالثورة الفرنسية الكبرى أدّت أحداثها إلى تنصيب نابليون امبراطورا على فرنسا في عام ١٨٠٤ بعد مرور خمسة عشر عاماً على قيامها، بل وعادت الأسرة المالكة إلى الحكم مرة أخرى في عام ١٨١٥. ولكن الثورة استأنفت مسيرتها، وخلّدت على مر الزمن مبادىء الحرية والاخاء والمساواة!.

فالحركات التاريخية الكبرى تتقدم وتنتكس.. ولكنها لا تموت! إنها

تفتح صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية، قد تعرف سطورها الانتصار والانكسار. . ولكن محصلتها «الايجابية» الضخمة تجعلها «صفحة» لا تطوى. ومهما بلغ عدد «الصفحات» التالية للصفحة الأولى، تبقى هي العلامة الفارقة بين عصرين. . بين مرحلتين في مسيرة التاريخ. . لا مجرد حكومة جديدة، ونظام جديد.

ومعنى ذلك أن الانتكاسة السياسية لا تعني نهاية الثورة. ذلك أن مبادىء أية ثورة تنتشر في النفوس والعقول، وتصبح جزءاً من المناخ العام للمجتمع واحدى حقائقه. أما ما يحدث لهذه المبادىء على صعيد السياسة العملية، فإنه جزء من عملية الجدل الاجتماعي والتطور السياسي الذي تختبره وتعيشه المجتمعات كلها.

وهذا هو شأن ثورة تموز/ يوليو، فإنها تعيش في وجدان الأمة العربية، من المحيط إلى الخليج، وانهزمت كل الجُهود التي أرادت أن تمحو آثارها من الذاكرة العربية.

ومن هنا أهمية تحليل الثورة وتقويمها وفقاً لمعيار نابع من طبيعتها، كما تكشف عنها تطبيقاتها في مختلف المجتمعات، وخاصة كما تكشف عنها ثورات العالم الكبرى: الثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الصينية. وفي ضوء هذا المعيار يمكن «حسم» اشكالية «السلبيات والإيجابيات» التي زادت عن حدّها كثيراً. فلا شك بداية أن كل ظاهرة لها جوانبها السلبية والإيجابية، وتقاس الثورات الكبيرة لا بخلوها من السلبيات، ولكن بتوجهها العام وانجازاتها، ويختل منهج الباحث إذا ركّز على جانب واحد من جوانب الظاهرة. ولا يمكن للباحث أن يركّز على الجوانب السلبية وحدها بدعوى أن الجوانب الإيجابية ظاهرة ومعروفة ومسلّم بها، وأيّ انجاز للثورة لا يشكك فيه الآن أو يضرب أو يشوّه!!

ان ثورة ٢٣ تموز/ يوليو هي ممارسات وانجازات سارت بخطى حثيثة نحو مصيرها، أي نحو تحولها إلى مشروع ثورة دخل في عملية التحقق. وهي في مسيرتها هذه ارتكبت أخطاء، وكان لا بد لها أن ترتكب أخطاء، ومن غير المعقول تبرئتها من الأخطاء، تماماً مثلما أنه من غير المعقول تعريتها من المنجزات الايجابية. والمطلوب ليس تبرير الأخطاء ولا تضخيم المنجزات بل المطلوب هو الاعتراف بالأخطاء على أساس أنها أخطاء ثورية، وعلى أساس أن الهدف هو العمل على تجاوزها إلى رؤية أكثر شمولاً، تستفيد من الأخطاء، ومن التجربة كلها، لكي تفتح باباً إلى المستقبل.

ومن ناحية ثانية، لا بد من التأكيد على أهمية معيار الزمان، بمعنى تحليل الثورة، مثل غيرها من الظواهر السياسية، وفق الظروف التي كانت سائدة في عصرها، ومتابعة تطوراتها وفقاً لتغير تلك الظروف. ومن هذه الناحية فإن «خطة التصنيع» التي قادها د. عزيز صدقي ـ على سبيل المثال ـ تكتسب أهميتها من حيث إنها مثّلت توجّهاً جديداً ناحية «التنمية المستقلة» ـ رغم أن هذا المفهوم لم يكن معروفاً آنذاك ـ من ناحية، ومن حيث إنها شكّلت قراراً سياسياً ينطوي على تحدي السيطرة الاستعمارية، وخاصة في ظروف فشل تجربة د. مصدق لتأميم النفط في إيران في الفترة نفسها، من ناحية أخرى.

ان ما اتجهت إليه ثورة تموز/ يوليو من دفع عملية التنمية بقوة لإقامة قاعدة صناعية وطنية، كان ضرورة لإقامة اقتصاد وطني قوي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يمكّن الثورة من السير في طريقها لتحقيق الاستقلال السياسي واستقلال الإرادة الوطنية.. إلى جانب ما يحققه

التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل، ودعم الاقتصاد الوطني، وموازنة المدفوعات الخارجية... إلخ.

ومع تعدد الاجتهادات في أول الثورة، كان واضحاً أن الخلاف هو في التفكير ذاته. هل تقيم الثورة مصنعاً يربح فحسب، أم تقيم قاعدة صناعية تكون منطلقاً للتقدم على اتساع مصر كلها؟ وهل تقيم صناعة لإنتاج سلعة معينة فحسب، أم أن ذلك يدخل في إطار أن التصنيع عامل أساسي في إقامة مجتمع متقدم يحقق فيه للفرد فرص للعمل، ومستوى للدخل والمعيشة لا تنتجه الزراعة وحدها؟

وقد اختارت الثورة طريقها منذ البداية، وانحازت لصالح الشعب، والقوى العاملة، واتجهت إلى إقامة قاعدة صناعية حقيقية، تفتح آفاق التنمية والإنتاج، وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للثورة. ولذلك يمكن القول ـ بمعيار الأرقام والإحصاءات المؤكدة وحدها ـ إن عملية التنمية التي قامت بها الثورة في المجالات جميعها، حققت نمواً لم تشهده البلاد في تاريخها الحديث. وبعد أن كانت تستورد تقريباً كل شيء، أصبحت مصر تعتمد على نفسها وتنتج معظم احتياجاتها. وبعد أن كانت نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج القومي أقل من ١٠ بالمئة، أصبحت مصر دولة صناعية زراعية تحتل فيها الصناعة المكانة الأولى في الإنتاج.

كذلك فإن دراسة ثورة تموز/ يوليو والمسألة الاجتماعية تقدم بعداً آخر لتطبيق المعيار نفسه، فقد نص دستور سنة ١٩٥٦، أي بعد قيام الثورة بأقل من أربع سنوات، على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل الوظائف على المستويات كلها في جهاز الدولة. وقد يبدو هذا شيئاً عادياً

بمعـايير التسعينيـات من هـذا القـرن، ولكنـه وقتهـا كـان يعتـبر «ثـورة مصغرة»، حيث انطوى على نسف تقاليـد وممارسـات لم تتغير كثيـراً منذ ثلاثة عشر قرناً. وكانت هذه هي المـرة الأولى التي تحصل فيهـا المرأة في أي مكـان من الـوطن العـربي ـ وربمـا في أمـاكن عـديـدة من العـالم «الديمقراطي» المتقدم ـ على مثل تلك الحقوق. فإذا كانت قضيـة تحريـر المرأة تمثل احدى المحكات الأصليـة لعمق التغيير الاجتماعي في أي من بلدان العـالم، فقد أحـدثت ثورة تمـوز/ يوليـو تحولات عميقـة في وضع المرأة، وهو مـا أثّر تـأثيراً جـذرياً في الأسرة المصريـة والبناء الاجتماعي بأكمله.

وبالإضافة لذلك، فإن قيام الثورة بتأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦، أو طرح مفهوم الحياد الايجابي وعـدم الانحياز، كـان لهما وقـع هائل ودوي صاخب على النـظام العالمي السـائد وقتـذاك. وكانت مصر تسـير على طـريق غير ممهـد محفوفٍ بـالمخاطـر والأشواك، وفي مـواجهة الدولتين العظميين في الوقت نفسه. ولكن بعد أربعة عقـود من الزمـان فإن حق الدول الصغيرة، ودول العالم الثالث في السيطرة عـلى مواردهـا الاقتصـاديـة، أصبـح من الأمـور المقبـولـة عمـومـاً. وأصبحت قضيـة العلاقات غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية ـ التي طرحها جمال عبد الناصر منذ مطلع الستينيات، وبالذات في خطابه أمـام رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذي عقد في القـاهرة عـام ١٩٦٤ ـ على جدول أعمال المؤتمرات والمنظمات الدولية.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت ثورة تموز/ يوليو حكماً ونضالاً.. وقـد اجتمع الحكم والنضال على انتهاج سياسة الاستقـلال الوطني في مصر. وهو أمر طبيعي، وبالتالي فالميزة ليست هنا حتماً.. إنما الميزة في الرسالـة

التي تحملتهـا الثورة، والتي تمثلت في اليقـظة السريعة إلى تحـول مفهـوم الاستقـلال، ونوعيـة ووسائـل تطويـره وتدعيمـه والتوسـع فيـه لتحقيق التحرر الشعبي.

فقد تيقظت الثورة بسرعة إلى أن الاستقلال لا يكون في ضمانات أو حماية سياسية أو اقتصادية من دول استعمارية، وإنما أصبح يتدعم ويتوسع بفضل الانتماء إلى والتعاون مع الدول والشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال والتحرر الاجتماعي. فمواجهة الاستعمار، قديمه وجديده، أصبحت تتجسد في ذلك الانتماء وفي ذلك التعاون. وقد تطورت مواقف الثورة المصرية في هذا المجال من الإسهام في انطلاق التعاون، إلى الإسهام المباشر في بناء حركة عالمية حملت آمالاً عريضة، هي حركة عدم الانحياز، من أجل تدعيم النضال، وتكتيل المواقف في مواجهة هجمات الهيمنة والعدوان، إلى التدخل في سبيل خلق توازن جديد في العالم لضمان السلام الحقيقي، الذي يستند بالضرورة إلى عدل حقيقي.. وتحرر حقيقي لكل شعوب العالم على قدم المساواة.

ومن ناحية ثالثة، فإن معيار المكان بدوره يفرض نفسه مباشرة، بعد «معيار الزمان»، لأن فهم ثورة تموز/ يوليو وتقويمها، لا بد أن ينطلقا من «خبرة الثورة» في «المكان» ومدى «التراكم الثوري» الذي شهده، ولماذا قامت «ثورات» وراء «ثورات» دون أن تحقق الهدف منها! ولماذا حدث الانتكاس في كل مرة؟ وبالتالي، لماذا نجحت ثورة تموز/ يوليو وشقّت طريقها إلى المستقبل باطّراد وثبات وثقة؟

ومعنى ما تقدم أن الرؤية التاريخية السليمة لثورة تموز/ يوليو، تقتضي تحديد موقع هذه الثورة في سياق التاريخ المصري الحديث، وعلاقتها بما سبقها من أحداث وتطورات. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن هذه

الثورة هي حلقة من حلقات الحركة الوطنية المصرية، ترتبط بما سبقها من «ثورات» تعرضت للانتكاس، وهي استكمال وتتمة لما بدأته، أو هدفت إليه تلك الثورات. وبهذا تكتسب ثورة تموز/ يوليو أصالتها التاريخية وامتداداتها في عمق الحركة الوطنية المصرية. وفضلا عن ذلك، فهي محصلة ايجابيات الحركة الوطنية المصرية، إذ استفادت من البرامج السياسية والمطالب الوطنية التي رفعتها الأحزاب والحركات الوطنية قبل عام ١٩٥٢. ومعنى ذلك أنه إذا كانت ثورة تموز/ يوليو هى حلقة من حلقات النضال الوطني - من ناحية، فإن ضرورتها جاءت كنتيجة لعدم استكمال مهمات التحرر الوطني لثورة ١٩١٩ - من ناحية أخرى.

وفي ضوء هذا الاستمرار التاريخي لروح الثورة في المجتمع المصري، يلاحظ أن الثورة الوطنية الديمقراطية الأولى، في التاريخ المعاصر، انطلقت تحت قيادة أحمد عرابي، ولكنها هُزمت. ولم تلبث الثورة أن تفجّرت في عام ١٩١٩ تحت قيادة سعد زغلول، ولكنها توقفت في منتصف الطريق. ثم اندلعت ثورة تموز/ يوليو تحت قيادة جمال عبد الناصر. وتنبع أهمية هذه الرؤية التاريخية لثورة تموز/ يوليو من أنها تكشف عن ضخامة وعمق التطور الذي أصاب الثورة المصرية، سواء في ما يتعلق بمضمونها أو قيادتها أو تحالفاتها أو اعدائها. فلقد تطورت الثورة المصرية منذ عام ١٨٨١، عبّرت عن جانب منها ثورة ١٩١٩، ثم جاءت ثورة تموز/ يوليو أكثر تطوراً عن سابقتيها. ويكفي للدلالة على ذلك أن ندرك أن هذه الثورة قد تميزت عنهما بأمور ثلاثة هي: البعد القومي، والمضمون الاجتماعي، والأفق الاشتراكي.

وانطلاقاً من الرؤية التاريخية نفسها، يمكن تخطئة الرأي الذي يذهب إلى أن ثورة تموز/ يوليو جاءت إجهاضاً لمسار الحركة الوطنية المصرية،

وأنها أوقفت ثورة شعبية كان ينتظرها البعض. وليس أدل على ذلك من «الحالة» التي شهدتها مصر يوم «حريق القاهرة» في ١٩٥٢/١/٢٦، الذي تركزت الشبهات حول الملك في تدبيره أو التحريض عليه لتصفية الحركة الشعبية، وإعادة «النظام» إلى قواعده من جديد.

فلم يكن «حريق القاهرة» مجرد انتكاسة للحركة الشعبية في طريقها إلى التحرر، إنما كانت الدلالة الحقيقية للحادث انهيار «النظام» الذي أريد بالحريق حمايته. وتمثل انهيار «النظام» في انهيار أعمدته، وأنه أضحى يأكل نفسه. فقد كانت «حكومة الوفد» هي من أعلن الأحكام العرفية، ومن اعتقل الكثير من المواطنين في وقت كانت الحريات الشعبية هي ركيزة الكفاح ضد الاستعمار. وكانت هذه الاجراءات تكثيفاً لكل سلبيات الوفد، وانعكست بها قيادته على كل مقوماتها الشعبية، وعلى كل تراث حزبها إلى أقصاه، فسقط الوفد يومها كمؤسسة جماهيرية، فضلاً عن أن إقدام حزب الوفد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد، ودعوة الجماهير إلى حمل السلاح لإجلاء القوات البريطانية التي فقدت شرعية وجودها، وأصبحت «قوات احتلال»، كل ذلك كان يعني إنهاء دور الحزب تماماً، باعتباره حزب الليبرالية والتفاوض الدستوري.. لا حزب الكفاح المسلح.

كذلك كان الجيش قد أفلت من الملك ومن الولاء للنظام، وأصبح مع الحركة الشعبية حرباً عليه. إذ كان دخول الجيش حرب فلسطين أول نشاط لهذه المؤسسة، في القرن العشرين، يرتبط بالآمال الشعبية الوطنية. فاحتضنت الجماهير كافة العمليات العسكرية بآمالها، ونما لديها الشعور بانتماء الجيش لها. ثم كانت محنة الجيش في فلسطين عاملاً من عوامل التقارب بين الجيش وبين الجماهير، وازداد الشعور العام بأن محنة

الجيش هي جزء من محنة الشعب كله تجاه النظام القائم، سيما بعد أن تكشفت فضيحة الأسلحة الفاسدة.

كما كانت الشرطة قد انضمت إلى الجماهير في تظاهرات «يوم الحريق» وما يزال في وعيها ما حدث يوم ١٥/١٠/١٩٤٩ حيث أضرب رجال الشرطة، حتى تجاب مطالبهم المادية، وكان أهم ما ظهر في ذاك اليوم تضامن العمال والطلبة مع رجال الشرطة في إضرابهم ضد «الدولة». وقد بلغت مأساة النظام قمتها حين استعان بقوات «الجيش» لفضّ إضراب رجال الشرطة، وبالقوة المسلحة.

لقد كان «النظام القائم» يعتمد على حزب الوفد والجيش والشرطة، فسقط الأول وأفلت الأخيران. وكانت الحركة الشعبية تتربّص فرص النهوض من جديد، ولكنها لم تكن قادرة على أن تحل محل الوفد، المريض الذي مات. وهكذا يمكن القول إنه في يوم الحريق لم تكن هناك سلطة في مصر، أو في العاصمة على الأقل. وان الدولة قد توقفت يومها. وكانت تلك «فرصة» يمكن أن تنتهزها التنظيمات السياسية لجذب الجماهير إليها، وإعلان تكوين «سلطة جديدة» ودولة جديدة. ولكن ذلك لم يحدث، ولا حدثت محاولة من هذا النوع، ولا يبدو من وثائق هذه الفترة أن هذا الأمر ورد على البال. فكان «يوم الحريق»، ٢٦/١/١٩٥٢، آخر أيام «النظام القائم»، ولكنه لم يكن أول أيام «النظام الجديد».

والحقيقة التي تنبغي الإشارة إليها هي أن مهام النضال الوطني المصري بعد هزيمة عام ١٩٤٨، كانت أكبر من قدرة الأحزاب والتنظيمات السياسية القائمة، وكان لا بد من ظهور عنصر جديد خارج ساحة العمل السياسي التقليدي، فمع وجود القصر والاحتلال

البريطاني والقوى الحاكمة، كان من الضروري أن تأتي القوة المفجّرة للتغيير من مجال آخر.

بل ان هذه «الحقيقة» هي التي تجعلنا نقول إن ثورة تموز/ يوليو ليست مجرد حلقة من حلقات الثورات الوطنية للشعب المصري، لثورة عرابي وثورة ١٩١٩. انها في الأساس، وبالدرجة الأولى مشروع قومي، و«مشروع قومي» لأمة مستهدفة بالتحديات الشرسة الخارجية، وخاصة الحضارة الغربية وقواها التوسعية، التي عمدت ـ لضمان استمرار السيطرة والاستغلال ـ إلى تمزيق وتجزئة هذه «الأمة» ضد إرادتها وضد مصلحتها.

ومن ناحية رابعة، فإن ادخال معيار المقارنة يزيد صورة «الثورة» وضوحاً وتحديداً. وعلى سبيل المثال، فقد كانت هناك أصوات تنادي قبل ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بتحديد الملكية الزراعية في مصر، كما شهدت بعض دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية عملية توزيع لمساحات من الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين فيها. وفي الحالتين كان الهدف من ذلك هو تحقيق قدر من عدالة التوزيع في الملكية. والواقع ان الإصلاح الزراعي الذي قامت به ثورة تموز/ يوليو يتميز عن ذلك بأنه كان تعبيراً عن «نظرة شاملة» لم تتوفر لا لمقترحات تحديد الملكية الزراعية في مصر قبل الثورة، ولا لعمليات توزيع الأراضي التي جرت في بعض الدول الأخرى، فلم تكن ثورة تموز/ يوليو تستهدف من الإصلاح الزراعي مجرد القضاء على السيطرة السياسية لكبار المـلاّك شبه الاقطاعيين. كذلك لم يكن الهدف من الإصلاح الزراعي أن يكون مجرد عملية إعادة توزيع للأراضي الزائدة التي كان يملكها كبار المـلاّك على صغار الفلاحين ومعدميهم. فالذي قصدته ثورة تموز/ يوليو من

الإصلاح الزراعي كـان أكثر شمـولاً وأبعد آفـاقاً من هـذين الهدفـين، حيث قصـدت منه تحقيق أهـداف أساسيـة أخـرى تتمثـل في تصحيـح العـلاقات الإنتـاجية في الـريف المصري، وفي تطويـر القوى الإنتـاجية الزراعية، بل وفتح الإمكانات أمـام التنمية الصنـاعية بـأن يتوجـه إليها جزء من الفائض الاقتصـادي المتولـد في القطاع الـزراعي والذي كـان يتـوجـه إلى المضـاربـة عـلى الأراضي. ويتضـح من هـذه الأهـداف أن الاصلاح الزراعي في منظور ثورة تموز/ يوليو كان واحداً من أهم أسس عمليـة التطويـر الشامـل للسياسـة ولـلاقتصـاد وللمجتمـع في مصر.. وهكذا تكون المناقشة ويكون التقويم.

ومن زاويـة أخرى للمقـارنة، أكـثر شمـولاً، لا بـد من تتبع تـطور المضمون الاقتصادي الاجتماعي عبر المعارك المريرة والمتعددة التي عاشتها ثورة تموز/ يوليو في الـداخل والخـارج، حتى ندرك علميـاً كيف حققت تلك الانجازات الضخمة التي نعتز بها. وهو ما يمكن الوفاء به، بصورة مـوضوعيـة، عن طريق رصـد صورة مصر عشيـة الثورة ـ من نـاحيـة، وصورتها غداة رحيل مفجر الثورة وقائدها ـ من ناحيـة أخرى، فهكـذا تكون المقارنة.

ومن ناحية خامسة، فإن تقويم أية ثورة ـ وهي في جوهرها «حركـة» ضخمة لتغيير المجتمـع ـ لا بد لـه أن يدخـل في اعتباره معيـار الحركـة ذاته. وعلى سبيـل المثال، لا شـك أن الاستقلال الـوطني مطلب قـومي قبـل الثـورة وأثنـاءهـا، والآن يـردده الكـل. ولكن المشكلة هي وسيلة تحقيق ذلـك، فليست المشكلة مشكلة فكر، ولكن المشكلة هي القـدرة عـلى التحـرك، أي ليست فقط اتخـاد القـرار في الـوقت المنـاسب، بـل وتنفيذه. ومن هذا المنطلق، فقد عمد أ. ابراهيم شكـري، وهو يشكـر

بعض الشباب حينما حيّوه بصفته من أوائل المطالبين بتحديد الملكية، إلى القول إنه نادى بذلك فعلاً، ولكن عبد الناصر هو الذي نجح في تحقيق ذلك الهدف الوطني الكبير، كذلك فإن أستاذنا الكبير فتحي رضوان كثيراً ما كان يردد أنه أمضى حياته هو وآخرون ينادون بالاستقلال، ولكن الذي حققه هو عبد الناصر.

بل ان الدراسات الموضوعية المحايدة - الأجنبية والعربية - المستندة إلى الحقائق والأرقام المؤكدة وحدها، تذهب إلى أن ثورة تموز/ يوليو قد تخطت فيما طرحته وطبقته في مجال التنمية المستقلة في الخمسينيات والستينيات أقصى ما كانت تطالب به أو تطرحه الجماهير والحركة الوطنية المصرية والعربية معاً من مطالب اجتماعية واقتصادية، وحتى ما طرح منها على سبيل الشعارات أو المزايدة السياسية!

وبالطبع فإن موضوع «الحركة» يطرح بالضرورة موضوع «الفكر» ونظرية التغيير الثوري والعلاقة بينهما، طالما أن الحديث يدور حول «الثورة والمنهج». ومن هذه الناحية يمكن القول بداية إنه لا ينتقص من قدر عبد الناصر أنه لم يكن منذ اللحظة الأولى صاحب نظرية معدّة سلفاً، بل إن قدره يكتسب كل جلاله من واقع أنه، بالإضافة إلى قدراته الشخصية الفذّة، التزم طول حياته النضالية بمبدأين لم يحد عنهما مطلقاً: **الوطنية**، بمعنى النضال الدؤوب ضد الاستعمار في كل أشكاله ومهما تعددت أساليبه - من ناحية، **والانحياز داخلياً إلى جانب الجماهير الشعبية** في كل منعطف حاسم في حياة الثورة - من ناحية أخرى. وبهذا الالتزام وبالقدرة على استيعاب حركة المجتمع وفهم تجارب الشعوب ودروس التاريخ والوعي بمتغيرات العصر أثبت عبد الناصر أنه قائد ثوري ممتاز استمد من النضال عناصر الفكر، كما ربط الفكر بالانجاز

المحدد. وهذا هو بالضبط ما عبّر عنه جمال عبد الناصر بقوله «لقد كان أعظم الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية، اننا لم ننهمك في النظريات بحثاً عن حياتنا، وإنما انهمكنا في حياتنا ذاتها بحثاً عن النظريات»!

وهنا لا بد من إشارة إلى فهم الثورة لمبدأ الانحياز إلى الجماهير الشعبية، إذ يبتعد ذلك تماماً عن الحديث إلى «غرائز الناس» أو «بيع الوهم» إليهم. ولنتابع هذا الفهم كما عبّر عنه جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة، حين تحددت أمامه ملامح «المهمة» التي ينبغي على الطليعة الثورية أن تنجزها، على غير انتظار.. وعلى غير استعداد:

«كنت أعلم مقدماً أنها ستكلفنا الكثير من شعبيتنا.. لقد كان يجب أن نتكلم بصراحة، وأن نخاطب عقول الناس، وكان الذين سبقونا قد تعودوا أن يعطوا الوهم، وأن يقولوا للناس ما يريد الناس أن يسمعوه. وما أسهل الحديث إلى غرائز الناس.. وما أصعب الحديث إلى عقولهم».

«ولقد قلت في الجزء الأول من هذا الحديث: ان نجاح الثورة يتوقف على ادراكها حقيقة الظروف التي تواجهها، وقدرتها على الحركة السريعة. وأضيف الآن إلى ذلك: انها يجب أن تتحرر من آثار الألفاظ البراقة، وأن تقدم على ما تتصور أنه واجبها مهما كان الثمن من شعبيتها ومن الهتاف بحياتها والتصفيق لها! وإلا فإننا نكون قد تخلّينا عن أمانة الثورة وعن واجباتها».

وفي إطار الالتزام بأمانة الثورة وواجباتها، فإن هذا الفهم لمعنى «الانحياز داخلياً إلى جانب الجماهير الشعبية» قد استتبع قياس العمل الثوري بمقياسين: مدى شعبيته.. ومدى تقدميته. وقد عبر جمال عبد الناصر عن كل ذلك، في الميثاق الوطني، قائلاً:

أن «قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها، وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل، وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة.

والثورة تقدم بالطبيعة.

إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه حلاصاً من الملل، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتعرضه تحقيقاً لحياة أفضل، تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها».

وفضلاً عن ذلك، فإنه ينبغي التفريق بين وجود «نظرية كاملة» للثورة، وبين وجود «فكر» لهذه الثورة. حقاً لقد أشار «الميثاق» إلى أن «الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري». ولكن ذلك ما كان ولم يكن يعني عدم وجود فكر اجتماعي سياسي كثيف لدى قادة الثورة. فلقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التي كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات.

إن المبادىء الستة كانت تستند بغير شك إلى أرضية من الفكر السياسي والاجتماعي، وإن لم تكتمل معالمه في نظرية محددة. ولكنها مع ذلك تعبر عن برنامج سياسي واجتماعي، عن مبادىء وأهداف وقيم ومفاهيم تتحرك الثورة في إطارها وتنمو بها. وهنا بالتحديد ينبغي إدراج فهم الثورة لتجريبية «المحاولة والخطأ».

إن القول ان المشروع القومي لثورة تموز/ يوليو كان مشروعاً تجريبياً. إنما يعني أنه كان وليد التجربة والممارسة والمعاناة، والفعل وردّ الفعل، أكثر من كونه مشروعاً نظرياً متماسكاً ومتكاملاً. ان الفكر والممارسة، والنظرية والتطبيق، كانا يسيران جنباً إلى جنب متساويين أحياناً، متزاحمين أحياناً، في كل انجازات ثورة تموز/ يوليو وفي كل تطلعاتها.

وفي ظل هذا الادراك، تنبغي الإشارة إلى الضمانة الهامة التي أوردها

الميثاق الوطني بقوله: «والعلم وحده هو الذي يجعل التجربة والخطأ في العمل الوطني تقدماً مأمون العواقب. وبدون العلم فإن التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات».

وأخيراً، فإن تجريبية «المحاولة والخطأ» لثورة تموز/ يوليو لم تكن - مثلاً - تجريبية بين الاشتراكية والرأسمالية، أو بين الحرية والاستعباد، أو بين الوحدة والتجزئة، وإنما كانت ثورة من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والوحدة العربية، هكذا بدأت، وهكذا واصلت طريقها في دأب وإصرار واتساق.

ولا بد هنا من التنبيه - إلى إدراك ثورة تموز/ يوليو طبيعة العلاقات الضرورية بين هذه التوجهات. فقد كان الاستقلال الوطني مرتبطاً بالاستقلال الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي لا يتم إلا بتنمية مستقلة، والتنمية المستقلة لا تتم إلا في إطار نظام اشتراكي. وكل هذه الضرورات المترتبة على بعضها البعض لا تتم، أو لا تتعاظم نتائجها، إلا في إطار الوحدة العربية. هذا النسق من الضرورات، لا الاختيارات، صنع ملامح استراتيجية ثورة تموز/ يوليو. وكما قال المفكر الإسلامي إبن رشد: «إن الحرية في معرفة الضرورة»، ومن ثم لم يكن في الإمكان الانتقاء من هذه الضرورات، تأخذ بعضها وتترك الآخر.

ومن ناحية سادسة، فإن معيار النتائج يفرض نفسه على أي تحليل أو تقويم. ومن هنا أهمية هذه الدراسة التي ستعمد إلى تقديم صورة إجمالية لمجموعة النتائج التي تمخضت عنها ثورة تموز/ يوليو سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وهنا تكفي الإشارة، بداية، إلى أن الثورات الكبرى، والأحداث

التاريخية الكبرى عموماً، تقاس نتائجها بمعيارين: المعيار الأول: ينصرف إلى الأهداف التي أعلنت الثورة انها قامت من أجل تحقيقها. وبهذا المعيار، فإن انجازات ثورة تموز/ يوليو المؤكدة تفوق بكثير ما وعدت بتحقيقه، عام ١٩٥٣ أو ما هدفت إلى تحقيقه. ولنقارن ـ مثلاً ـ على المستوى الفكري، بين الأهداف الستة وفلسفة الثورة ـ من ناحية، وبين الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ـ من ناحية ثانية، وبيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ـ من ناحية ثالثة. وما أخطر الفوارق بين هذه الوثائق التي تعبر كل منها عن التطور من مرحلة تاريخية للثورة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً. ولنقارن أيضاً، على المستوى العملي، بين مصر قبل قيام ثورة تموز/ يوليو، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الداخلية والخارجية، وبين مصر بعد الثورة من ناحية، ويوم رحيل قائد الثورة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠، من هذه النواحي أيضاً ـ من ناحية أخرى!.. لنقارن بأمانة وصدق.. ثم نحكم. والمعيار الثاني: ينصرف إلى الأهداف التي تحققت بالفعل على أرض الواقع، نتيجة تفاعل الثورة مع ظروف الزمان والمكان، سواء بالسالب أو بالموجب، وهنا الحصيلة ليست فقط ايجابية للغاية، وإنما تدعو إلى التأمل، لأن «الأهداف الستة» التي أعلنتها الثورة عام ١٩٥٢ حصرت نفسها في إطار «مصر» فقط، ثم تقدمت «فلسفة الثورة» بعد عام من قيام الثورة، خطوات ثلاثاً: أولاها، باتجاه الدائرة العربية، وثانيتها، باتجاه الدائرة الأفريقية، وثالثتها، باتجاه الدائرة الإسلامية. وكان ذلك تعبيراً عن مدى الإدراك المبكر لدى قائد الثورة حقائق الزمان والمكان، وضرورات ومقتضيات التفاعل بينهما، في ظل قيادة تاريخية لديها جسارة الاختيار والاقتحام، وصلابة الإرادة ومقدرة التحدي، بحيث تقدم بكل الجرأة والثقة، على ممارسة دور دولي عام، أبعد بكثير من حدود مصر

ومصالحها الضيقة، ولكنه أقرب ما يكون في الوقت نفسه تعبيراً عن مقتضيات مصلحتها وضرورات أمنها، وتعبيراً عن دورها ووظيفتها طبقاً لحقائق التاريخ والجغرافيا.

ولقد عبّر جمال عبد الناصر عن ادراكه لتلك الحقائق ـ على سبيل المثال ـ في ما يتصل بدور مصر في محيط أمتها العربية، قائلاً: «ويضاعف من قيمة المكتسبات الهائلة في ضمير الشعب المصري، ان تجربته التاريخية كانت على مرّ العصور أوسع من مصلحته الذاتية، وأكبر من حدوده السياسية، وذلك بحكم انتمائه العضوي إلى أمة عربية تعيش في قلب العالم جغرافياً وحضارياً.

ولست أريد أن أعود إلى الماضي، وصفحاته مشرقة، وإنما يكفينا استعراض ما لا يزال حياً في أدهاننا منذ اليوم الأول الذي ارتفعت فيه أعلام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. ان الشعب المصري تحت أعلام هذه الثورة رفض السلامة عن طريق الانعزال، ورفض الأنانية بكل مغرياتها الوقتية، لقد جعل قضية أمته قضيته، وعاش النضال من أجلها بحياته، وكان في دلك يصدر عن وعي بمسار التاريخ، لم يساوره فيه شك أو تردد، وأثبت أبناء هذا الشعب دائماً أنهم الأمناء بالكلمة، والأمناء بالفعل.

لم تكن الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له كلمات، وإنما كانت الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له أعمالاً، بل كانت كلها بالنسبة له قتالاً.

وليس هناك علم شريف يرفرف على الأمة العربية، إلا وكانت يد الشعب المصري أول الأيدي التي امتدت لتساعد على إقامته. وليست تعنينا في ذلك شهادة أي فرد، وإنما تعنينا في ذلك شهادة التاريخ مبرأة من العقد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان»

ومعنى ذلك أن تحرير الإرادة الوطنية، المستند إلى قاعدة صلبة ومتسعة من التنمية المستقلة لصالح أوسع الجماهير قد «حرّر» في الوقت نفسه دور مصر العربي والدولي. وهو ما عبر عنه جمال عبد الناصر بقوله: «وفي تلخيص سريع وبسيط.. فإن سياستنا كما يلي: صداقة مع الكل. وإذا

وقع الخلاف، فهو على أساس من المبادىء. وايجابية في الحركة، تنبذ التوقف.. عن إيمان بأن السلام لا يتجزأ، والحرية لا تتجزأ. والرخاء لا يتجزأ. ثم إدراك لحقيقة ان مجتمع الدول.. كما حدث لمجتمع الأفراد يحتاج فيه الكل إلى الواحد، بقدر ما يحتاج الواحد إلى الكل».

وفي الحقيقة فإن «معيار النتائج» هو الذي يفسّر تلك الحملة الشرسة على ثورة تموز/ يوليو. لقد تعرّضت الثورة منذ السنوات الأولى وحتى الآن لهجوم عنيف من جانب الاستعمار وإسرائيل والرجعية وقوى الردّة والطفيلية. ولم يكن مرجع ذلك الهجوم حقداً على أشخاص القادة أو خطأ من جانب الثورة. وإنما كان سببه الوحيد ان الثورة قد فتحت أمام الشعب في بلادنا طريق التقدم الحرّ والبناء الاشتراكي فقطع شوطاً بعيداً في تصفية التخلّف والتخلّص من الاستغلال، وغدا مركز استقطاب لشعوب أمتنا العربية ومثلاً جذّاباً للكثير من شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت وما زالت تعاني من الاستعمار على اختلاف أساليبه ومن أعوانه على تباين ما يتسترون وراءه من لافتات. ولعل أخطر ما لجأ إليه الاستعمار والرجعية في إطار هجومه الشامل على التجربة المصرية الرائدة، في «عصر الانفتاح» هو حملة التهوين من شأن منجزات الثورة الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الزاوية نفسها تمكن الإشارة إلى بعد آخر للتوجه نفسه، حيث من الملاحظ أن ثورة تموز/ يوليو قدَّمت منظومة من الأفكار والممارسات مغايرة جذرياً لما سبقها من منظومات، ونافية جذرياً للنظام العربي الموروث. ومن هنا قدّمت الثورة شكلاً جديداً من أشكال نفي ما هو قائم. لهذا السبب أثارت عداء الوطن العربي الرسمي أو خشيته وخوفه، ولقيت ذلك الترحيب الداوي من جماهير الأمة العربية في كل مكان، فكانت الحركة الشعبية الأولى منذ قرون عديدة، التي جعلت

الأمة كياناً سياسياً موحّداً قدر الإمكان إلى حد الدخول في معركة تشمل طيفاً من المسائل السياسية البالغة التنوع والثراء، وحددت له أهدافاً ذات طابع ثوري ومستقبلي، ففتحت الطريق أمام عشرات ملايين العرب نحو خيارات استراتيجية جديدة، بل قل لا سابقة لجدّتها في الفكر السياسي العالمي والمحلي، بعد أن كانت الأمة، حكومات وشعوباً، تدور في حلقة مفرغة من التخبط والارتباك، لا تعرف أي خيار تأخذ، ولا تدري أي طريق تسلك.

ويتصل «معيار النتائج» اتصالاً وثيقاً، اذن، بوزن ثورة تموز/ يوليو والمدى الذي بلغته في تأثيرها، فمن الصحيح انها تفجّرت في مصر، ولكنها نتيجة طبيعتها القومية المناهضة للامبريالية والاستعمار والصهيونية بصورة جذرية، واتجاهاتها التنموية الوطنية المستقلة، فإنها اكتسبت، بجانب بعدها الوطني القومي، بعدين: اقليمي ودولي. وهذا أمر حدث من قبل بالنسبة إلى ثورتين فقط هما الثورة الفرنسية والثورة السوفياتية، مع اختلاف طبيعة وظروف وأهداف كل منهما.

وانطلاقاً من المعيار نفسه، فإننا لا نغالي إذا قلنا ان ثورة تموز/ يوليو ـ بحكم أبعادها وممارساتها المختلفة، وبحكم موقع مصر والوطن العربي ـ ثورة ذات تأثير عالمي، ليس فقط بالنسبة إلى العالم الثالث، ولكن بالنسبة إلى القوى العظمى والقوتين العظميين. فقد أعادت هذه القوى حساباتها وطوّرت من ممارساتها وتناولها المشاكل الإقليمية ومشاكل العالم الثالث ككل

ولكل ذلك، فإننا نقول ان الحملة على الثورة ليست عملاً انتقامياً عفوياً، ولكنها عمل خُطّط له دولياً وعربياً، ووجد أدواته لكي يقتلع من عقل الأمة أنها في يوم من الأيام كانت لها كلمة وقدر من

الاستقلال. فأيّة دولة كبرى كانت تسأل نفسها قبل اتخاذ أي قرار: ما هو رد فعل العرب؟ ما هو رد فعل جمال عبد الناصر؟ لكن هذا السؤال لم يعد يطرح حالياً.

ولقد عبّر جمال عبد الناصر عن هذه المعاني، في مناسبات مختلفة، بقوله:

«ان الاستعمار هاله ما كنّا نفعله في بلادنا»!.

«لا بد أن نتحقق من أن الأعداء لا يتكالبون علينا إلا لأنهم يشعرون أننا نتقدم، وأننا نحقق، وأننا ننجز.. لو كنا في مكاننا قابعين لما اهتم بنا أحد. الحرب ضدنا دليل على سلامة طريقنا»!.

«ما أنجزناه يتمثل في حرية الوطن أولاً.. ولقد أصبح هذا الوطن بنضال أبنائه أكثر استقلالاً من كل المستقلين»!

«وفي المجال الدولي، فإن الشعب المصري الذي لم يكن صوته يسمع عالمياً بغير التظلم والشكوى، فقد أصبح سيداً وقائداً بين الطلائع الأولى في قارته الأفريقية، وبين الطلائع الأولى في التضامن الآسيوي الأفريقي، وبين الطلائع الأولى في حركة مقاومة الأوضاع السائدة الاحتكارية في التجارة الدولية، وبين الطلائع الأولى في العمل من أجل السلام.. قوة يُنتظر رأيها ويسمع صوتها، ويحسب حسابها، في مراكز التجمعات الدولية، وفي عواصم العالم المختلفة على حد سواء».

«ان هذا الشعب، تمكّن بالمبادىء، أن يعوّض ما ينقصه في الموارد، التي تجعله في وزن القوى الكبرى في عالمه. انه لا يدعي ما ليس له.. ولا يتطفل على ما يتعدى قدرته.. ولا يتعلّق بالمواكب من ذيلها. وإذا كان لا يملك الموارد الكبرى، التي تصنع له طبيعياً دوراً كبيراً.. فإنه يملك المبادىء الكبرى.. ويملك عزم وضعها للتطبيق، ويحتل بالعمق - بديلاً عن الحجم - رقعة مؤثرة في توجيه الحوادث.

وإذا عدت العواصم الفعّالة في التوجيه.. فإن القاهرة - في أي معيار - واحدة منها بالواقع الفعلي والحسي»!.

«لقد استطاعت الثورة المصرية، بطبيعتها العربية، وبخطها الوطني، وبعدها الاجتماعي، أن تصنع تأثيرات بعيدة المدى على الأمة العربية، وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تقوم حركة التحرير الوطني والاجتماعي بأشرف الأدوار دفاعاً عن حقوق وكرامة الإنسانية والإنسان.

«ان المبادىء والأهداف التي وضعتها الثورة العربية أمامها، والشوط الطويل الذي قطعته على طريق الوفاء بها، حلق، وكان لا بد أن يخلق، عداءً مستحكماً بينها وبين القوى المعادية للتقدم، قوى الاستعمار والامبريالية والعنصرية والصهيونية المتواطئة معها إلى درجة العمالة».

فإذا انتقلنا من «مستوى الادراك» إلى «مستوى الممارسة»، فإن هذا الدور الاستقلالي النشط، الذي لعبته مصر في الخمسينيات والستينيات، كان له تأثيره في رسم ودعم مكانة مصر الدولية، ويكشف عن ذلك الانتشار والذيوع الواسع للقيم والمبادىء التي تبنتها السياسة الخارجية المصرية بين بلدان العالم الثالث.

ومن يراجع وثائق السياسة الخارجية لهذه البلدان في تلك الفترة، سوف يرى إلى أيّ مدى تغلغلت قيم العداء للاستعمار والامبريالية، وقيم عدم الانحياز والحياد الايجابي في فكر المسؤولين عن صنع تلك السياسات، وإلى أيّ مدى انعكست هذه القيم على الممارسات الفعلية للسياسات الخارجية لتلك البلدان في اللقاءات والمؤتمرات الدولية المختلفة آنذاك.

وتمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات الإضافية التي تظهر كيف صنع

ذلك الدور الاستقلالي النشط لمصر مكانة دولية رائدة لها بين دول العالم الثالث:

١ ـ عدد المؤتمرات الدولية التي عقدت في مصر وحصرتها تلك الدول من أجل مكافحة الاستعمار والامبريالية ومكافحة التمييز العنصري، وكذلك مؤتمرات عدم الانحياز ومؤتمرات تضامن الشعوب الأفروآسيوية.

٢ ـ العدد الضخم من زيارات المسؤولين عن السياسة الخارجية للدول الأخرى، مصر، سواء على مستوى رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية أو وزراء الدفاع... إلخ، حتى بدت القاهرة وكأنها محج دولي لبلدان العالم الثالث.

٣ ـ كانت القاهرة مركزاً لإقامة حركات التحرير الوطني ولنشاطها، خاصة حركات التحرير الأفريقية.

٤ ـ كانت الممارسات المصرية سواء في التنظيم السياسي، أو في سياسات التنمية القومية الشاملة، أو في السياسات الخارجية نموذجاً يحتذى لدى الكثير من بلدان العالم الثالث.

٥ ـ تُوضح سجلات التصويت في الأمم المتحدة وجود درجة عالية للتجانس بين مصر وهذه البلدان خاصة في صدد قضايا التفرقة العنصرية، ومكافحة الاستعمار ونزع السلاح والتحرر الوطني وتقرير المصير... إلخ، وهي أهم القضايا الدولية المثارة على مستوى العالم الثالث آنذاك.

ان من السهل على الإنسان بعد مرور عشرات السنين على أية ثورة أن ينتقدها وهو جالس مستريح في غرفة مكيّفة وادعة، وكذلك ما

أسهل أن ينقّب في مسار الثورات الكبرى في التاريخ ويعـدد انتكاساتها وهـزائمها وانحـرافاتهـا، بل وحتى وحشيتهـا وعـدم إنسـانيتهـا. ولكن الثورات العظيمـة تظل رغم هـذا كله مناراً تشـع منها المبـادىء القويـة والكفاح الشريف من أجل حربة الإنسان وكرامتـه وأمنه، وثـورة تموز/ يوليو من هذه الثورات الخالدة التي تعلي كل مـا هو أصيـل وكريم ونقي في قلب الشعوب. . وفي النهاية لا يصح إلا الصحيح!

الفصل الثاني

جمال عبد الناصر . .
الفرد والتاريخ

يتبقى معيار القيادة . . وتتبقى كلمة عن جمال عبد الناصر.

ان الرجل قائد تاريخي . . وعلى وجه اليقين فدوره ـ حتى هذه اللحظة ـ أضخم دور عربي في القرن العشرين. ونعتقد أن أستاذنا ساطع الحصري كان موفقاً كل التوفيق في وصفه لجمال عبد الناصر «بأنه رجل اتسعت همته لآمال أمته»! وهو وصف بالغ الدقة ويستحق الكثير من التأمل. فالأهمية التاريخية لجمال عبد الناصر هي أنه لم يخترع شَيئاً. لقد جاء إلى المخزون المحبوس بالقهر والكبت من آمال أمته، فإذا هو يطلقها من إسارها ويحرّرها من عقد الخوف والتبعية . . ثم انه بعد ذلك، في كل قراراته، تفاعل مع النتائج المتفجرة بين مخزون الآمال الحبيسة، وعبر عنه، وقاد اندفاعه.

ونقطة البداية ان الثورة قد استفادت، ولا شك، من أجل تجديد المشروع القومي الحضاري العربي، من ظروف إنسانية خاصة، هيّأت المسرح لمشهد عظيم.

فوران الحرب العالمية الثانية.. بكل الملابسات التي رافقتها والنتائج التي تمخضت عنها. وتناقض الامبراطوريات القديمة مع الامبراطوريات الجديدة.

وتعاظم قوة التيار الاشتراكي والمعسكر الشيوعي في العالم.

وثورة من نوع جديد في مجال العلم والتقانة (التكنولوجيا)، تؤدي إلى ثورات متنوعة ومتعاقبة.

ثم كانت هناك جماهير عريضة مستعدة، ولديها طاقات مختزنة، وآمال واسعة، واستعدادات نضالية متأثرة بأجواء الصراع العالمي الكبير، الذي لم تشهد نظيراً له من قبل.

ثم جاءت التطورات والضرورات إلى المسرح برجل تاريخي، على استعداد للعطاء حتى إذا كان العطاء حياته.. وفي قطر عربي له دور تاريخي.. وفي ظرف تحدٍ تاريخي على المستويات العالمية والقومية والقطرية.

ومن هنا، فقد شغل جمال عبد الناصر في التاريخ العربي الحديث لأمته العربية مكانة متميزة وفريدة، وكانت قيادته ثورة الشعب المصري سنة ١٩٥٢ علامة تحول بارزة أمكن فيها عن طريق الفعل الجسور المستند إلى تأصيل فكري عميق وإلى طموحات واسعة ومشروعة، تحريك قوى هائلة قادرة مع اتصال التجارب واستيعاب حكمتها على تحقيق أغلى أهداف الأمة العربية.

وقد تمكّن جمال عبد الناصر من تنبيه الشعب المصري إلى مكانته ودوره في وسط أمته، ثم قاد الأمة بكل شعوبها إلى لقاء حر وخلّاق مع حركة الشعوب والأمم المتطلعة إلى الحرية والرافضة السيطرة، ثم تمكّن في

النهاية بالإسهام مع غيره من القادة المناضلين في العالم النامي من أن يجعل من هؤلاء القادمين إلى الساحة الدولية طرفاً مؤثراً في تشكيل أوضاع العالم ومصائره، وقيمه، وانجازاته، وخططه، وآماله، في مرحلة بالغة الخطر والأهمية في التاريخ الإنساني.

ان الحقيقة التي أدركها جمال عبد الناصر وأعطاها جهده وحياته هي نفسها الحقيقة التي تجلّت في كل الرسالات الكبرى ولدى كل الرجال العظام الذين تصدّوا لمهام التاريخ وتحدياته، وجوهرها هو الرقي بالإنسان، والعمران، وتحقيق العدل والكرامة، وفتح أبواب الأمل متسعة باستمرار أمام أجيال تتصاعد تطلّعاتها وهممها بالتقدم والاستنارة والحرية.

ولذلك، فإن جمال عبد الناصر كان تلميذاً عظيماً لأمته.. بأكثر مما كان معلماً لها.. بل ويمكن القول إن جمال عبد الناصر كان تلميذاً عظيماً لعصره.

فإذا كان جمال عبد الناصر قد عبّر.. وإذا كان قد بلور.. وإذا كان قد ملك جسارة الاقتحام، وملك جسارة الإرادة التي أعطته جسارة الاختيار، فإنه ترجم الثوابت في عصره وفق مقتضيات العصر.

الاستقلال أمل فوار ومتحفز.

والتنمية والعدل الاجتماعي هما الجوهر الحقيقي للاستقلال

والوحدة العربية هي حقيقة التاريخ: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وعدم الانحياز كانت له ضرورته من موقع المنطقة التي تقع في بطن الاتحاد السوفياتي، وفي جوار حلف شمال الأطلسي المباشر.

ولقد ترجم جمال عبد الناصر بدقة، وعبّر عن الثوابت في مصر وأمتها العربية. . ولم تكن أكبر قراراته من الهواء.

ملكية الأرض الزراعية كانت قضية القضايا. . وكانت مثارة، لكنها محبوسة مقيّدة بالظروف. . وأطلقها جمال عبد الناصر من إسارها.

الجلاء والاستقلال. . وتأميم قناة السويس.

حتى صفقة الأسلحة التشيكية ـ مع تشيكوسلوفاكيا بالذات ـ جرى فيها حديث قبل الثورة. . لكن المخاوف كانت أكبر من الآمال.

وفي الوحدة العربية. . وفي التحوّل العظيم الاجتماعي والاشتراكي بعد حرب السويس، فقد كان ذلك كله تداعياً لانطلاق بدأ، ولأمة عظيمة أدركت مع قائد تاريخي أنها تستطيع أن تنطلق وتفعل.

ومع ذلك، فمن الظلم لجمال عبد الناصر ـ وللحقيقة ـ أن يقال إنه كان يشكّل شيئاً أقرب إلى الجبهة السياسية أو الحزب داخل الجيش قبل الثورة، وان هذا الحزب كان له برنامج ومواقيت للتنفيذ، وأمامه عقبات أراد إزاحتها قبل أن يفصح عن نفسه.

والحق أنه ثار للعزة والكرامة، وربما لم يكن هناك ما هو أكثر من البداية، وهو ما يمكن أن يكون تعبيراً عن التمرد على القهر الكابح لآمال الشعب وتطلعاته. . ثم قادته العزة والكرامة إلى الحرية. . وقادته الحرية إلى مواجهة الاستعمار الخارجي والاستغلال الداخلي، وإلى التصنيع، وإلى الوحدة، وإلى الاشتراكية، وإلى المواجهة مع قوى السيطرة الإقليمية والعالمية. .

وفي النهاية أصبحت معالم تجربته محددة: الاستقلال القومي، التنمية

الشاملة ومصالح أوسع الجماهير، والوحدة العربية كحقيقة مركزية مؤكدة.

ولا شك في أن مقولات أن كل شيء كان واضحاً من أول لحظة تصدر عن حب وإخلاص لجمال عبد الناصر.. ولكن علينا أن نجد خطاً نفصل به بين حقائق التاريخ والتطور والتقدم والاخلاص لها، وبين الولاءات.. حتى وإن كان الولاء لأعظم الأبطال في التاريخ العربي الحديث.

ولقد كان جمال عبد الناصر هو نفسه الذي أكد هذا المعنى في صدر الثورة عام ١٩٥٣ ضمن فلسفة الثورة، ثم عاد إلى التأكيد عليه، بعد عقد من التجربة، عام ١٩٦٢ ضمن الميثاق الوطني

ففي فلسفة الثورة جاءت كلماته على النحو التالي: «ولكني أعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو... لقد كنت أتصور مثل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير. وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير... ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير.. وطال انتظارها لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال! كانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعطّل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر. وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، وإنما من هذه الساعة بدأت.. ولم نكن على استعداد. وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير».

وبعد حوالى عشر سنوات من مسيرة الثورة، عاد جمال عبد الناصر إلى تأصيل هذه الفكرة المحورية ضمن الميثاق الوطني، على النحو التالي: «إن قوة الإرادة الثورية لدى الشعب المصري تظهر في أبعادها الحقيقية الهائلة إذا ما تذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم ثوري سياسي يواجه مشاكل المعركة كذلك فإن هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري. . وفي الوقت نفسه فإن الطلائع الثورية التي صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسؤولية التغيير الثوري الذي تصدت لمقدماته.

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة. . لكن هذه المبادىء كانت أعلاماً للثورة وليست أسلوب عمل ثوري ومنهاج تغيير جذري.

ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان في جو التغيير العالمي البعيد المدى العظيم الأثر.

لكن الشعب المعلم صانع الحضارة راح يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى، ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكري يصنع التصميم الهندسي لبناء المجتمع الجديد الذي يريده، وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل صفوف القوى الثورية القادرة على الإسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة».

وإذا كان جمال عبد الناصر قد أقر بذلك القصور الفكري، فقد أشار إلى جانب هام من أسبابه، حين قال في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١: «ناس كتير بيقولوا ما عندناش نظرية. . أنا بأقول اني ما كنش مطلوب مني أبداً في يوم ٢٣ يوليو اني أطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية مستحيل لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا يوم ٢٣ يوليو، لأن ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض».

وإذا كانت قد سبقت الإشارة إلى أن «الأهمية التاريخية لجمال عبد الناصر هي أنه لم يخترع شيئاً» وإلى أن «أكبر قراراته لم تكن من

الهـواء»، فليس معنى ذلك انـه لم تكن لجـمال عبـد النـاصر إسهـامـاتـه وإضافاته المؤكدة سواء إلى الممارسة الثورية أو إلى الفكر الثوري العالمي

فـإذا كان جمـال عبد النـاصر قد عـبّر عن الاحتياجـات والتـطلعـات المشروعة لمصر وأمتها العربية، وإذا كان قد ترجم بدقة الثوابت في مصر وفي الأمـة العـربيـة ـ من نـاحيـة، كـما تـرجم الثـوابت في عصره وفق مقتضيات ذلك العصر ـ من ناحية ثانية، وإذا كـان في ذلك يتـطلع إلى أوسع آفاق المستقبل ـ من ناحية ثالثـة، فإنـه تلزم الإشارة هنـا إلى عدد من المحددات:

أولهـا، أن جمال عبـد الناصر قـد امتلك جسـارة الاختيـار. بكـل مخـاطرهـا وتضحياتهـا. ولقد تضمن «الميثـاق الوطني» تـأصيـلاً لحقيقـة «جسارة الاختيار الناصري»، ومن ذلك الاشارات التالية:

ـ «ان يوم الثالث والعشرين من تمـوز/ يوليـو ١٩٥٢ كان بـداية مـرحلة جديـدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر.

ـ ان هذا الشعب، في ذلك اليوم المجيد، بـدأ تجربـة ثوريـة في جميع المجـالات، وسط ظروف متناهية في صعوبتها وظلامها وأخطارها.

ـ وتمكن هذا الشعب بصدقه الثوري، وبإرادة الثورة العنيدة فيه، أن يغـيّر حياتـه تغييراً أساسياً وعميقاً في اتجاه آماله الإنسانية الواسعة.

ـ ان اخلاص الشعب المصري لقضية الثورة، ووضوح الرؤية أمـامه، واستمـراره الدائب في مصارعة جميع أنواع التحديات، قد مكّنـه دون أدنى شك من تحقيق نمـوذج رائع للثورة الوطنية ـ وهي الاستمرار المعاصر لنضال الإنسان الحر عبر التـاريخ ـ من أجـل حياة أفضـل، طليقة من قيـود الاستغـلال والتخلّف في جميـع صـورهـا المـادية والمعنوية».

ـ «ان طـاقة التغيـير الثوري التي فجّـرها الشعب المصري يـوم ٢٣ تموز/ يـوليـو

تتحلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها، إذا ما عادت إلى الداكرة كـل جحافـل الشر والظلام التي كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادي النيل العظيم» . . الاحتـلال الأجنبي، والأسرة المالكـة الدخيلة، والاقـطاع وسيطرة رأس المـال على الحكم، وتهـافت الأحزاب والقيـادات السيـاسيـة، إضعـاف الجيش واستخدامه في تهديد النضـال الوطني. مـع ملاحـظة أن الزحف الثوري بدأ من غير تنظيم ثوري سياسي، وبـدون نظريـة كاملة للتغيـير الثوري.

«إن إرادة الثورة لدى الشعب المصري، والصدق الذي سلحت نفسهـا به حققت مقاييس جديدة للعمل الوطني.

لقد أكدت هذه الارادة وصدقها أنه لا يمكن أن تقـوم عوائق أو قيـود على إمكـانية التغيير إلا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة».

«إن هذه التجربة أثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمـرها قـادرة على الثـورة، وأكثر من ذلك أنها قادرة على الثورة الشاملة».

«ان الشعب المصري خـاض خلال هـذه التجربـة غـمار ثـورات كثـيرة تشـابكت معاركها وتـداخلت مراحلهـا، ثم استطاع في حقبـة قصيرة من الـزمان أن يقهـر جميع أعـداء ثوراتـه المتعددة، وأن يخـرج بقوة انـدفاع مـتزايدة إلى مـرحلة الانـطلاق نحـو التقدم».

ولقد عبّر جمال عبد الناصر عن وضع ذلك الاختيار الثوري الشامـل في التجـربة، بكـل ما تمخض عنـه من مخاطـر وصعـوبـات، وذلـك في خطابه بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في ذكرى الثورة، ليؤكـد أن ذلك العدوان كان بمثابة الرد الأخير على ذلك «الاختيار» قـائلاً: «لم يكن عملنـا في يوم من الأيـام سهلاً ولا هينـاً. فلقد كـان علينا أن نـواجه ألـوان المخـاطـر السياسية والاقتصادية والعسكرية. . وكان كل انتصار حققناه نتيجـة لمشاق ومصـاعب صبرنا عليها وتحملنا أعباءها. . . لم يكن قيامنا بالثورة يوم ٢٣ يوليـو سهلاً أو هينـاً .

وجيش الاحتلال البريطاني يحتل أرض الوطن منذ أكثر من ٧٠ عاماً. ويحكم بالتحالف مع الاقطاع ورأس المال معتمدين جميعاً على ثمانين ألف جندي بريطاني في منطقة قناة السويس. . . ولم يكن تصدي شعبنا لسياسة الأحلاف وسيطرة مناطق النفوذ التي أريد فرضها عليه سهلاً أو هيناً. . في وقت لم تكن حركة التحرير الوطني قد قطعت فيه ما قطعته الآن على طريق الاستقلال ورفض التبعية.

ولم يكن قبول شعبنا لتحدي بناء السد العالي سهلاً أو هيناً. . في وجه صلافة أمريكية أرادت، وهي تسحب عرضاً غريباً بالمساهمة في تمويل السد العالي، أن تسيء إلى الاقتصاد المصري، وأن تصوّر هذا الشعب وكأنه مفلس غير قادر على تحمل مسؤوليات مثل هذا البناء الذي لا يعرف له في العالم نظير. بل وأرادت بهذه الصلافة أن تصل إلى حد تضييع ثقة الشعب بنفسه. واسقاط نظامه الثوري.

ولم يكن تحمل شعبنا لأهوال معركة السويس سهلاً أو هيناً . وقد شاركت في العدوان عليه سنة ١٩٥٦ ثلاث دول، بينها اثنتان من الدول العظمى استعملت في عدوانها تلك القاعدة التي خلقها الاستعمار. . وزرعها في قلب الوطن العربي لتقوم دائماً بدورها في تهديده وإرهابه. . ظاهرة مرة وخفية مرة أخرى. .

كل هذا. . لم يكن سهلاً وهيناً في هذا الوطن الذي كانت فيه المصالح الأجنبية والاقطاعية تسيطر على مقدراته وهي في قلب هذا العالم العربي الذي تسيطر عليه المصالح الأجنبية والاقطاعية، فما يحدث في وطننا له صداه في عالمنا العربي كله. أردنا ذلك الصدى أو لم نرده. .

ولم يكن رضا شعبنا بمسؤوليات التضامن العربي ووحدة النضال العربي ووحدة المصير سهلاً أو هيناً. فلقد واجهنا ضمن هذه المسؤوليات وقوفنا إزاء محاولة غزو سوريا ١٩٥٧، وقبولنا تبعات الوحدة وتبعات الانفصال، ووقوفنا إزاء محاولة ضرب الثورة العراقية سنة ١٩٥٨. . وصمودنا وراء الثورة الجزائرية من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، وانتصارنا إلى جانب الثورة اليمنية، وتأييدنا لثورة الجنوب العربي».

وثانيها، انه امتلك أصالة التطور. . بكل احتياجاتها وضروراتها. ولذلك فقد ألزم نفسه بمفهوم واضح لقضية «الأصالة والتجدد، عبّر

عنه بقوله: «العصرية لا تعني الانقطاع عن الماضي، والحرص على التقاليد لا يعني الانقطاع عن المستقبل. . العصرية الحقيقية هي التجدد بالأصالة».

كذلك فقد ألزم نفسه بمنهج محدد بصدد قضية النظرية والممارسة، وقد عبّر عن ذلك بقوله: «هكذا وصلنا إلى عقائدنا، كنتيجة طبيعية لتجاربنا، ووضعنا قوانين حركتنا، انعكاساً صادقاً لواقع أمرنا.

ولقد كان أعظم الملامح في تجربتنا الفكرية والروحية، اننا لم ننهمك في النظريات بحثاً عن حياتنا. . وإنما انهمكنا في حياتنا ذاتها، بحثاً عن النظريات. ولقد كانت الحرية الطليقة في العمل، مواجهة للطبيعة، هي خير ما استطعنا عن طريقه، أن نصل إلى وضع القوانين لهذا العمل. كانت حرية العمل، مقدمة للعقيدة النظرية. . ثم كانت العقيدة النظرية، وليداً للطبيعة ذاتها، وقد قمنا بصياغة عقائدنا من تفاصيل الأحداث التي مرّت بنا، ولم نترك أي عقائد نستعيرها أو نفترض وجودها، على غير واقع يواجه أحداثنا، ويصنع تاريخنا. هكذا بدأنا تطبيق العقيدة، من وحي الطبيعة ووحي التاريخ. . ثم كانت صياغة العقيدة في شكل قانون للحركة. . تالية ومطبقة ومترتبة عليه. بذلك وضعنا العقيدة في خدمة الحياة، ولم نصنع الحياة في خدمة العقيدة. . ذلك أن العقيدة الاجتماعية والسياسية ليست إلا أسلوباً للحركة وطريقاً إلى الهدف، ولا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. . أو هدفاً يطغى على العمل، ويدفع كفاح الأمة إلى تيه الألفاظ وغيبيات التعابير المركبة.

كانت القيمة الكبرى لعقائدنا، انها تعبير ذاتي عن مجتمعنا، وتعبير ذاتي عن حياتنا، لأنها حصيلة دقيقة لتجاربنا في هذا المجتمع مع الحياة».

أما في ما يتصل بقضية التطبيق والمبدأ، فقد كان في مقدوره أن يتوقف حين يقتضي الأمر، وخاصة حين كان يستشعر بأن «خطوط المعركة قد طالت بأكثر مما يمكن حمايته وتأمينه» في الظروف القائمة، حيث كانت المعركة على مختلف الجبهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، وعلى كل المستويات الوطنية والقومية والإقليمية والعالمية، وذلك نزولاً عند مقتضيات المرونة في التطبيق والاستجابة

لضرورات التطور، دون مساس بالمبادىء التي أكد التطور ذاته ـ وبحساب النتائج وحدها ـ صلابتها وسلامتها. وكان من أبرز الأمثلة على ذلك إشارته ضمن بيان التحول العظيم عام ١٩٦٤ والذي كان بمثابة استعراض لمنجزات الثورة منذ عام ١٩٥٢، واستكشاف لإمكانيات حركتها في المستقبل بعد انتهاء «مرحلة التحول» ـ إلى «اننا نراجع ولا نتراجع»! و«ان مقدرة التطور الخلاّقة ليست ترددا أمام الوسائل والأهداف.. كما أن مراجعة التجربة ليس تراجعاً»!.

ولا شك أن أية «قراءة» لوثائق ثورة تموز/ يوليو الأساسية تؤكد ان جمال عبد الناصر، الذي لم يكن يحمل «نظرية ثورية» تنير له الطريق، ولم يكن ممثلاً «حزبياً» ينفّذ ايديولوجية التنظيم ـ كان «راداراً وطنياً» بالغ الحساسية والشفافية يرتبط أولاً وأخيراً بمصلحة مصر وأمتها العربية، كما يراها في هذه اللحظة، ودون أن يدري ماذا يمكن أن يستجد من لحظات. لقد كان رائداً متطوراً، استطاع أن ينجز بالصواب والخطأ ما لم يستطع أن ينجزه غيره من رفاق الطريق. وبالتالي يمكن أن ندرك ان هذا «الرادار الوطني» الشفاف كان يمتلك قابلية خارقة التطور، من مقارنة فلسفة الثورة، والميثاق الوطني، وبيان ٣٠ مارس. فما أخطر الفوارق بين هذه الوثائق الثلاث، ولا يمكن أن يكون «الزمن» وحده هو الذي قاده إلى التطور من مرحلة إلى أخرى.

وعلى سبيل المثال، ففي الخمسينيات شنّ هجومه الشهير على الشيوعية والماركسية. وفي الستينيات كان يقول لأساتذة الجامعات قوله الشهير أيضاً: «أيها السادة! من أعطى لكم الحق في تحديد أي الاشتراكيات تلزم الشعب المصري؟ اني أعلن أمامكم أنني لم أدع أبداً لما يسمى بالاشتراكية العربية، وإذا افترضنا أن الماركسية قد صيغت في (٢٠) نقطة، فإنني على استعداد لأن أضع

توقيعي على (١٨) منها. والنقطتان الوحيدتان اللتان تفرقان بيننا وبين الماركسيين هما: دكتاتورية البروليتاريا، وموقفهم من الدين».

تلك هي قابلية جمال عبد الناصر العظمى للتطور، عمودها الفقري يتمثل في الشجاعة الفكرية، والبصيرة النقية، والفهم العميق.

وثالثها، انه كان يمتلك مقدرة الممارسة.. بكل مشكلاتها وتعقيداتها، وقد جاء إلى المسرح «في ظرف تحدٍ تاريخي على المستويات العالمية والقومية والقطرية».

حقاً لقد كانت «الثورة في الهواء».. فكانت ملكية الأرض الزراعية وهي قضية القضايا، مثارة بعنف.. لكنها محبوسة مقيّدة بالظروف وكذلك كانت القضايا الكبرى. الجلاء والاستقلال، وتأميم قناة السويس. وحتى صفقة الأسلحة ومع تشيكوسلوفاكيا بالذات جرى فيها حديث قبل الثورة.. لكن المخاوف كانت أكبر من الآمال. وبالتالي، فلم تكن المشكلة هي مشكلة أفكار أو طرح آراء، مهما كانت مشروعيتها بل وحتى جسارتها، ولكن المشكلة الحقيقية هي القدرة على التحرك، أي ليست فقط اتخاذ القرار المناسب، في الوقت المناسب، بل والقدرة على تنفيذه في وجه صعاب متعددة، وأعداء متكالبين. وهنا بالتحديد تتركز الأهمية التاريخية لجمال عبد الناصر، الذي جاء إلى المخزون المحبوس بالقهر والكبت من آمال أمته، فإذا هو يطلقها من إسارها ويحررها من عقد الخوف والتبعية، ثم إنه بعد ذلك، في كل قراراته، تفاعل مع النتائج المتفجرة من مخزون الآمال الحبيسة، وعبر عنه، وقاد اندفاعه.

وإذا كانت جسارة الاختيار قد تمثلت في «الثورة العربية الشاملة»، فقد كان على هذه الثورة أن تسلّح نفسها بقدرات ثلاث، تستطيع معها

أن تصمد لمعركة المصير التي كانت تخوض غمارها بقيادة جمال عبد الناصر، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها ـ من جانب، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها ـ من جانب آخر.

وهذه القدرات الثلاث حددها جمال عبد الناصر في ما يلي:

«أولاً، الوعي القائم على الاقتناع العلمي، النابع من الفكر المستنير، والناتج من المناقشة الحرة التي تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب.

ثانياً، الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية.

ثالثاً، الوضوح في رؤية الأهداف ومتابعتها باستمرار، وتجنب الانسياق الانفعالي إلى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءاً كبيراً من طاقته.

وان الحاجة إلى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التي تعيشها التجربة الثورية العربية وتباشر تحت تأثيراتها دورها في توجيه التاريخ العربي».

وإذا كانت أهداف النضال العربي قد تحددت في الحرية الاشتراكية والوحدة، فقد خلص جمال عبد الناصر إلى أن الثورة العربية مطالبة بأن تشق طريقاً جديداً أمام تحقيق تلك الأهداف. وأساس ذلك أن الثورة العربية كانت تواجه ظروفاً جديدة، ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها، وأن تجد الأساليب المسايرة اتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة.

وفي هذا السياق يمكن القول إن جمال عبد الناصر كان موهبة استثنائية أيضاً. ومن المفيد أن نتأمل طويلاً هذه الكلمات التي كتبها الصحافيان السوفياتيان اللذان يدينان بالمنهج الماركسي في التحليل، حين

ذكرا في كتابهما المشترك: **مصر في عهد عبد الناصر**: «في الطريق الذي قطعه في التحول من ضابط (كثيراً ما كانت تملي عليه قوانين العسكرية وقواعدها مشاعر التعاطف والنفور) إلى زعيم سياسي، أدرك ضرورة النضال ضد الامبريالية والبرجوازية، وتوصل تدريجياً إلى الوسائل والأشكال المثلى لهذا النضال. ذلك الطريق لم يكن بوسع أحد أن يقطعه إلا إذا كان شخصية عبقرية بفطرتها، وبصورة استثنائية».

ويفسّر ذلك كاتب مصري، بتوقيع مستعار هو **محمد فريد شهدي**، في كتابه **تأملات في الناصرية**، قائلاً: «ربما لأن شخصية عبد الناصر الآسرة وجماهيريته العريضة في الأمة العربية قد خلقتا منه بطلاً يصعب تصنيفه ضمن المصنفات المتعارف عليها تقليدياً».

لقد وقعت أزمتان كبريان، في حياة جمال عبد الناصر السياسية، بينه وبين رفاقه في «مجلس قيادة الثورة»: **الأولى**، هي أزمة آذار/ مارس عام ١٩٥٤، وكانت حول «أسلوب الحكم»، والثانية، بعد عشر سنوات من هذا التاريخ أي عام ١٩٦٤، وكانت حول «مضمون الحكم». وفي ما يتصل بالأزمة الأخيرة كان من الملاحظ أن «الثغرة الفكرية» بين جمال عبد الناصر ـ من جهة، وبين عدد من زملائه ـ من جهة أخرى، كانت تعبّر عن عبور الثورة مفترق طرق حاسم. وان التناقضات في مركز القيادة قد انتقلت من تناقضات شخصية محدودة قد تمسّ أسلوب الحكم إلى تناقضات اجتماعية تعبّر عن خلافات في الانتماء الطبقي ووجهات نظر متنافرة في بناء المجتمع.

وربما كانت هذه «الثغرة الفكرية» هي مفتاح الجانب الاستثنائي في شخصية جمال عبد الناصر، ذلك أنه بالرغم من المنهج التجريبي في حياته السياسية ـ وهو المنهج الذي يعتمد على الفعل ورد الفعل ـ كان قادراً على استشفاف كامن التحدي، كما كان قادراً على الاستجابة

السريعة. والمنهج التجريبي بالغ الخطر إذا أمسكت به شخصية عادية، وقد تسبّب في العديد من المخاطر حتى في ظل شخصية استثنائية مثل جمال عبد الناصر. ولكن قدرة جمال عبد الناصر غير العادية على استكشاف أبعاد التحدي ـ من ناحية، وقدرته غير العادية كذلك على الاستجابة السريعة ـ من ناحية أخرى، قد انتقلتا به من زعيم انقلاب إلى قائد ثورة. ويمكن ترجمة هاتين «القدرتين» إلى لغة أبسط عبر بعض الأمثلة، منها: الشعور الوطني العارم الذي جعله يقول للصحفي الأمريكي «سيروس سالزبرجر» عام ١٩٥٥: «نحن العرب بلغ نحو ٦٠ مليونا، ويمكن أن يكون لنا جيش كبير، وأن ننظم دفاعنا الخاص، إننا نشعر بأن واجبنا نحن ـ لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا ـ أن ندافع عن منطقتنا وشعوبنا».

وهذا النوع من الوطنية هو الذي أنار بصيرته، فرأى مصر في داخل الوطن العربي كما لم يرها أحد قط من رفاقه، وهو الذي دفعه يساراً لشراء السلاح السوفياتي للدفاع عن «الأرض» عام ١٩٥٥ أيضاً، وهو الذي دفعه إلى تمزيق اتفاقية الجلاء، وتأميم قناة السويس، وتمصير المصالح الأجنبية بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧.. وهذا النوع من الوطنية هو الذي دفعه عام ١٩٥٩، في ذروة خلافه مع الاتحاد السوفياتي والشيوعيين، ان يفضي للسيد أحمد فؤاد وهو يناقشه في تأميم بنك مصر بالقول: «انني أشعر أن الرأسماليين هم الذين يحكمون وليست الثورة»!.

وفي عامي ١٩٥٦، و١٩٥٧ كان التأميم والتمصير، وخلق نواة للقطاع العام، حتى جاء عام ١٩٦١، نتيجة طبيعية لقاعدة تم تشييدها بوعي، وبناء ارتفع على أساس سليم، حيث اكتملت الدائرة بصدور القرارات الاشتراكية.

ورابعها، أنه كان يمتلك إرادة التحدي بكل تبعاتها وصعوباتها. لقد

صوّر البعض جمال عبد الناصر، في حياته، وكأنه «رجل المعجزات»، وصوّره آخرون، بعد رحيله، وكأنه «رجل الكوارث». ان بعض الذين صوروه وكأنه «رجل المعجزات» كانوا يهربون وراء هذه «اللافتة» من مشاركته في المسؤولية ليتحمل وحده كل الأعباء والخطايا. كذلك، فإن بعض الذين صوّروه وكأنه «رجل الكوارث»، نظروا إليه من خلال ما أصابهم في أمانهم الشخصي وامتيازاتهم الخاصة. والحق ان جمال عبد الناصر ـ كفرد ـ لم يكن «رجل المعجزات»، ولا «رجل الكوارث». وإنما كان ولا زال بطلاً قومياً جسّد في إحدى لحظات التاريخ ـ عشرون عاماً تبدأ من النصف الثاني من القرن العشرين ـ نضال أمة ترسف في أغلال القهر والتخلّف. وقد استمد «بطولته» من طاقته العظمى على التحدي.. وأيّاً كانت الأساليب التي استخدمها في طريق التحدي، وأيّاً كانت النتائج التي وصل إليها، فإن هذه الأساليب والنتائج ـ مجتمعة ـ لم تكن معزولة عن البيئة التي ولدته، وانعكاسات العصر التي واكبته، وطبيعة التحديات التي واجهها وواجهته.

ولا شك أن متابعة «المعارك الكبرى» التي خاضها جمال عبد الناصر ـ مع وضعها في سياق ظروفها الذاتية والموضوعية، والنظر إليها في اطارها الوطني والقومي والعالمي ـ تؤكد بوضوح تام أن «إرادة التحدي» كانت كامنة في اختيارات جمال عبد الناصر وقراراته الأساسية حتى أعمق الأعماق. وإذا كانت هذه «الإرادة» هي تعبير في جانب منها أساسي عن شخصية تاريخية واستثنائية بكل معيار، فقد كانت تستند قبل كل شيء إلى أن جماهير الأمة معها، وإلى أن حركتها تنسجم مع الحركة التاريخية العامة. أي أن «إرادة التحدي» كانت تستند في الحقيقة إلى إرادة الأمة وتقديرها البطل حين تجد نفسها فيه، وإلى أن تيار التاريخ نفسه كان معها.

ولننظر على سبيل المثال ـ من منظور «إرادة التحدي» ـ إلى معركة الأحلاف الغربية عام ١٩٥٣، ومعركة كسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥، ومعركة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ومعركة بناء السد العالي التي مثّلت في الواقع سلسلة من المعارك المتشابكة منذ انتهاء حرب السويس إلى انتهاء بناء السد العالي عام ١٩٧٠، ثم معركة التأميم والتمصير حتى التحول الاشتراكي عام ١٩٦١، ثم معركة الوحدة والانفصال، ثم معركة الاستقلال والحرية في كل من الجزائر واليمن، حتى معركة ١٩٦٧ وما تلاها حتى رحيل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠.

ثم لننظر، على سبيل المثال أيضاً، إلى بعض من تعبيراته في غمار عدد من هذه المعارك، لتقدير عمق «إرادة التحدي»، بالمعاني السابق الإشارة إليها:

حين وقف على منبر الجامع الأزهر الشريف، في غمار حرب السويس، لكي يقول، بكل الثقة والإيمان: «لقد فرض علينا القتال.. ولكن باسمكم جميعاً.. باسم شعب مصر، أعلن للعالم أجمع أنه لن يوجد من يفرض علينا الاستسلام»!.

ثم يعلن بتصميم ووضوح بعد عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه: «هناك مبدأ أساسي أؤمن به، ولم يتغير ايماني به: ان ما يؤخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»!

وبعد عامين وحوالى نصف العام من العدوان، حسم جمال عبد الناصر «خياره» قائلاً في ١٩٦٩/١١/٦: «أصبح واضحاً أمامنا الآن جميعاً، وبغير استثناء، ومهما كان من أمر تنوع اجتهاداتنا السابقة، أنه لم يعد هناك بديل عن خوض المعركة. ان العدو برغم خسائره، يواصل الضغط، ويتخذ موقف

الصلف. كما أن أصدقاء العدو ـ والولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتهم ـ يواصلون تقديم العون له، بما يساعده على الاستمرار في العدوان. لقد تركنا الأبواب مفتوحة لكل محاولات الحل السلمي، ولم نضع غير الشروط التي تحتمها حقوق الشرف، وحقوق الكرامة الوطنية، بل وحقوق الأمن الوطني والقومي في أبسط صورهما... لكن ذلك كله، وحتى هذه اللحظة، كان جهداً ضائعاً. والنتيجة المحققة التي يجب أن نستخلصها بأنفسنا ولأنفسنا من ذلك، أنه لم يعد هناك طريق للخروج مما نحن فيه الآن إلا أن نشق طريقنا نحو ما نريده عنوة وبالقوة، فوق بحر من الدم وتحت أفق مشتعل بالنار. ومهما بدت هذه النتيجة قاسية بما تحمله معها من تكاليف وتضحيات، فإننا لا نجد أمامنا غير ذلك بديلاً، نصون به الشرف والحرية والحياة والمستقبل جميعاً... ان كل الذين كانوا يعتقدون في إمكانية ايجاد حل سلمي لم يعد أمامهم الآن ما يقولونه غير إعادة وجهة النظر الأخرى القائلة منذ البداية بأن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده بغيرها»!

وحين قدّم برنامج ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، وخصّص الجانب الأول منه لحشد كل القوى العسكرية والاقتصادية والفكرية على الخطوط مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر، وأراد أن يؤكد أنه ليس موضع خلاف، فسّر ذلك بطريقة «اللااختيار» قائلاً: «ذلك لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة، الشرف أو العار، الحياة أو الموت، وليس هناك خيار حقيقي في ذلك كله، لأن القرار حتمي، وهو اننا نختار النصر، ونختار الشرف، ونختار الحياة»!

وإذا كان رهانه الأساسي على إرادة الأمة وحركة التاريخ، فقد كانت عينه باستمرار على القوى المعادية، وما تستطيع أن تفعله وما يجب على قوى التحدي أن تفعله: «اننا لندرك أن القوة المعادية لحرية الشعوب، لن تستطيع ايقاف ساعة التاريخ.. ولن تستطيع إعادة عقاربها إلى الوراء. وان أقصى ما تستطيعه هذه القوى، المعادية لحرية الشعوب، لا يمكن أن يكون أكثر من عارض عابر.. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أن نعتمد على حركة التاريخ وحدها.. وإنما لا بد من تدعيمها بنضال مشترك عميق ومتسع».

وخلاصة ما تقدم، إن التفاعل بين العناصر السابقة ـ جسارة الاختيار، وأصالة التطور، ومقدرة الممارسة، وإرادة التحدي ـ قد أدى على مستوى الحركة الثورية ـ وهي طريق جمال عبد الناصر لصياغة العقائد ـ إلى بلورة المشروع القومي العربي الذي تبنّى أهداف «الحرية والاشتراكية والوحدة». . في صيغة صحيحة تاريخياً وفكرياً، وممكنة عملياً وموضوعياً. . وهي الصيغة «الناصرية».

ولذلك، فقد برهن جمال عبد الناصر بشخصه على الأهمية البالغة لدور الفرد في التاريخ، سواء لتأثيراته التي لا تقبل المحو عن مسار الثورة العربية، أو الظروف التاريخية لمصر والوطن العربي ـ كجزء جوهري مما يسمى بالعالم الثالث ـ أو لتفاعل العنصرين معاً، وهو الأرجح.

فقد كان جمال عبد الناصر هو الزعيم الوحيد بين زعماء العالم الثالث الذي شقّ لنفسه تياراً متميزاً وسط حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث المنسية: آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. ان كاسترو، وهو أكثر هؤلاء الزعماء راديكالية، قد اكتسب وزنه الدولي من تحوله وهو في قمة السلطة إلى الماركسية، أي أن انتماءه الايديولوجي الجديد إلى نظرية سائدة في نصف العالم وأكثر هو الذي دفع به إلى مكان «خاص» فوق المسرح العالمي. وقد أكّد كاسترو «دور الفرد في التاريخ» من هذه الزاوية، وانعكاسه على تطور بلاده الوطني والاجتماعي. لقد انتهى إلى تيار قائم بالفعل، وأشعل الطموح من أجل التغيير في العديد من صدور الثوريين، ولكنه بالقطع لم يشق تياراً جديداً متميزاً بقسماته النوعية، فالاشتراكية العلمية «خيار مطروح» من قبله ومن بعده. وانجازه التاريخي هو الاختيار، والانحياز إلى هذا التيار دون غيره.

كذلك نهرو وهو المفكر والسياسي في وقت واحد، تبنّى الأصول المعروفة للاشتراكية القديمة مع تعديلات طفيفة تناسب ظروف الهند من واقع الشرائح العليا للبرجوازية الليبرالية، ولكن نهرو - وارث غاندي العظيم - لم يضف بصمة شخصية حاسمة تميّز تياراً خاصاً به أكثر مما يتميز به برنامج حزب المؤتمر. وقد سقط سوكارنو ونكروما دون أن يخلف أحدهما تياراً يتصارع الناس من حوله، ودون أن يخلّف أحدهما تحدياً للقادمين من بعده في الاقتصاد أو السياسة أو الفكر.

وربما أن تيتو في شرق أوروبا وديغول في غربها هما وحدهما الشخصيتان التاريخيتان اللتان يمكن القول إنه كان لدورهما القومي في الحرب العالمية الثانية أثر في استقلال يوغوسلافيا عن النموذج السوفياتي لبناء الاشتراكية، وطموح فرنسا للاستقلال عن النموذج الأمريكي لبناء الرأسمالية. هكذا أصبحت التيتوية تياراً، وكذلك الديغولية.

أما في «العالم الثالث» فقد ولدت «الناصرية» بعبد الناصر، ولم ترحل برحيله، وإنما هي شقت لنفسها تياراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في مصر، وتياراً فكرياً في طول الوطن العربي وعرضه، ونموذجاً وطنياً بارزاً بين حركات التحرر في العالم. وكان الدور الشخصي لجمال عبد الناصر من أهم العوامل التي صاغت ثورة تموز/ يوليو، على هذا النحو دون ذاك، والتي أكسبت منجزاتها وانتكاساتها هذا الطابع دون غيره، ولكنها - بسلبياتها وايجابياتها - خلّفت وراءها تراثاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في مصر، وتراثاً ايديولوجياً على صعيد الوطن العربي، ونموذجاً يتكرر في خطوطه العامة في مواقع كثيرة من حركات التحرر الوطني. هذا التراث الذي يشكّل مهما تباينت الآراء حوله،

تحدياً لهذه الدوائر الثلاث، بالرغم من غياب الرمز، أيّاً كان اتجاه الاستجابة لهذا التحدي.

ولا شك أن منجزات ثورة تموز/ يوليو وانتكاساتها لا يمكن تفسيرها في ضوء شخصية عبد الناصر وحدها - فالتكوين الاقتصادي والتركيب الاجتماعي للوطن لهما دورهما الحاسم - ولكننا لا نستطيع الوصول إلى تفسير أقرب إلى التكامل والإقناع والشمول، بغير هذا الضوء على شخصية جمال عبد الناصر، ولا شك أيضاً أنه كانت لمحمد نجيب، ويوسف صديق، وخالد محيي الدين، وأنور السادات، وزكريا محيي الدين، وعبد اللطيف البغدادي، وحسن ابراهيم، وكمال الدين حسين، وحسين الشافعي، آثارهم في مسيرة الثورة، ولكن الدور الحاسم - على صعيد الأفراد - كان لجمال عبد الناصر.

وإذا كانت هناك مجموعة من الحدود المشتركة هي التي جمعتهم، فإن القسمات المميزة لكل منهم هي التي عادت و«فرّقتهم». ولا بد إذن من أن القسمات المميزة لعبد الناصر هي التي حافظت عليه في قمة السلطة إلى يومه الأخير.

والقسمة المميزة لا تعني الملامح الاستثنائية فحسب - حيث سبقت الإشارة إلى أنه كان يمثل «موهبة استثنائية»، ولكنها تعني أيضاً الملامح الطبيعية الاجتماعية التي يختلف بها كل إنسان عن الآخر. وقد كان عبد الناصر متميزاً في قسماته تلك: إنه بين رفاقه كان أكثرهم - من ناحية الأصل الاجتماعي - اقتراباً من البيئة الشعبية.

وقد انعكس هذا التكوين على وجدان جمال عبد الناصر انعكاساً حاداً في تواضع الحياة التي عاشها، والحرص البالغ على نظافة السلوك

الشخصي، وإحساسه الطاغي بالكرامة، وتمسّكه العنيد بقيمة الوفاء. انها بالطبع قِيَم أخلاقية، ولكنها كثيراً ما تدخلت في تشكيل حياته السياسية. يروي الصحافي الأمريكي المعروف سيروس سالزبرجر في كتابه آخر العمالقة أنه حين رأى عبد الناصر للمرة الأولى عام ١٩٥٥ أعطاه «شعوراً بوفرة النشاط والشجاعة والتواضع وعدم الاهتمام بالثروة». ويقول الصحافي السوفياتي إيغور بيلاييف وزميله افيغيني بريماكوف في كتابهما المشترك مصر في عهد عبد الناصر: «انه لم يكن لديه حسابات جارية في البنوك الأجنبية، وكان أسلوب حياته متواضعاً إلى أقصى الدرجات، وبقي على حاله ربّ عائلة لا يعلق الغبار بثوبه». وفي كتاب فؤاد مطر بصراحة عن عبد الناصر يجيب محمد حسنين هيكل عن سُؤال حول تركة عبد الناصر، بأنه لم يترك شيئاً على الاطلاق سوى مرتّبه وسيارة صغيرة. لماذا؟ يقوله هيكل، لأنه «كان يتصوّر ان الملكية موقف اجتماعي، ومع أنه لا اعتراض لديه على تملّك الناس إلا ان هذا الاعتراض كان قائماً بالنسبة لشخصه. وكان يرى أن التملك لا يتمشى ووضعه كمسؤول عن التحوّل الاجتماعي في مصر. يضاف إلى ذلك أنه كان يرى ان التملك لا حدود له، وانه كلما تملك الشخص شعر برغبة الاستزادة في التملك، وكان عبد الناصر يخاف بالفعل التملك، ولا يريد أن يملك ابتداء، ولا يملك استمراراً، وكان مقتنعاً بأن التملك بالنسبة إلى مسؤول يؤثر على رؤيته الاجتماعية».

وقد كان هذا السلوك من جانب عبد الناصر هو الذي جذب إلى «شخصه» ملايين المصريين الذين يستثيرهم الترف. هؤلاء الفقراء النظاف هم الذين خرجوا إليه، حياً، بعد الهزيمة، وهم الذين التفوا حوله، ميتاً، التفافاً أسطورياً يكاد لا يصدق. لم تصدر عنه شائعة أخلاقية واحدة ولو عن طريق «التنكيت» الذي يجيده الشعب المصري. كان هذا السلوك يعني لدى الناس البسطاء انه «مثلنا» وواحد منا، وأنه يشرف البلد كنموذج أخلاقي، وأنه قاس مع نفسه قبل أن يقسو مع

غيره. كانت هذه السمة احدى همزات الوصل السحرية التي ربطته بالجماهير.

ويتبقى سؤال عن معنى الناصرية؟

بداية تنبغي الإشارة إلى أنها ليست مجموعة «الأقوال» المسجلة في مجلدات عدة للرئيس عبد الناصر. كما أنها ليست مجموعة «القرارات» التي اتخذها في حياته، وإنما هي - بالدقة - «الحركة التاريخية» التي قادها مدّاً وجزراً، شدّاً وجذباً، سلباً وايجاباً، طوال الأعوام الثمانية عشرة السابقة على وفاته.

كان عبد الناصر، ولا يزال، الرمز الأول والأكبر لهذه الحركة التاريخية، التي عرفتها مصر والوطن العربي بأكمله وحركة التحرر الوطني العالمية منذ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وحين قاد عبد الناصر حركة ٢٣ تموز/ يوليو، لم يكن «فيلسوفاً» يطبق احدى نظريات العمل الثوري. ولم يكن أيضاً بالمقابل «مغامراً» أطلق لشهوة السلطة العنان في انقلاب عسكري. كان عبد الناصر أحد أبناء جيل الأربعينيات في مصر، وهو الجيل الاستثنائي في تاريخنا الحديث. إذ كانت الحرب العالمية الثانية هي «النيران» التي ولدت منها العنقاء، كما تقول الأسطورة القديمة.

لقد أشار جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة إلى أنه: «ليس صحيحاً أن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين. وليس صحيحاً كذلك انها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال ان السبب كان أزمة انتخابات ضباط الجيش. إنما الأمر في رأيي كان أبعد من هذا وأعمق غوراً».

وحيث يقول هذه الكلمات فهو يشير بالقطع إلى تلك «الجذور» التي

أثمرت في تكوينه الباكر، كواحد من أبناء الجيل الممزق بين حجري الرحى.

كانت الحرب العالمية الثانية هي مرحلة «الاستقطاب العنيف». في مصر: كان «الإخوان المسلمون» في جانب، والشيوعيون في جانب آخر، و«مصر الفتاة» في جانب ثالث. أما «الوفد» ـ حزب الوسط والأغلبية ـ فقد بدأ يلفظ أنفاسه، منذ وقّع معاهدة التهادن عام ١٩٣٦ إلى أن جاء فوق الدبابات البريطانية في حادث ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢. هذه الواجهة السياسية للتنظيمات الحزبية في مصر كانت تخفي مجتمعاً بالغ التعاسة والبؤس. وكان تعبير «الفقر والجهل والمرض» تعبيراً دارجاً على أقلام الكتّاب المصريين.

كانت مصر بلداً بالغ التخلّف اهترأت مؤسساته التي تعبّر عن واقع التخلّف بمزيد منه: الاحتلال والسراي والأحزاب والفقر المتزايد. وكانت مصر بلداً معزولاً عن أقرب أقربائه يعاني اغتراباً قومياً، وكانت تعاني اضطراباً دولياً أفقدها الرؤية لموازين القوى الجديدة في العالم المعاصر.

ويمكن القول إن جمال عبد الناصر في ذلك الوقت المبكّر كان قد تبلور وعيه السياسي في جملة معطيات:

- ان المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة

- ان المسألة العربيه ليست مجرد جيرة حسنة بين جيران طيبين يتكلمون لغة واحدة ويجلسون كالأشقاء في «جامعة الدول العربية» وبالتالي فليست هناك مصر وحسب، وإنما هناك مصر العربية التي ترتبط استراتيجياً بالمصير العربي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

- ان النظام الدولي الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية، ليس هو

«العالم الرأسمالي الغربي» وحده، وإنما هناك العالم الاشتراكي والدول النامية التي تناضل من أجل استقلالها. والموقف من حركة العالم المعاصر تحدده المصلحة الوطنية والقومية وحدها.

بهذا التصور تحرّك عبد الناصر بمصر والوطن العربي وحركة التحرر الوطني العالمية تحركه التاريخي.. لم يكن فيلسوفاً يطبق إحدى نظريات العمل الثوري، ولا مغامراً من فوق دبابة. وإنما كان «رادارا» لحركة اجتماعية صاخبة أيقن إزاءها أن مصر حبلى بالثورة، وأن «الثورة في الهواء» تفتقر إلى الحزب الثوري، ونظرية التغيير الثوري.. وقد اعتمد «التجربة العملية» منهجاً له في الخطأ والصواب، دون أن يحرفه ذلك عن تصوره العام للثورة.

وفي خطوته الأولى كان عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أنه مثقل بالأعباء التالية:

١ ـ عدم التجانس في حركة ٢٣ تموز/ يوليو.

٢ ـ الميراث الهائل للنظام القديم.

٣ ـ غياب النظرية الكاملة للعمل الثوري والقادرة على صياغة التنظيم الطليعي أو الحزب.

وقد تحمّل بشجاعة الشخصية التاريخية كل ما جرّته هذه الأعباء الثقال من خسائر باهظة ومسؤوليات جسام، لأن هدفه الأكبر كان تحديث مصر بإدخالها قلب القرن العشرين، وإقصاء التخلّف عن كاهلها المتعب، وكذلك تعريب مصر بإدخالها قلب الوطن العربي وخلع الإقليمية من جذورها. ثم وصل مصر وأمتها العربية بالعالم المتحرر، بعد أن ظلت قروناً أسيرة العالم الاستعماري.

أما على المستوى الفكري المحض، فقد كانت هناك «مساهمات» لجمال عبد الناصر في بلورة مفهوم «عدم الانحياز والحياد الايجابي» - من ناحية، وفي تأصيل «نظرية الاستعمار الجديد» وما يرتبط به من دور الاحتكارات الدولية والشركات متعددة الجنسية - من ناحية ثانية. ثم كانت له «إضافات» هامة ومتميزة يمكن تركيزها في ثلاث أفكار أساسية: أولاها، الربط العضوي ما بين الاستقلال والتنمية؛ وثانيتها، فكرة «تأميم الصراع الطبقي»؛ وثالثتها، ربط «الاشتراكية العلمية»، وبالتالي التميز عن «الماركسية»، بالفكرة القومية وبالدين وبرفض دكتاتورية البروليتاريا.

وستتضمن الفصول التالية توضيحاً واستعراضاً لكل من هذه «المساهمات»، وتلك «الاضافات» حسب مقتضيات التحليل، ووفقاً للسياق الملائم.

وهكذا نصل إلى خاتمة هذه «الكلمة» الموجزة عن جمال عبد الناصر الذي استقر في وجدان جماهير الأمة، من المحيط إلى الخليج، بطلاً تاريخياً. وصفه الشعب في أنشودة الوداع الحزينة والتلقائية، بصفة لم يحظَ بها بطل قبله: حبيب الملايين!!

لقد كان جمال عبد الناصر قد انتقل إلى رحاب ربّه، وخرجت جماهير الأمة كلها تعبّر عن ادراكها العميق مدى خسارتها الفادحة، وسارت تردّد بتلقائيتها الفريدة، ووسط ذهول صدمة الرحيل وهول المأساة: «الوداع يا جمال.. الوداع يا حبيب الملايين»!! ويبدو أنها كانت تدرك بعمق وعيها القومي، وصدق حدسها التاريخي، مغزى ما هي مقبلة عليه من تحدٍ عظيم.. وهي تعاني عبء تحدٍ قديم مقيم!

القسم الثاني

تحرير الإرادة الوطنية

لا شك أن السعي من أجل تحرير الإرادة الوطنية كان يمثّل الحقيقة المركزية في مفاهيم وممارسات ثورة تموز/ يوليو. وأن هذا الهدف يمثّل الركيزة الأساسية لمنطلقات الثورة الداخلية والخارجية، وأنها في ذلك «التوجه الأساسي» تعبّر عن مرحلة مهمة من مراحل تطور الأمة العربية، وشعوب العالم الثالث، في سعيها إلى التحرير، وتقرير مصيرها بنفسها، وسيطرتها على مواردها وثرواتها.

وقد تمخّض هذا «التوجه الأساسي» ناحية «تحرير الارادة الوطنية»، في الفكر وفي التطبيق، عن الربط العضوي بين الاستقلال والتنمية، حيث خلص جمال عبد الناصر إلى أن قضية التحوّل الاجتماعي هي جوهر الاستقلال الوطني، أي «قضية وطنية»، وليست مجرد «قضية اجتماعية». . . وهذه من «إضافات» جمال عبد الناصر الأساسية في الفكر العالمي، لأن قضيتي الوحدة والاشتراكية كانتا كلتاهما مطروحتين

من قبل جمال عبد الناصر. وفي هذا «التصور الناصري» لم تعُدْ المسألة الوطنية كامنة في انجاز «الجلاء» بمعنى الاستقلال الشكلي المجرد عن وجهه الاجتماعي، فالمسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة. وهكذا يصبح «تحرر الوطن» لا خلاصاً للأرض من الاحتلال الأجنبي فحسب، وإنما خلاصاً لإنسان هذه الأرض من الاستغلال بكافة صوره أيضاً.

ولقد عبّر جمال عبد الناصر عن هذا «الإدراك» للرابطة العضوية بين الاستقلال الوطني والتحوّل الاجتماعي والتنمية الشاملة، في مناسبات عديدة، ومن ذلك قوله أمام مؤتمر القمة الافريقي بالقاهرة في ١٧/٧/١٩٦٤: «إن شعوبنا لا تقنع بالاستقلال علماً ونشيداً وصوتاً في عداد الأصوات في الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تريد، إلى جانب ذلك، أن يكون للاستقلال مضمون اجتماعي يصون كرامة البشر، كما يصون كرامة أرضهم. ولا بد أن تبقى فعالية الثورية الافريقية وحيويتها الخلّاقة.. تعمّق الاستقلال بمضمون اجتماعي شامل سياسي واقتصادي وثقافي. لا بد وأن تكون القارة الافريقية في الوضع الذي يسمح لها دائماً بأن تقدم اجابة عن سؤال يطرحه التطور عليها، ولا تنتظر من خارجها قرار مستقبلها».

وفي بيان له بتاريخ ٩/٧/١٩٦٠، عبّر عن الادراك نفسه قائلاً: «وإذا كان كسر احتكار السلاح، لإقامة الجيش الوطني القوي، مشهداً من مشاهد المعركة الوطنية في مصر ضد تحكم الاستعمار، فلقد كان في نفس الوقت مشهداً رائعاً من مشاهد الهزيمة الساحقة التي لقيها حلف بغداد في محاولته لتطويق البلاد. كذلك كان في نفس الوقت حماية لا بد منها للثورة الاجتماعية حتى لا تسقط ثمراتها ونتائجها كغنائم الحرب في يد اسرائيل التي جلبها الاستعمار ترسانة للسلاح وسط بلادنا العزلاء.

ولقد كان التفكير في بناء السد العالي جزءاً من العمل الثوري في معركتنا من أجل

التحوّل الاجتماعي. ولكن تصدي الاستعمار لهذا العمل حول النضال من أجله إلى المجال الوطني.. فلقد تخلت أيدينا عن أحجار البناء لتمسك بالقنابل، ونزل شبابنا من الجرارات ليقودوا الدبابات، وتركنا عملية تمهيد الأرض التي كنا نريد أن نعدها انتظاراً لمياه السد لكي ننطلق إلى جبهة القتال نحفر الخنادق انتظاراً للعدو».

وفي آخر خطاب له في مناسبة عيد الثورة، في ١٩٧٠/٧/٢٣، قال جمال عبد الناصر: «إن النضال شامل لأن الثورة شاملة.. إن المعركة العسكرية على جبهة القتال ليست بعيدة عن مشاكل التطور: إن حربنا ضد الاستعمار هي جزء من حربنا ضد التخلف.. إن استقلالنا الوطني ليست له دعامة إلاّ قدرتنا الوطنية».

وإذا كانت هناك علاقة عضوية بين الاستقلال والحفاظ على الأمن القومي، فقد أشار عبد الناصر، في الميثاق الوطني، إلى بعد آخر لذلك «الإدراك» قائلاً: «إن مواصلة الزحف الشعبي نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي يجعل إقامة الجيش الوطني درعاً حقيقياً للنضال، وليس مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود.

إن فعالية الجيوش الوطنية تكمن في القدرة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، فإن التقدم هو المستودع العظيم الذي يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التي تتمكن بها من رد التحدي واحراز النصر وتعزيزه».

وفي ضوء هذا «الإدراك الناصري»، فإن هذا «التوجه الأساسي» ناحية «تحرير الإرادة الوطنية»، قد تفرّع على مستوى التوجهات والسياسات، إلى ثلاثة ميادين أساسية: أولها، الاستقلال الوطني؛ وثانيها، التعبئة السياسية (ويخصص لهما هذا القسم)؛ وثالثها، التنمية المستقلة (ويخصص لها القسم الثالث).

الفصل الثالث

الاستقلال الوطني

يمكن القول إن محور حركة ثورة تموز/ يوليو كان هو تعظيم الاستقلال الوطني لمصر باعتبارها قاعدة العمل القومي وكونها «الدولة النموذج» أو «الدولة القائد» في عملية التوحيد العربية. كما يمكن القول إن تحليل خطابات جمال عبد الناصر تبين أولوية وسبق قيمة الاستقلال الوطني وتحرر الإرادة السياسية مقارنة بالقيم السياسية الأخرى، بل إن هذه القيم والممارسات السياسية كانت في تقديره طريقاً لتحقيق وتكريس الاستقلال الوطني. يعبر عن ذلك بقوله: «كان السعي للحرية في جميع أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو في حقيقة الأمر استخلاصاً للإرادة الحرّة الأبيّة المستقلة التي تصنع بنفسها مستقبلها وتشكّل بأصابعها ملامح الغد العزيز الكريم الذي تتمناه. التحرّر من الاستعمار أيها الإخوة هو تحرير للإرادة المستقلة، والتحرّر من الإقطاع هو تحرير للإرادة المستقلة، والتحرّر من سيطرة رأس المال على الحكم هو تحرير للإرادة المستقلة، وإذا ما قامت الحرية، وإذا ما قامت الإرادة المستقلة نتيجة لها كان الطريق واضحاً مستقيماً لكي يقوم كل شعب بتجربته العظيمة في تحقيق آماله وأمانيه» (٢١ شباط/ فبراير، ١٩٥٩).

أو، قـوله: «كـانت هذه المعـارك في حقيقـة الأمـر حـربـاً واحـدة هي حـرب الاستقلال. كان التصـدي للاستعـمار معركـة في حرب الاستقـلال وكان خلع الملك معركة في حرب الاستقلال، وكان القضاء على الإقطاع معـركة في حـرب الاستقلال، وكان إنهاء وجود الأحزاب معركة في حرب الاستقلال، وكانت مقاومة اليأس والدعـوة إلى الثقة والإيمان معركة في حرب الاستقلال. كانت هذه المعارك كلها حـرباً واحـدة. لقد تعددت المواقع، ولكن العدو كان نفس العدو.

كان القتال في أي معركة قتالاً في كل معركة. ومواجهة أي خطر فيها مواجهة لكل الأخـطار. كان خلع الملك مقـدمة لإعـلان الجمهوريـة، ومقـدمـة لإلغـاء الألقـاب، ومقدمة للقضاء على الاقطاع، وكان الإصلاح الزراعي مقـدمة لحـل الأحزاب بـل إن حـل الأحزاب كـان مقدمـة لإجلاء الغـاصب عن أرض مصر» (٢٠ تموز/ يـوليـو ١٩٥٧).

ويعبّر عبد الناصر عن تفكيره وهـدفه مبكـراً فيقول في افتتـاح الموسم الثقافي للقوات المسلحة عام ١٩٥٥: «كـل ما نـريده اليـوم هو أن نخلق لنـا شخصية مستقلة وقوية، وليست تابعـة، حرة تـوجّه سيـاستها الـداخلية كيفـما تريـد، وكذلك توجّه سياستها الخارجية لصالحها» (٣١ آذار/ مارس ١٩٥٥).

ويمكن فهم وتحليـل عديـد من ممارسـات الثورة من زاويـة استكـمال مقومات الاستقـلال الوطني، فعـلى سبيل المثـال، إن موقف الثـورة من الأحـزاب السياسيـة ارتبط في ذهن قادتهـا بأن هـذه الأحـزاب يمكن أن تكـون أدوات للنفـوذ الأجنبي، وأن الـدول الكـبرى يمكن أن تستغـل الحياة الحزبية للتأثير في الإرادة الوطنية. فقال نـاصر في حديثـه إلى التلفزيـون الأمريكي: «أظن أننا إذا سمحنـا بقيام أحزاب سياسيـة الآن فسيـظهـر حـزب من الإقطاعيين وحزب من الرأسماليين وحـزب من الشيوعيـين ثم يحاول كـل منهم أن يجد دعامة يرتكز عليهـا. كما أن الكتـل المشتركـة في الحرب البـاردة سوف تحـاول بدورهـا استغلال هذا الموقف، وسيؤثر هذا على كافة تطوراتنا وكافة خـططنا الـرامية إلى ايجـاد

مجتمع جديد ترفرف عليه الرفاهية، وهكذا ستكون الحزبية في هذه المرحلة أداة في هذه الحرب الباردة» (٢٦ آب/ اغسطس ١٩٦١).

وعلى سبيل المثال، فإن اقامة الصناعة الوطنية لم تكن فقط لأغراض التنمية الاقتصادية، ولكن جزءاً من تحقيق التنمية المستقلة. وكذلك عمليات التأميم الكبرى في أعوام ١٩٦١، ١٩٦٣ لم تكن لهدفي التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي وحسب، ولكن كحلقة في بناء هيكل الدول الوطنية وسيطرتها على مصادر الانتاج واستخدامها كذلك لدعم الارادة الوطنية المستقلة.

وفي ما يلي استعراض للجوانب المرتبطة بمبدأ الاستقلال الوطني، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة.

أولاً: الاستقلال الوطني في فكر وممارسات عبد الناصر

يمثّل الاستقلال الوطني المحور الأساسي في تفكير عبد الناصر، ووصلت إحدى الدراسات التي اتبعت أداة تحليل المضمون لخطبه وتصريحاته إلى أنه خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ مثّل المفهوم الاستقلالي لدور مصر الدولي ٦٦ بالمئة من اشاراته إلى الدور الدولي لمصر، وأن هذا الدور قد ارتفع في سلم الأولويات ليحتلّ مكانة أكبر في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ فوصل إلى نسبة ٨٧ بالمئة في الفقرات المتعلقة بالعلاقات مع الكتلة الشرقية، و٨٠ بالمئة في الفقرات الخاصة بالدول الغربية.

وقد اتسم مفهوم الاستقلال الوطني في تفكير عبد الناصر وممارساته بالشمول وتبدو هذه السمة في أربعة جوانب:

١ ـ تكامل الجوانب الداخلية والخارجية، فالاستقلال هو هدف مركّب يتطلب تحقيقه سياسات مختلفة على النطاق الداخلي والخارجي، فمن الناحية الداخلية أكّد عبد الناصر على استقلالية عملية صنع القرار والحيلولة دون تسرّب النفوذ الأجنبي إلى جهاز الدولة أو إلى القوى المؤثرة بشكل مباشر في صنع القرار، وكان أحد أسباب رفضه التعدد الحزبي هو الخشية من أن تصبح بعض الأحزاب قناة لمثل هذا النفوذ، كما أكّد على استقلالية البناء الاقتصادي. وكان التركيز على التصنيع وكان التخطيط القومي الشامل ومحاولة تنمية هياكل الاقتصاد الوطني. وأكّد على استقلالية الثقافة الوطنية والحاجة إلى ثورة ثقافية معادية للاستعمار (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١). ويقول عبد الناصر إن «الحرية والاستقلال لا يمكن الوصول إليهما بمجرد خروج الجيوش الأجنبية من أرض الوطن. إن الحرية ترتبط بالسياسة والثقافة والاقتصاد. والطرق التي توصل إلى هذه الحرية طويلة وشاقة، ونحن كدولة مستقلة ما زلنا في بداية الطريق، وفي اليوم الذي نتحرر فيه من كل تهديد خارجي ويتدعم اقتصادنا بحيث يضمن رفاهية هذا الشعب، عند ذلك نستطيع القول بأننا توصلنا إلى الاستقلال الكامل التام» (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦).

ومن الناحية الخارجية برزت سياسة مكافحة الأحلاف والقواعد العسكرية، والتأكيد على أن أمن المنطقة ينبع من داخلها وبواسطة أبنائها وليس من خلال التحالف مع قوى خارجية، ولذلك أكّد على ميثاق الضمان الجماعي العربي المشترك في مواجهة حلف بغداد، كما أكّد على سياسة عدم الانحياز باعتبارها مظهراً لاستقلالية السياسة الخارجية

وحرية اتخاذ القرار في المجال الدولي. إن عدم الانحياز في هذا الفهم ليس طريقاً وسَطاً بين الدولتين العظميين بما يترتب على ذلك من محاولة العثور على «نقطة وسط» في كل قضية وكل مشكلة، ولكنه تعبير عن استقلالية الإرادة الوطنية ـ والقومية ـ في المجال العالمي.

ويعبّر عبد الناصر عن العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية في بيان له بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٥ قائلاً: «إن أي فاعلية لدور مصر الخارجي لا يمكن لها إلاّ العمل الداخلي المصري. فإننا لا نستطيع أن نصمد لمسؤولية الحرية عالمياً.. إلاّ إذا كانت الحرية مصونة على أرضنا. ولا نستطيع أن نقاوم الاستعمار دولياً.. إذا تخاذلنا أمامه.

إن الذين يجعلون سياستهم الخارجية ألفاظاًمرصوصة ومستعارة.. منقطعة الصلة بما يجري داخل أوطانهم، ومنقطعة الصلة بممارساتهم العملية لوجودهم الدولي.. يفقدون احترامهم، ويضيّعون أي تأثير يمكن أن يكون لهم، ويعجزون عجزاً كاملاً حتى عن مجرد اثبات شخصيتهم في الميدان الدولي الواسع والحافل».

٢ ـ تكامل مظاهر النفوذ الأجنبي، وتعدد أدوات الاستعمار من سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية، وكذا النظر إلى الاستعمار كظاهرة مترابطة، ومن ثم ضرورة تضامن حركات التحرر الوطني في مناطق العالم المختلفة، فيقول عبد الناصر: «وتحت عنوان الاستعمار فإننا نضع فروعاً كثيرة: نضع سياسة القمع المسلّح، كما نرى في المستعمرات البرتغالية وفي الجنوب العربي المحتل، في عدن وفي عمان. نضع سياسات الأحلاف والقواعد العسكرية، كما نرى في معظم قارات العالم. نضع سياسات الاستيلاء على أرض الشعوب وطردها بالقوة وبتأييد الاستعمار، كما نرى في فلسطين. نضع سياسة التمييز والتفرقة العنصرية، كما نرى في جنوب افريقيا» (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٤).
وتحدث عن الأشكال غير المباشرة للاستعمار، كما تحدّث عن الاستعمار

الجـديد. وفي الستينيـات أثار قضيـة العلاقـات الاقتصاديـة بين الـدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة.

٣ ـ اسرائيـل كقاعـدة استعمارية، نـظر عبـد النـاصر إلى اسرائيـل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار الغربي في المنطقـة يستخدمهـا لفصل الأمة العربية، وتهديد التقدم الوطني بها. وكقـاعدة لتهـديد أيـة حركـة تسعى إلى التحرر من سيطرة الاستعـمار. فيقول عبـد الناصر إن حـربنا مع اسرائيل «هي امتداد لحربنا ضد الاستعمار» (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٥)، وإن هدف اقامتها هو «تهديد العرب وتفتيت القومية العربية حتى يرتمي العرب في أحضان الدول الاستعمارية» (١٥ أيار/ مايو ١٩٥٨).

٤ ـ التكامل بـين أمن مصر والأمن العربي أسـاس لوحـدة العرب، وتحقيق الاستقلال وطرد النفـوذ الأجنبي. ويذكـر عبد النـاصر أنه عنـد دراسته للمشكلات الاستراتيجية للمنطقة في كليـة أركان الحـرب «كانت هذه الحقيقة ماثلة أمام عيني طوال فترة المناقشة التي كانت تدور حـول وسائـل الدفـاع عن مصر. ولأول وهلة اتضح أن مصر مثلها في ذلك مثل كـل جزء من أجـزاء الوطن العربي لا يمكن أن تضمن سلامتها إلاّ مجتمعة مع كل شقيقـاتها في العـروبة في وحـدة متماسكة قوية» (١٩ نيسان/ ابريـل ١٩٥٧). وقبل ذلـك أشار في فلسفـة الثورة إلى اقتناعه عام ١٩٤٨ بـأن قتالـه في فلسطين «ليس قتـالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفـة، وإنما هـو واجب يحتمه الـدفاع عن النفس»، وأن «الوحدة العربية هي من أقوى ضمانات الاستقلال الوطني لكل دولة عربية» (٢ شباط/ فبراير ١٩٥٩)، وأن «قوتنا في قوة اخوتنا العرب، وأن استقلالنـا يكون في أمان كامل إذا استقـل كل بلد من بلاد العرب» (١٩ تموز/ يوليـو ١٩٥٨)، وأن «وقوع أي بلد عربي أو بقاء أي بلد عربي تحت السيـطرة الأجنبية إنمـا هو تهـديد لحريتنا وتهديد لاستقلالنا» (٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٥٩).

ومن المـلاحظ تاريخيـاً أن الدول الكـبرى ذات النفوذ والسيـطرة على

المنطقة كانت تسعى دائماً إلى «عزل» مصر، وإلى «حيادها». وبهذا تحقّق هدفين: إضعاف مصر والانفراد بمجموعة الدول والأقاليم العربية الأخرى ونهش أوصالها. ذلك أن عزلة مصر أو حيادها هو إضعاف لمصر وللبلدان العربية على السواء.. إضعاف لمصر لأنه يعزلها عن مجال فعاليتها الطبيعي، والذي تحقق من خلاله قوتها وازدهارها، وإضعاف المنطقة لغياب الثقل الذي توفّره مصر لها.

وبالتالي، ففي العصر الحديث قامت سياسات الدول الكبرى ذات السيطرة أو الأطماع في المنطقة لتحقيق هدفين:

أولها، الحيلولة دون قيام دولة كبرى في المنطقة، وبالذات إذا كانت هذه الدولة مركزها مصر.

ثانيها، محاولة عزل مصر عن المنطقة، والإبقاء عليها في إطار حدودها الجغرافية.

وهكذا فإن مفهوم استقلالية الإرادة الوطنية عند عبد الناصر تمثّل داخلياً في سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية وتوظيفها لأغراض التنمية المستقلة ولمصلحة القطاعات العريضة من المواطنين، وتمثّل عربياً في الربط المحكم بين الأمن المصري والأمن العربي وبين تحقيق الأمن والوحدة العربية، وتمثّل خارجياً في لعب دور نشط ضد الهيمنة الدولية والعلاقات غير المتكافئة بين الدول الكبيرة وشعوب العالم الثالث.

ثانياً: الاستقلال والأمن القومي

لا شك أن الحفاظ على التكامل الاقليمي للدولة، الذي يمثّل الشق الاستراتيجي في مفهوم الأمن القومي، يشكّل الأساس الأول لتحقق

مفهوم الاستقلال الوطني، إذ لا يمكن الحديث عن استقلال وطني دون توافر ذلك المكوّن الذي يوفّر الحد الأدنى الضروري اللازم لتحققه، ألا وهو الحفاظ على التكامل الاقليمي للدولة.

ولا تستطيع الدولة أن تتمتع بحرية التحرك الدولي إلاّ إذا كانت قادرة على الحفاظ على كيانها وأراضيها وممارسة سيادتها الوطنية على كامل ترابها، والقضاء على أية مصادر لتهديد قدرتها تلك، سواء أكانت مصادر تهديد خارجية أم داخلية.

وعقب ذلك إذن يكون بمقدور الدولة أن تسعى إلى سياسة مستقلة في تعاملاتها مع القوى الدولية المختلفة، حيث تكون قد امتلكت ارادة حرة مستقلة، أي ان حرص الدولة على انتهاج سياسة مستقلة ازاء القوى الدولية المختلفة، والتمتع بحرية التحرّك على المسرح الدولي، هما بمثابة المستوى الثاني في مفهوم الاستقلال الوطني كمنطلق للتعامل الدولي لدولة ما.

وإذا كان المستويان السابقان يركزان على تحرير إرادة الدولة نفسها في تعاملاتها الدولية، فإن المستوى الثالث لمفهوم الاستقلال الوطني كمحرك للسياسة الخارجية، ومن واقع تجربة ثورة تموز/ يوليو، ينصرف إلى مساندة البلاد الأخرى التي لم تحصل على استقلالها بعد، في كفاحها من أجل الاستقلال الوطني، ودعم حركات التحرر الوطني في هذه البلاد، وتكتيل الدول حديثة الاستقلال في مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمي، ومخاطر الحرب الباردة. وبذلك يمكن تشكيل العديد من «خطوط الدفاع» عن الاستقلال الوطني.

لقد تضمنت المبادىء الستة للثورة مبدأين يتصلان مباشرة بالحفاظ

على الأمن القومي المصري كهدف للسياسة الخارجية: أولهما، القضاء على الاستعمار، وثانيهما، إقامة جيش وطني قوي، إذ كانت القيادة المصرية إذن تدرك أن أخطر مصادر التهديد للأمن القومي لمصر يتمثّل في قوات الاحتلال البريطاني في منطقة قناة السويس، وفي ضعف الجيش المصري. ومن ثم انصرف الاهتمام في السنوات الأولى للثورة إلى هاتين القضيتين.

كان نظام الثورة يسعى إلى تحقيق، «العزة والحرية والكرامة» للمجتمع المصري. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا «الحلم» بالطبع، وقوات الاحتلال البريطاني رابضة في منطقة قناة السويس. لذلك فإن أولى المهام، في عملية مكافحة الاستعمار وضربه، انصرفت إلى سعي الثورة إلى إجلاء قوات الاحتلال البريطاني عن مصر. ولقد عبّر جمال عبد الناصر عن ذلك، في ١٩٥٣/٢/٢٣، بقوله: «إن الحرية حق، وان استحقاقنا للحرية لا يتقرر بما أخذناه منها، بل بحرصنا على ما لم ننله بعد. إن الشعوب التي تساوم المستعمر على حريتها توقّع في نفس الوقت وثيقة عبوديتها، لذلك فإن أول أهدافنا هو الجلاء بدون قيد أو شرط. إننا نعلنها عالية مدوية: يجب أن يحمل الاحتلال عصاه على كاهله ويرحل، أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن وجوده».

لذلك دخلت مصر في مفاوضات مع بريطانيا انتهت بالتوصل إلى توقيع اتفاقية الجلاء التي نصّت على انسحاب القوات البريطانية خلال عشرين شهراً من التوقيع النهائي، وإنهاء معاهدة ١٩٣٦ وارتباطاتها كافة، كما اعتبرت قناة السويس جزءاً من مصر، وأن تكفل حرية الملاحة فيها اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨.. وبعد معركة السويس عام ١٩٥٦ ألغيت اتفاقية عام ١٩٥٤ من الناحية الفعلية.

وكانت القضية الأساسية الثانية هي العمل من أجل بناء الجيش

المصري لكي يصبح جيشاً وطنياً قوياً. وكان الاهتمام بتسليح الجيش بأسلحة حديثة يشغل بال القيادة المصرية، من حيث المبدأ. وبالإضافة إلى ذلك يمكن القول إن التهديدات الخارجية للأمن القومي المصري، وأهمها وأخطرها التهديد الاسرائيلي، كان لها دور واضح في بلورة اهتمام القيادة المصرية بمسألة بناء وتسليح الجيش المصري. فقد كان للهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة في أوائل عام ١٩٥٥ أثره الحاسم في دفع القيادة المصرية إلى اتخاذ قرار بعقد صفقة السلاح التشيكية الشهيرة في العام نفسه.

ولقد ترافق مع سياسة «كسر احتكار السلاح»، تصاعد الإنفاق العسكري المصري بصورة مطردة، وكذلك تزايد عدد أفراد القوات المسلحة العاملة.

وفي مجال حماية الأمن القومي والحفاظ على الاستقلال الوطني كان قبول مصر للتحدي عام ١٩٥٦ ورفضها الاستسلام أو الخضوع لإرادة الدول المعتدية الثلاث، بريطانيا وفرنسا واسرائيل، رغم فارق القوة الكبيرة بين الطرفين.

ولقد كان إدراك القيادة المصرية للتطورات في النظام الدولي في الخمسينيات، ينصرف إلى أن تلك التطورات قد خلقت مناخاً ملائماً لانتهاج سياسة مستقلة أمام مصر وغيرها من دول العالم الثالث والكفاح الناجح ضد الاستعمار. فهذه الفترة عرفت تعاظم قوة الحركات الوطنية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وعرفت ظهور المعسكر الشيوعي في مواجهة المعسكر الرأسمالي، كما عرفت زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم، كالأمم المتحدة، والدول غير المنحازة، وقوة الرأي العام العالمي.

إن حرص عبد الناصر على السيادة والاستقلال الوطني ظاهر وجلي في مواقف الأزمات، وحتى في مواجهة أقوى الدول. يقول عبد الناصر في مؤتمره الصحفي الشهير في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٧: «احنا سيادتنا لن نتنازل عنها ولن نفرط فيها، وإذا أرادت الولايات المتحدة أنها تتدخل لصالح اسرائيل تدخل مسلح وصد الأمة العربية، فإحنا بنقول إن إحنا بندافع عن سيادتنا، وبندافع عن بلدنا زي ما دافعنا سنة ٥٦».

وعلى الرغم من المعاناة والهزيمة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فإن عبد الناصر لم يستسلم، وحرص في بيان التنحي الشهير في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، على الإشارة إلى أن القضاء على الاستعمار في الوطن العربي يترك اسرائيل بقواها الذاتية، وأن هذا هو أول دروس النكسة.

ولقد استمر عبد الناصر في سياسة عدم الاستسلام وعدم الخضوع، وأعطى مزيداً من الاهتمام والتركيز لقضايا الأمن القومي المصري. فاتجه إلى اعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وأنفق الجزء الأعظم من وقته لتحقيق هذه المهمة الوطنية المقدسة في ظروف بالغة الصعوبة.

ولقد كان ذلك قراراً استراتيجياً للعمل من أجل استرداد الأرض العربية التي احتلتها اسرائيل في جولة ١٩٦٧. بل إن رفض الاستسلام للهزيمة والحرص على استعادة الاستقلال الوطني كاملاً يتجلّى في رفض حالة الجمود العسكري والدخول بعد شهر من الحرب في معركة رأس العش، وما تلا ذلك من ضرب وإغراق المدمرة ايلات في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧ بالقرب من بور سعيد، ثم ضرب الضفادع البشرية المصرية لميناء ايلات الاسرائيلي، وأعمال الاشتباك والتراشق وضرب المدفعية المصرية لتحصينات خط بارليف في ملحمة تعبر عن رفض الخضوع والاستسلام والإصرار على الاستقلال الوطني، وعرفت

تلك الإجراءات بحرب الاستنزاف أو «حرب الثلاث سنوات» = (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠).

يعبّر الرئيس عبد الناصر عن تمسّك مصر باستقلالها وإرادتها الوطنية، رغم صعوبة الظروف في تلك الفترة، حين يقول في خطاب في ١١/٤/١٩٧٠: «إن شعبنا المصري، وأمتنا العربية، كلاهما يخوض الآن معركة حياته ومستقبله، معركة استقلاله وحريته، معركة حقه في التطور السياسي والاجتماعي.

وهو يخوض هذه المعركة في مواجهة قوى شرسة وضارية تكره الحياة وتكره المستقبل والاستقلال والحرية وآمال التطور السياسي والاجتماعي.

وشعبنا المصري، وأمتنا العربية، كلاهما مطالب بالنصر في هذه المعركة، ليس لأن النصر هو ثأرنا لما حدث سنة ١٩٦٧، ولكن لأن النصر هو بابنا الوحيد إلى كل ما أسلفت من القيم الغالية، قيم الحياة والمستقبل والاستقلال والحرية والتطور السياسي والاجتماعي».

وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ واحتلال القوات الاسرائيلية سيناء، مثّلا تهديداً للاستقلال الوطني المصري، فإن التعامل الدولي لمصر عقب ذلك قد كرّس كاملاً من أجل استرداد ذلك الجزء الذي انتقص من استقلالها الوطني.

ولقد توّج ذلك الكفاح بحرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣، التي حرّكت القضية من جمودها، وحرّرت الإرادة العربية، وساهمت في استعادة مصر ثقتها وأمنها واستقلالها الوطني.

وإذا كانت الأبعاد الاستراتيجية للأمن القومي المصري تشكّل جوهر مفهوم الاستقلال الوطني، فإن الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي

أصبحت تحظى باهتمام وأهمية متزايدين في التحليل الحديث لمفهوم الأمن القومي. وتنصرف الأبعاد الاقتصادية لهذا المفهوم أساساً إلى سيطرة الدولة على مواردها الطبيعية وثرواتها وامكاناتها الاقتصادية.

ولقد كان سعي مصر في هذا المجال واضحاً منذ ثورة ١٩٥٢. فإجراءات التمصير والتأميم كانت تهدف إلى دعم سيطرة مصر على مواردها وامكاناتها الاقتصادية. فإذا كان قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦، على سبيل المثال، يشير إلى عدم الاذعان للضغوط الخارجية بشأن مسألة بناء السد العالي، فإنه من ناحية أخرى يعبر عن الاهتمام بدعم مفهوم السيطرة على موارد الثروة الوطنية كواحد من المقومات الأساسية للاستقلال الوطني، إذ إن الاستقلال الوطني لا يعني الاستقلال بالمفهوم السياسي الاستراتيجي فقط، بل ينصرف كذلك إلى الاستقلال بالمفهوم الاقتصادي. وهما بعدان متكاملان متعاضدان للاستقلال.

وفضلاً عمّا تقدم حاولت مصر، منذ ١٩٥٢، أن تمتلك ارادتها السياسية المستقلة في تعاملها مع القوى الدولية المختلفة. كان ذلك خلال رفض الإذعان لضغوط الدول الكبرى، سواء الغربية أو الاتحاد السوفياتي حسب مقتضيات الحال من ناحية، والمشاركة في بلورة قيادة مجموعة الدول غير المنحازة والسعي إلى توسيع نطاقها بمساندة مركز التحرر الوطني على مستوى العالم أجمع، من ناحية أخرى.

ثالثاً: استراتيجية الاستقلال الوطني وإدارة الصراع الدولي

لم تكن مفاهيم التنمية المستقلة التي بدأت تتبلور في الفكر العربي في السبعينيات قد برزت خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، وإنما قامت ثورة تموز/ يوليو بممارساتها أحياناً تحت اسم الاستقلال الوطني أو التحرر الوطني، وأحياناً أخرى تحت اسم مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد بكافة أشكاله. وهي في ذلك كانت تنطلق من أن الاستقلال الوطني بمفهومه الشامل الذي أوضحناه لا يمكن تحقيقه أو تكريسه خارج اطار نموذج التنمية المستقلة.

واستراتيجية تحقيق الاستقلال الوطني في الإطار العربي ـ كما ثبت تاريخياً ـ لا يمكن أن تتم بطريقة سلمية أو هادئة، وإنما هي ذات طابع صدامي وصراعي بالضرورة، ذلك أنها في سعيها إلى تحقيق حرية اتخاذ القرار تصطدم بعديد من العقبات الداخلية والخارجية، وتصطدم بقوى وفئات اجتماعية ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية بالنفوذ الأجنبي، وتصطدم بالطبقات الحاكمة في البلدان العربية الأخرى المرتبطة بالمصالح الأجنبية، وتصطدم بالدول الكبرى ذات المصالح والنفوذ في المنطقة العربية.

ومن ثم فإن اتّباع استراتيجية الاستقلال الوطني من منطلق قومي كما تبين ثورة تموز/ يوليو تتحدّد في ما يلي:

١ ـ الشرعية الداخلية، التي يترتب عليها الاستقرار السياسي، فأي نظام حكم يستند في التحليل الأخير إلى رضا المواطنين عنه وإلى قبولهم

لشرعيته، ولا يمكن لنظام أن يستمر وأن يقدم على سياسات خارجية ثورية ما لم يرتكز على شرعية داخلية ثابتة، وإلاّ سرعان ما اخترقته القوى الخارجية وألبت عليه القوى الساخطة لتغييره. نحن نذكر حجم الأخطار التي واجهتها ثورة تموز/ يوليو، ففي منتصف الخمسينيات كانت هناك تسع محطات اذاعة معادية، وكانت هناك محاولات الضغط الاقتصادي المباشر، وكانت هناك سياسات الضغط بواسطة امدادات السلاح، ومحاولات الحصار السياسي. ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل بفضل صلابة الجبهة الداخلية وتماسكها.

٢ ـ الشرعية القومية التي تستند إلى طرح مشروع قومي وتصور للنهضة. ومن الخطأ أن تفسّر الشرعية العربية لعبد الناصر مثلاً بأنه انتمى إلى مصر أقوى وأكبر البلدان العربية، ومن الخطأ أيضاً أن نفسرها بالشخصية الكارزمية، أو التاريخية لقيادته فقط. ذلك أن الطابع الكارزمي لقيادة ما، ليس معطاة أو أمراً مسلّماً به، بل إن القيادة التاريخية تتبلور من خلال الممارسة العملية ومن خلال العمل الدؤوب لتحقيق أهداف ترتبط بها الأغلبية. لذلك برزت قيادة عبد الناصر خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ الحاسمة، ونتيجة لما كشفت عنه هذه القيادة من صلابة عنيدة واستعداد للتضحية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والكرامة القومية، واستطاعت في لحظة تاريخية أن تجسد آمال الأمة العربية. وبالعكس عندما واجهت هذه القيادة نتائج حرب ١٩٦٧ تعرّضت للنقد وللتساؤل الجماهيري. لا توجد إذن «كارزمية» خارج سياق التاريخ، ولا خارج الممارسات العملية، وكارزمية أية قيادة ترتبط بما تدشّنه فعلاً من سياسات واجراءات وقواعد للعمل، وبما تقوم به قومياً ولمصلحة الأهداف القومية. وأزمة عديد من القيادات العربية التي

لمحت ـ أو تطمح ـ إلى لعب دور سياسي قومي مصدرها إما أنها صورت أن أدوات الإعلام تستطيع أن تخلق صورة الزعامة حيث لا وجد فعلاً، وإما أن ممارسات هذه القيادات شابها غلبة الاعتبارات لقطرية.

٣ ـ المشاركة الدولية، إذا كانت استراتيجية الاستقلال الوطني ذات طابع صدامي وصراعي بالضرورة بحكم طبيعة أهدافها وأعدائها فإن لقدرة على المشاركة الدولية من موقع القدرة على إدارة الصراع الدولي ن منطلق الندّية تغدو أمراً جوهرياً وحيوياً لنجاح مثل هذه لاستراتيجية، وخبرة ثورة تموز/ يوليو في هذا الصدد يمكن تلخيصها في مرين:

أولهما، العمل على تعظيم دائرة المناورة وتوظيف مصادر القوة لداخلية والاقليمية والدولية كافة، بهدف تحقيق الأهداف القومية.

وثانيهما، تقليص حجم العلاقة مع دولة عظمى الذي قد تضطر لدولة إلى قبوله في مرحلة ما بسبب هزيمة عسكرية أو نتيجة توازنات لنظام الدولي.

ومن هنا حركية ودينامية السياسة الخارجية التي تتبع هذا النموذج استعدادها للانتقال من «وحدة الهدف» إلى «وحدة الصف»، والعكس فقاً لمقتضيات الظروف، واستعدادها للتعاون وللنزال مع الدولتين لعظميين تبعاً لمواقفهما من القضايا القومية. فحرب اليمن الضروس لم نتع مصر من الدعوة إلى مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ لمواجهة الخطر الاسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن، وهزيمة ١٩٦١ وبدء اعتماد مصر المالي على الدول النفطية لم يمنعها من تأييد ثورة

ليبيا والسودان (ولا من إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثالث داخلياً).

وجدلية «تعظيم دائرة المناورة»، و«تقليص حجم التبعية» ليستا بالأمر اليسير المنال في كل الأحوال، وتتطلب حركة دائبة وتقديراً مستمراً للوقائع والأحداث، وقدرة على اتخاذ القرار بسرعة، وعلى توظيف كل مصادر القوة المتاحة لتحقيق الأهداف، وعدم الركون إلى الوضع القائم، فتحقيق الاستقلال الوطني ليس هدفاً ثابتاً يتحقق مرة واحدة، وينتهي الأمر، بل إنه تطور مستمر وعملية دينامية. .

وهذا يفسّر علاقة مصر بالدولتين العظميين خلال الخمسينيات والستينيات والتي اتسمت بالتعاون والصراع، بعدم إغلاق الباب تماماً أمام أي منهما، والاستفادة من الخلافات القائمة بينهما، وبحيث يكون معيار التعاون أو الصراع مع أي منهما هو مواقفهما ازاء القضايا العربية، ويهدف كل ذلك إلى الحفاظ على حرية الحركة وتعدّد البدائل وحتى في فترة الاستقطاب الايديولوجي الحاد في السنوات السابقة على حرب ١٩٦٧ وتصاعد الصراع العربي ـ الأمريكي تقاربت مصر مع فرنسا الديغولية، وفي السنوات التي شهدت أكبر اقتراب مع الاتحاد السوفياتي (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، عملت مصر على الحفاظ على بعض قنوات الحوار مع الولايات المتحدة، كان من مظاهرها رسالة جمال عبد الناصر المفتوحة إلى نيكسون في أول أيار/ مايو ١٩٦٩، وزيارة «سكرانتون» مصر.

هذه الحركة الدائبة كان لها مشكلاتها وأخطاؤها، ولكن دروسها الهامة تتمثّل في ثلاثة:

١ ـ عدم الارتباط الاستراتيجي بأي من الدول الكبرى. ذلك أن العلاقة سوف تكون بحكم التعريف ذات طابع غير متكافىء بحكم عدم التوازن المروع في الامكانات والقدرات، وبحكم عدم التطابق بين أهداف أية دولة كبرى والأهداف القومية، وإن كان ذلك لا يعني بالطبع المساواة بين مواقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ازاء القضايا العربية.

٢ ـ الاحتفاظ بأكبر قدر من بدائل الحركة واختياراتها على الصعيد الدولي وتعظيم هامش المناورة.

٣ ـ الانتماء العربي إلى العالم الثالث والارتباط بتطلعات شعوبه إلى عالم أكثر عدلاً، وإلى علاقات دولية ونظام عالمي أكثر تكافؤاً ومساواة.

إن الدولة النموذج في النظام العربي هي دولة تعمل من أجل تعظيم الاستقلال وتحرير الارادة الوطنية، وهي بحكم هذا التعريف لا بد أن ترتبط بتصور قومي عربي، وأن تتسم حركتها الدولية أساساً بالاستقلال، وتطورها الداخلي بإرساء المقومات الموضوعية لحرية اتخاذ القرار. ولا شك أن هذا المعنى سوف يجعل دروس ثورة تموز/ يوليو ذات مغزى سياسي ومطروحة على الساحة، ذلك أن قضية الاستقلال الوطني وتحرير الارادة القومية ما زالت هي الحقيقة المركزية في النضال العربي.

وستظل هذه الثورة موضوعاً للجدل وللخلاف، فهي ما زالت تمثّل تياراً سياسياً وفكرياً فاعلاً. ذلك أنها لم تكن مجرد طريق للنمو غير الرأسمالي، ولا مجرد طريق وسط بين المعسكرين وبين الايديولوجيتين، بل كانت مشروعاً لنهضة قومية مستقلة، وبداية لمشروع نهضوي قومي.

ومن هنا إصرارها على الاستقلال الوطني ورفض التبعية، ومن هنا أيضاً المحاولات التي لم تنقطع لإجهاضها ووقف تطورها، ثم لتشويه صورتها وأفكارها لدى الأجيال الجديدة. ولكن تأثير فكرة ما أو مجموعة من الأفكار والممارسات لا يتوقف على الحملات الإعلامية أو الأهواء والنوايا والمطامع، ولكن على قدر ملاءمة هذه الفكرة ظروف الواقع، ومدى قدرتها على تفسيره وتقديم تفسيرات لتطوراته وحلول لمشاكله. وإن استمرار حدث كبير في الوجدان الجماعي لشعب يتوقف على تعبير هذا الحدث عن آمال هذا الشعب وإدراكه، لأن هذا الحدث يعبر عن مصالحه الوطنية والقومية. لذلك فإن البذور التي غرستها ثورة تموز/ يوليو ما زالت تنمو وتفعل فعلها في الأرض العربية.

الفصل الرابع

التعبئة السياسية

ما كادت دول العالم الثالث تفيق من «صدمة الاستعمار»، بحصول الغالبية العظمى منها على استقلالها السياسي، حتى داهمتها «صدمة التخلف»، حيث وجدت نفسها في إسار أزمة اقتصادية ـ اجتماعية متراكمة، وتأكد لديها أن الاستقلال السياسي وحده ليس بكافٍ للافتكاك من مصيدة التخلف والتبعية، وهي الخصائص الرئيسية للمرحلة الاستعمارية، القديمة والجديدة معاً، أو هي العناصر الأساسية لصدمة الحاضر.

ويفرض ذلك ضرورة التساؤل عن موقع جماهير العالم الثالث، وتصوّر دورها في مواجهة «صدمة الحاضر». وبتعبير متكافىء، في غمار عملية التنمية؟ ويسوغ هذا التساؤل أن نمط التنمية الذي يتحتم التزامه دليلاً للعمل الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لما يشير إليه تقرير للأمم المتحدة ـ وهو نمط الإنماء الصناعي المخطط مركزياً، والذي ينبغي أن

يستهدف في الأساس إنماء صناعات السلع الرأسمالية الوطنية ـ هذا النمط يعتمد بصفة أساسية على مدى توفر شرطين أساسيين: أولهما، رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، ومن الملاحظ هنا أن أكثر من ثلثي رؤوس الأموال الاستثمارية يستمد من مصادر أجنبية، بينما يأتي الثلث من مصادر وطنية، وغني عن البيان أن كليهما ينبع من ظروف خارجة عن إرادة هيئات التخطيط؛ وثانيهما، التضحيات التي تبذلها أو تتحملها الجماهير، والتي قد تصل إلى حد انكار الذات بالنسبة إلى الأمة كلها، لأن تلك التضحيات ـ ببساطة ـ لا يمكن استيرادها من الخارج.

ولقد واجهت مجموعة الدول التي اعتمدت استراتيجية التدخل صعوبات جمّة من ناحية هذا الشرط الأخير، مما يردّ إلى عجزها عن تحقيق «تعبئة جماهيرية» فعّالة وراء أهداف التنمية، وتحويل سخط الجماهير إلى محاولات الحصار والتخريب التي يقودها الاستعمار الجديد. ذلك أن توفير المصادر الوطنية للرأسمال يقتضي مزيداً من الضرائب ومزيداً من التراكم الرأسمالي ـ أي من تضييق نصب الفرد لصالح المجتمع ـ وهو سلوك لن يكون شعبياً من قبل أي جماهير في العالم. ولا يبقى أمام الحكومة، في ضوء تذبذب رؤوس الأموال، فضلاً عن محاولات الحصار الاقتصادي الأجنبي وعمليات التخريب التي تمارسها الطبقات والفئات المستغلة في الداخل، إلاّ أن تشرع في تعبئة جماهيرية حقيقية جنباً إلى جنب مع عملية تعبئة الموارد المادية، أو تواجه التعثّر في مشروعاتها، مما يسبّب قدراً كبيراً من الاضطراب في خطة التنمية، ومن ثم التوقف عن تنفيذ الكثير من برامجها. وحيث إن الاحتياجات الجماهيرية المشروعة لا يمكن «إيقافها»، فإنه لا يكون من العسير على أيّ

بـاحث أن يتصـور أبعـاد المـوقف الصعب الـذي تتعـرض لـه تلك الحكومات.

يلاحظ هنا أن عملية التنمية، وبالتالي عملية التعبئة، تختلف اختلافاً بيّناً حسب الاستراتيجية التي تعتمدها الدولة لتحريـك عجلات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: فهنـاك استراتيجيـة النمو التلقـائي، وهنـاك استراتيجيـة التنمية المخـططة. ويطلق عـلى مجموعـة الدول التي تلتزم هذه الاستراتيجيـة الأخيرة عـادة اصطلاح «نـظم التعبئة» نظراً إلى الدور الكبير الذي تحتله عملية التعبئة المادية والانسانية في هذه الـدول. وهذه هي النظم التي تبـدأ عملية تغيـير أساسي في مجتمـع تقليدي، بمـا يرافق ذلك من انهيـار بعض الأشكال والمؤسسـات القائمـة فيه، فضـلاً عن اقتلاع جذور ذلـك المجتمع، بمـا يتضمنه ذلـك من قِيَم ومعتقدات وتحريك الجماهير نحو أنماط اجتماعية جديدة. بعبـارة أخرى هي تتضمن عنصرين: عنصر تحطيم مجتمع قديم، وعنصر بناء مجتمع جديد.

وفي ضوء ما تقدم، فإنـه يمكن القول ـ ابتـداءاً ـ أن ثورة ٢٣ تمـوز/ يـوليو ١٩٥٢ التي قـادهـا الجيش في مصر تمثّـل أحـد تلك النـماذج التي يـطلق عليها اصـطلاح «نظم التعبئـة»، ويمكن القول إن الابتـداء بهذه الفرضية لا يتفق فقط مع تحليل محصلة ثـورة تموز/ يـوليو في ظـل قيادة جمال عبد الناصر، من الناحيتين النظرية والتطبيقيـة، وإنما يتفق أيضـاً، وهـذا هو الأهم، مـع تصـور قـادة الثـورة لـدورهم في عمليـة التغيـير الاقتصـادي والاجتـماعي، والمهـام التي تنتـظرهم والأدوات الكفيلة بإنجازها. فلا شك أن مفهوم «التعبئة» كان أحد المفاهيم الأساسية التي اعتمدتها استراتيجية ثورة تموز/ يـوليو في التغيـير السياسي والاقتصـادي

والاجتماعي، وقد يسوغ ذلك إلى حد كبير باعتبارات الميراث العسكري لهؤلاء القادة واستقبال المفاهيم العسكرية في محيط العمل السياسي.

وربما تفيد الإشارة في هذا المجال إلى بعض أقوال عبد الناصر، مع ملاحظة أنها وردت في مناسبات مختلفة، ولكنها تدور جميعاً في إطار مفهوم «التعبئة»، وفهم قائد الثورة له، مما يعطيها دلالات خاصة:

- «إن التنظيم السياسي هو علم التعبئة السياسية للإمكانيات الانسانية، وهو لا يختلف كثيراً في مفهومه العام عن علم التعبئة الاقتصادية للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية».

- «إن التعبئة الوطنية لكل الطبقات هي الوسيلة الوحيدة لدفع التطور في جميع مجالاته سرعة وكفاية».

- «إن التفاعل بين الفن والعلم والحرية في أطوارها المختلفة، إنما هو تفاعل مستمر متحرك متجدد، لا فجوة فيه ولا انفصال بين دوراته. إن دور الفن يكون أكثر بروزاً في التعبئة المعنوية اللازمة لدفع الكفاح السياسي، كما أن دور العلم أكثر بروزاً في التعبئة المادية اللازمة لدفع الكفاح الاقتصادي والاجتماعي».

ومن ناحية أخرى، تحدد المفاهيم التي تنطوي عليها هذه الأقوال، الإطار السياسي والاجتماعي لعملية التعبئة السياسية في مصر الثورة، والأهداف التي كانت تسعى قيادة تلك الثورة إلى تحقيقها، فضلاً عن المجالات التي تحركت فيها والأدوات التي عمدت إلى استخدامها.

ففي داخل هذا الإطار العام بدأت وانطلقت عملية التعبئة السياسية في مصر الثورة. وكان ذلك يعني في حقيقة الأمر عمليتين متداخلتين: أولاهما، تصفية آثار ومواريث النظام السابق؛ وثانيتهما، مواجهة آثار عملية التغيير الحاد التي أخذ يتعرّض لها المجتمع المصري، في محاولة

لبناء الانسان الحر باعتباره أساس المجتمع الحر. ومن هنا كانت إشارة الميثاق الوطني إلى: «إن مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيماً أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التي عانى منها مجتمعنا زماناً طويلاً. كذلك فإن هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة، تفجّر ينابيع الإحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد الحر».

وهكذا فقد تمثّلت نقطة البداية في إسقاط النظام السياسي القائم، وما يستند إليه من دعائم الشرعية والقيم، فضلاً عن اسقاط مجموعة رموز الطبقة الحاكمة فيه، ومن مظاهر ذلك: إلغاء دستور ١٩٢٣، إلغاء الأحزاب السياسية، إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري، إلغاء الألقاب والملابس الرسمية، ومحاربة المظاهر الاجتماعية غير الوطنية مثل ارتداء الطربوش.

ثم عمدت قيادة الثورة إلى غرس معالم ورموز نظامها الجديد. حقاً كانت ثورة من أعلى، تحقق فيها للقرارات الرئاسية أهمية فائقة، ولكنها نجحت، على المستوى الواقعي، في إدراج رموزها وقراراتها واجراءاتها ضمن نظام القيم والمعتقدات المصرية:

- سواء على شكل شعارات سياسية موجزة ذات دلالة معينة مثل: **كلنا سيّد في ظل الجمهورية، إرفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد، الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، حنحارب، الوحدة العربية، الحياد الايجابي وعدم الانحياز، حنكمل المشوار.**

- أو على شكل مفاهيم كلية مجرّدة، ومن نحو ذلك: **العدالة، المساواة، تكافؤ الفرص، الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، الاشتراكية.** حيث أصبح هناك اعتقاد وإيمان تلقائي بهذه المفاهيم، حتى بغير معرفة كيف ولماذا؟

ـ أو على مستوى الإجراءات والقرارات، ومن ذلك: **الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية، كسر احتكار السلاح، تأميم قناة السويس والتأميم عموماً، مجانية التعليم، ٥٠ في المئة للعمال والفلاحين، القطاع العام، نظام القوى العاملة، مشاركة العاملين في الإدارة وفي الأرباح.**

ويمكن القول إن كل ما تقدم من شعارات ومفاهيم واجراءات يمثّل أبعاداً متكاملة لما يمكن اعتباره «رسالة» ثورة تموز/ يوليو. وإن استمرار التمسك بهذه الرسالة حتى اليوم ـ يغض النظر عن مضمونها ـ هو خير مقياس على نجاح قيادة الثورة في عملية التعبئة السياسية، من ناحية، وإن هذه العملية قد حققت هدفها المباشر في تأكيد الولاء السياسي وبلورة شعور المواطن المصري بالانتماء «النفسي» الوطني والقومي، من ناحية ثانية، وإن لم ترتفع إلى حد تأكيد انتماء المواطن إلى النظام الجديد برابطة «تنظيمية»، من ناحية ثالثة.

ومن المفيد الإشارة هنا بخصوص مضمون «رسالة ثورة تموز/ يوليو» إلى أن المعيار الأساسي في تقييم مضمون الحركات التاريخية الكبرى لا بد وأن يكون موقع هذه الحركة من الاتجاه العام لحركة التاريخ. ومن هذه الناحية يمكن القول، مثلاً، إن قيادة جمال عبد الناصر ترتبط بأحداث كثيرة وكبيرة: ثورة تموز/ يوليو ـ تأميم القناة ـ الوحدة مع سوريا ـ ثورة اليمن ـ محاربة الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، وكل حدث منها قد يكون موضع جدل حاد في ما يتعلق بالحكم عليه في ذاته. ولكن ليس هناك جدال في أن تمصير الاقتصاد المصري، وبناء القطاع العام، والشروع في خطة للتنمية، شاملة، وفق الأسلوب الاشتراكي، كل ذلك يدل على اتجاه عام في حسم القضية الاجتماعية

لصالح جماهير العمال والفلاحين بصفة أساسية. كذلك فإن أحداث الوحدة العربية بين مصر وسوريا وأحداث اليمن مثلاً، تدل على اهتمامات عربية أوسع نطاقاً من الاقليم المصري، وأن أحداث تأميم القناة وما تمخضت عنه، ومواقف جمال عبد الناصر من الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، تدلّ على موقف معين من الاستعمار العالمي، وهذا وحده هو معيار التقييم.

ومن المهم هنا أن نحدّد مفهوم «الاستجابة الجماهيرية لرسالة الثورة»، إذ لا ينبغي أن يفهم مما تقدم أن استجابة الجماهير تعني الرضا الشامل الذي يحقق لكل طائفة ما تتطلع إليه، فإن الاستجابة الشاملة بهذا المعنى لم تصاحب أية حركة اجتماعية مهما يكن نوعها، وكل حركة تاريخية كبرى لها في داخل المجتمع أنصار وأعداء، ومؤيدون ومعارضون.

وكذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الحركة الثورية تعني تغييراً شاملاً لواقع اجتماعي وانتقال إلى واقع جديد. وينتهي بنا ذلك إلى أن الاستجابة الجماهيرية ستظل أصلاً مرتبطة بأصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير الثوري، وما يحققه لهم من مكاسب، وما يقرّه من قِيَم تعلّقت بها آمالهم ومثلهم العليا في الحياة. ومع ذلك فأصحاب المصلحة الحقيقية لا يكونون دائماً متنبهين إلى مصلحتهم البعيدة واعين بها، خاصة تحت ظروف التخلف الرهيب، وإنما الأقرب إلى الواقع أنهم يؤثرون المصلحة القريبة والفائدة العاجلة على المصلحة الشاملة البعيدة. وهنا دور القيادة الثائرة في إيقاظ الوعي الكامن في ضمير الشعب.

ومن هنا نفهم لماذا خلص د. عبد الكريم أحمد في بحثه القيّم الموجز عن عبد الناصر والتاريخ إلى وضع جمال عبد الناصر في مصاف عظماء

التاريخ، استناداً إلى التقسيم الذي انتهى إليه الأستاذ كار: «إن العظماء في التاريخ هم من يمثّلون قوى تاريخية كبرى ومثل هؤلاء العظماء نوعان: نوع بمثابة أدوات لهذه القوى مثل نابليون وبسمارك. فهم في الواقع يركبون موجة التاريخ بسبب ظروف لم يشتركوا في خلقها، ونوع يمثلون قوى تاريخية ساعدوا هم أنفسهم على تفجيرها وتوجيهها، ومن ثم، فهم يتركون طابعهم الشخصي في التاريخ مثل لينين وكرومويل. وهنا ينبغي أن يدرج جمال عبد الناصر».

وبعد استعراض هذا الإطار لعملية التعبئة السياسية في مصر الثورة، نعرج على معالجة ثلاث قضايا ذات صلة أساسية بمفهوم قيادة الثورة لعملية التعبئة وللظروف التي تحكّمت فيها: العلاقة بين الدولة والثورة، من ناحية، ومسألة «الصراع الطبقي»، وبالتحديد مسألة «تأميم الصراع الطبقي»، من ناحية ثانية، وقضية الديمقراطية عموماً، من ناحية ثالثة.

١ ـ الدولة والثورة

لا يمكن عزل رؤية قيادة ثورة تموز/ يوليو كيفية «تنظيم الشعب» عن رؤيتها كيفية «تنظيم الدولة»، ومن هنا التساؤل عن العلاقة بين «تعبئة الجماهير»، في ناحية، و«ممارسة السلطة»، في الناحية الأخرى، أو هي إجمالاً قضية العلاقة بين الدولة والثورة.

لقد جاء في الميثاق الوطني أن الثورة ليست عمل فرد، وليست عمل فئة، ولكنها ثورة شعب. وتظهر قيمة هذه الثورة، كما تقدّم، بمدى ما تستطيع أن تعبئه من قوى الجماهير لإعادة صنع مستقبلها. فدور الجماهير في بناء المجتمع دور أساسي، وتأتي فكرة المشاركة الجماهيرية في هذا البناء سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية نتيجة الظروف التي يعيش فيها المجتمع.

وإذا أردنـا بعض التفصيل لما سبق إجماله بهذا الخصـوص، أمكـن القول إن الدول المتقدمة تستطيع أن تحقق التقدم بالنسبـة إلى مجتمعاتهـا عن طـريق سلاح العلم والتكنـولـوجيـا، أمـا بـالنسبـة إلى المجتمعـات النامية، فإن عليها أن تواجه مشكلتين أساسيتين: الأولى، تعبئة المـوارد البشرية لهذا المجتمع؛ والثانية، تعبئة الموارد المادية لهذا المجتمع.

وفضلاً عن ذلك فـإن الدول المتقـدمة أقـامت نظمهـا السياسيـة على قاعدة اقتصادية رسخت وثبّتت نتيجـة مراحـل تطور كبـيرة عبر أجيـال وقرون طويلة. في حين أن الدول النامية، وهي تبدأ مراحل تنميتها إنما تبـدأ من فراغ اقتصـادي نتيجـة التخلّف الـذي فـرض عليهـا في عصر الاستعمار والتبعية. ولـذلك فهي تبـدأ تطورهـا بقوة الجـماهير السيـاسية لكي تبني القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع. ومن هنا كـانت المشاركة الجـماهيريـة، من العوامـل الرئيسيـة في بناء المجتمـع الجديـد. ولذلك كانت الديمقراطية ـ وجوهرها المشاركة الجماهـيرية ـ من العـوامل الأساسية لـدفع المجتمـع الاشتراكي إلى الأمـام. لأنه لا يمكن أن يقـوم المجتمـع الاشـتراكي السليم مـا لم تقم الـديمقـراطيـة الحقيقيـة في هـذا المجتمع. فطالمـا أن من أهداف المجتمـع الاشتراكي أن يسيـطر الشعب على قواه الاقتصادية، فـإنه ينبغي بـالضرورة أيضاً أن يسيـطر على قـواه السياسية.

وانـطلاقاً من فكـرة «تعبئـة القـوى البشريـة» في المجتمـع لإحـداث التقدم والتطور وتمكين الجماهير من المشاركـة في صنع مستقبلهـا، برزت فكـرة التنظيم السيـاسي الواحـد، الذي يجمـع في إطـاره قـوى الشعب العامل بكافة عنـاصره، وليكون أسـاساً لـدفع الجـماهير إلى المسـاهمة في عملية بناء أو إعـادة بناء المجتمـع. ولا شك أن هـذا الاتجاه ـ التنـظيم

الـواحـد ـ يمكن ردّه إلى اعتبـارات عـدّة، قـد يكـون من بينهـا تجـربـة الأحـزاب السياسيـة في مصر قبل الثـورة ومعها، أو المـيراث العسكري لقـادة الثورة، وغـير ذلك. ولكن لا بـد أن يوضـع في الاعتبار إدراكهم أيضاً، كما عبّر عنه الرئيس عبد الناصر في فلسفة الثـورة، قائـلاً: «لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقّه في حكم نفسه بنفسه من يـد طاغيـة فرض عليـه، أو من جيش معتـدٍ أقـام في أرضـه دون رضـاه. وثـورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقات ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد... لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرّت بالثـورتين، ولكنهـا لم تعشهما معاً. وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين. أما نحن فإن التجربـة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي أن نعيش الثورتين معاً في وقت واحد. وهذه التجربة الهائلة مبعثها أن لكل من الثورتين ظروفاً مختلفة تتنافر تنافراً عجيباً، وتتصادم تصادمـاً مروّعاً».

هذا الإدراك اعتبره جمال عبد الناصر دافعاً إلى قيام الجيش دون سواه بالثورة أو التغيير، غير أنه يفسّر، بعد ذلك، اختيارات «ناصرية» كثيرة لعـل من أبرزهـا فكـرة «التنـظيم السيـاسي الـواحـد» وإمكـانيـة «حـل التناقضات سلمياً» داخل ذلك التنظيم. وهنا لا بد وأن نلفت النظر إلى أن صفة «السلمية» تعتبر من أبرز خصائص منهاج جمال عبد النـاصر في التعبئـة السياسيـة، وهـو في هـذا يستجيب إلى حـد كبـير لما تتّسم بـه الشخصيـة المصرية من سمات أساسيـة. ولعلنا نفهم أسـاس ذلـك من إشارته إلى قصة «ديكنز» المشهورة قصة مـدينتين وكيف صـوّر الكاتب ـ عـلى حـد تعبـير جمـال عبـد النـاصر ـ بشـاعـة القسـوة وأعـمال العنف والإرهاب التي سادت فرنسا في ذلك الوقت الـذي تشير إليـه الروايـة. لقد خلص عبد الناصر من ذلك إلى القول: «لقد علّمتني هذه القصة شيئاً: إننا إذا شرعنا في القتل وإراقة الدماء فإنه سيكون من الصعب حقن الدمـاء. ولذلـك

فقد كان سؤاله منطقياً: ما فائدة الثورات إذا كانت ستؤدي إلى الإرهاب والبطش وسفك الدماء؟».

ومن المفيد هنا بيان وجه الخلاف الأساسي بين هذه التجربة والنظم الحزبية: ففي نظام تعدد الأحزاب، يسيطر حزب الأغلبية على جهاز الحكم عن طريق البرلمان وما يصدره من قوانين، وعن طريق الوزراء، ومن تعينهم الوزارة في بعض الوظائف الكبرى ذات الأهمية الخاصة. وفي نظام الحزب الواحد تجري السيطرة على جهاز الحكم بواسطة أعضاء الحزب المنبثق في مراكز الحكم والادارة من القمة إلى القاعدة. وقد يظهر من الارتباط بين المؤسستين، ولكن يظل يميز دولة الحزب الواحد أن هذا الحزب ذو وجود فعلي - غالباً قبل توليه السلطة - وأن له قواعده ومستوياته وقيادته، وله استقلاله التنظيمي الفعلي عن أجهزة الدولة، وأن القرارات السياسية تصنع في داخله قبل أن تجري في قنوات الدولة.

والحاصل أن النظام السياسي في مصر الثورة لم يوجد تنظيماً سياسياً حزبياً له هذه الذاتية المتميزة، ولا له «مكنة» الإمساك بأعنّة الدولة، إنما العكس هو ما يبدو أنه حدث، إذ تركزت السلطات في جهاز الدولة كجهاز سياسي وإداري وحيد، ودارت التنظيمات السياسية في فلكه.

والظاهرة الجديرة بالنظر أن ما تمتعت به ثورة تموز/ يوليو من تأييد شعبي كاسح - ربما لم يتيسر لغيرها - لم تستطيع قيادة الثورة أن تصبّه في كيان سياسي منظّم، ولعلها لم تشأ أو على الأقل لم تهتم بذلك. والراجح أنها استغنت عن ذلك بما سيطرت عليه من مقدرات جهاز الدولة، إدارة وأمناً وإعلاماً، واستخدمت كل هؤلاء مع التأييد الشعبي غير المنظم مع نقاط الضعف في الأحزاب، وذلك في تصفية الأحزاب.

ولعل هذا النجاح قد أكّد لديها منطق الاستغناء عن التنظيم الشعبي المنضبط، أو على الأقل عدم الاهتمام به كعنصر ضرورة وبقاء. وهو ما أدى ـ جزئياً ـ إلى ترهّل التنظيم السياسي للثورة في مراحله المتعاقبة: هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي. وليس أدل على ذلك من تعدّد المنظمات والتغيير الدائم في هياكلها وقياداتها، فضلاً عن محاولة خلق منظمات موازية لها أو مدعمة لها مثل التنظيم الطليعي في داخل الاتحاد الاشتراكي ـ منظمة الشباب ـ لجان المواطنين من أجل المعركة.

وهكذا كان من المنطقي أن يعلن جمال عبد الناصر عن تفكيره في الاستقالة من رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٤، وذلك لكي يتفرغ لقيادة الاتحاد الاشتراكي وتوجيه العمل السياسي الجماهيري، وبتعبير متكافىء، فصل جهاز الدولة عن التنظيم السياسي.

لقد وقفت ثورة تموز/ يوليو، منذ البداية، ضد مبدأ الحزب، واحداً كان أو اثنين أو أكثر. وميّزت نفسها بوضوح وبغير خفاء عن النظم الحزبيه، وسلّطت هجوماً متواصلاً على مسألة قيام حزب أو أحزاب في مصر، واستعاضت عنها بنمط آخر من التنظيمات السياسية توخت أن تكون، افتراضاً، أو استهدافاً، مجمعاً للمواطنين كلهم.

ومع ذلك، من المهم هنا تسجيل ملاحظة هامة، وهي أنه يستحيل على الباحث الموضوعي، كما يستحيل على الخصم الذي يلتزم الحد الأدنى من الجدّية، كما يصعب على الخصم اللدود، انكار أن جمال عبد الناصر كان في الغالب الأعم من فترات حكمه زعيماً وطنياً أثيراً لدى الشعب العربي في مصر، وموضعاً لثقته وتأييده، وأنه حقق الكثير من

المنجزات، وصار مَعْلَماً من معالم التاريخ العربي والمصري. ولا يغلو مغالٍ إلى حد القول إنه كان يصطنع إرادة شعبية غير حقيقية، ولكن القصد من هذا الاستعراض هو فقط بحث الجانب التنظيمي في مصر عبد الناصر.

٢ ـ تأميم الصراع الطبقي

يُتهم جمال عبد الناصر، بين ما يتهم به، أنه أشعل نيران الصراع الطبقي في مصر، وأثار الحقد والبغضاء، والحسد بين الأغنياء والفقراء، فلم يصبح هؤلاء آمنين بما رزقهم الله به، ولا أصبح أولئك راضين بالقسمة والنصيب. وتثير هذه التهمة سؤالين:

أولهما، هل الصراع الطبقي في مصر ـ أو في غير مصر ـ ظاهرة اخترعها جمال عبد الناصر ولفّقها؟ أم أن الصراع الطبقي باعتراف الدنيا كلها ـ غرباً وشرقاً ـ واحد من أهم عوامل الحركة التاريخية وقانون من قوانينها؟

وثانيهما، هل كانت مصر ـ قبل جمال عبد الناصر ـ آمنة سالمة من تفاعلات الصراع الطبقي كأنها لؤلؤة في صدفة مغلقة ترقد في أعماق البحر بعيدة عن العالم وعن التاريخ؟ أم أن الصورة الحقيقية كانت أبعد ما تكون عن هذه اللوحة من لوحات السلام الأبدي؟

الردّ على هذين السؤالين: صورة واحدة، هي صورة القاهرة المحترقة في مساء ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢.

كانت العاصمة التي أكل اللهيب قلبها، وحوّله إلى أنقاض متداعية ورماد، هي التصوير البشع لحدّة الصراع الطبقي في مصر وضراوته.

ويصرف النظر عن «الفاعل المجهول» الذي أشعل الشرارة الأولى في هذا الحريق، فإن «الجماهير المحروقة» هي التي تولّت بعد ذلك إذكاء النار وتأجيجها إعلاناً لغضبها، ورفضها القسمة والنصيب، معتبرة أن الحرمان ليس قدَراً خصّها الله به، وإنما هو قسر يفرضه عليها القادرون.

ولم يكن حريق القاهرة صورة واحدة، لم تسبقها صوَر، ولم تلحقها صوَر في «فيلم» تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الحديثة.

قبل الحريق كانت هناك تراكمات وتراكمات تمهد للمشهد المخيف يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير: النهب الذي حدث للأرض الزراعية في مصر منذ القرن التاسع عشر ـ والاقتصاد التجاري الصناعي الناشيء تحت التبعية المطلقة للمصالح الأجنبية الكبرى، خصوصاً في أوروبا ـ تفاقم الأوضاع الاجتماعية نتيجة الحرب العالمية الثانية، وظهور السوق السوداء وأثرياء الحرب ـ حوادث الاغتيال السياسي لرؤساء الوزارات والوزراء والشخصيات العامة، ودوي القنابل في دور اللهو وفي الشوارع ـ الحرائق في قصور كبار الملاك في الريف ـ مذبحة البوليس في الاسماعيلية. . . الخ.

وبعد الحريق، كانت هناك صور تتداعى من هذا المشهد وتتواصل بعده، لم تعد المشاهد المتلاحقة تستغرق السنين، وإنما أصبح الحساب بالأيام وبالساعات، كأنه سباق زادت سرعة المشتركين فيه بقرب نهاية الشوط، يحس بها الجميع، وإن لم يستطع أحد منهم أن يحدّد متى تجيء اللحظة الحقيقية:

فقد أعلنت حكومة الوفد فرض الأحكام العرفية مساء يوم ٢٦

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، وبعد ساعة واحـدة تلقّى رئيسها مصـطفى النحاس خطاب إقالته بتوقيع الملك فاروق.

ومنذ ذلك الحين تشكّلت أربع وزارات، وتوالى سقوط الواحدة منهـا بعد الأخرى خلال خمسة أشهـر فقط. . فقد كـان الغليان المكتـوم يرج المسرح السياسي رجّاً عنيفاً، وكانت المدافع الرشّاشة ما زالت تـدوّي في أجواء القاهرة، والقنابل تتفجر على أرصفتها. . كما كانت دقات النبض السياسي للجيش تبدو مسموعة من خلال انتخابـات مجلس ادارة «نادي الضباط»، ومنشورات «الضباط الأحرار».

كان آخر تكليف ملكي بتشكيل الوزارة قد صدر إلى نجيب الهـلالي يـوم ٢١ تموز/ يـوليو ١٩٥٢. ويـوم ٢٣ تموز/ يـوليو قـامت الثـورة. . وجاء جمال عبد الناصر.

جاء جمال عبـد الناصر والصراع الـطبقي في مصر على أشـدّه حريقـاً ودمـاً. . . لم يشعـل نـاره إذن، ولم يؤجّـج ضراوتـه، ولا اختـرعـه من عنـدياتـه، ولفّق مظاهـره. بل يمكن القـول إن جمال عبـد الناصر فعـل عكس ذلك تماماً، فقد أطفأ الحريق، وحقن الدماء، حـين وجد صيغـة معقولة للتحوّل الاجتماعي. . وكانت «مفاتيحها» على النحو التالي:

١ ـ لقد أدرك أن الصراع الطبقي قانون من قوانين الحركة الاجتماعية لا يمكن إبـطال مفعولـه ولا تجميد تفـاعلاتـه، وأن للفقـراء حقـوقـاً لا يستطيع الأغنياء حبسها.

٢ ـ إن مخاطر الصراع الطبقي تزداد بمقدار ما تتزايد وتتسـع الفوارق بين الطبقات، وفي حالة مصر فإن الفجوة شاسعة، ومن ثم فإن الخـطر داهم.

٣ ـ هناك مأزق يواجه الشعوب النامية الواقعة تحت سيطرة الاستعمار واحتلاله، وهذا المأزق يتمثّل في أنها تحتاج إلى وحدتها الوطنية الكاملة في مواجهة الاستعمار الخارجي، وفي الوقت نفسه فإن الصراع الطبقي داخلها يقطع ويفصل.

وذلك ما عبّر عنه جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ في حديثه عن التصادم بين ضرورات الثورة السياسية ضد الاستعمار وضرورات الثورة الاجتماعية ضد الاستغلال.

٤ ـ استطاع جمال عبد الناصر أن يستوعب حقائق عصره، وأول هذه الحقائق أن الحرب الباردة هي في صميمها صراع بين كتلتين دوليتين كل منها مسلّحة لا بالقنبلة الذرية وحدها، ولكن قبل القنبلة بعقيدة اجتماعية معينة.

وبما أنه ليس هناك جزء في العالم يستطيع أن ينسلخ عن الكل، خصوصاً بثورة التقانة (التكنولوجيا)، وبالذات في مجال المواصلات، إذن فإن الحرب الباردة لا يمكن صدّها عند أية حدود دولية.. إنها كظواهر الجو لا تعترف بخطوط الأسلاك الشائكة، ولا حتى بحقول الألغام.

ثم إن الحرب الباردة تسابق على النفوذ، ميدانه الأرض المفتوحة خارج نطاق الكتلتين المعسكرين!

٥ ـ إن ترك الصراع الطبقي إلى نهايته سوف يلطّخ التراب الوطني بالنار والدم، وسوف يؤدي لا محالة إلى الحرب الأهلية بين الفقراء والأغنياء. وإذا وقعت الحرب الأهلية في وطن من الأوطان في هذا العصر الذي تهبّ فيه رياح الحرب الباردة، فليس هناك ضمان يحول

دون تدويلها، بواسطة التنافس والتسابق بين معسكرين دوليين وكتلتين عالميتين لكلٍ منهما في الحقيقة عقيدة اجتماعية مسلحة.

ومثل ذلك حدث أمام عيون الناس في اسبانيا: تفاقمت فيها حدّة الصراع الاجتماعي إلى حدّ الحرب الأهلية، ثم تحوّلت الحرب الأهلية إلى صراع دولي.. سياسي - اجتماعي، ميدانه اسبانيا.

واشتعلت اسبانيا كلها بالنار، ونزف دمها سنوات بعد سنوات. وانتقل مصيرها من يد شعبها فأمسكت به موازين دولية خارج ارادته، ثم نزل الستار على المأساة الاسبانية بسيطرة قوى الفاشية فيها تعبيراً عن أوضاع عالمية لا علاقة للشعب الاسباني بها.

بهذه «المفاتيح» في يده، وبالتجربة والممارسة، وبثقة شعبية أسطورية به تأكدت خلال حرب السويس وبانتصارها، توصّل جمال عبد الناصر إلى «حل جديد» جعل من التجربة المصرية كلها ظاهرة بالغة الأهمية في التحوّل الاجتماعي -بغير عنف دموي، وفي التنمية الاجتماعية عن غير الطريق الرأسمالي.

استطاع أن يصنع شيئاً لا مثيل له في غير التجربة المصرية.. ويعتبر من «مساهماته الفكرية» البارزة؛ يمكن أن يطلق عليه اصطلاحاً - وربما بغير شطط - «تأميم الصراع الطبقي»!؛ وكانت عناصر هذه التجربة، كما يلي:

١ - سلطة وطنية تقدمية.

٢ - هذه السلطة تقوم باسترداد كل المصالح الوطنية المنهوبة للاستغلال الأجنبي (قناة السويس - البنوك - شركات التأمين - التجارة الخارجية... الخ).

٣ ـ تتجه هذه السلطة بعد ذلك إلى تصفية مواقع الامتيازات الطبقية التي تَـراكمت في ملكيـة الأراضي الـزراعيـة، وفي ملكيــة الشركـات الصناعية والتجارية التي تعيش على الحماية الجمركية وبألاعيب التحـايل على القانون، وفي ملكية الأراضي العقارية.

هكذا صدرت قـوانين الاصـلاح الزراعي وقـوانين تـأميم البنوك ثم قوانين التـأميم الواسعـة في تموز/ يـوليو ١٩٦١، ثم لحقت بهـا قرارات الحراسة وكانت تستهدف أصلاً مطاردة الثروات الفادحة التي استطاعت أن تفلت من قـوانين الاصـلاح الزراعي ومن قـوانين التـأميم في تموز/ يوليو ١٩٦١.

(ويمكن التسليم بوجود بعض التجاوز في قرارات فـرض الحراسـة في مـرحلة لاحقة، خصـوصاً بعـد سنة ١٩٦٧، لكن التجـاوز شيء يمكن تصحيحـه، وأما المبـدأ الأصـلي فشيء آخـر لا يمكن الحكم عليـه بغـير المنطق الذي صدر منه).

٤ ـ إن السلطة الوطنية التقدمية راحت تنـدفع بعـد ذلك إلى عمليـة تنمية اقتصادية شاملة عن طريق التخطيط في الـوقت نفسه الـذي كانت فيه تدير عملية اعادة توزيع واسعة النـطاق تكفل نقـل الثروة ـ القـديمة بالتراكم والجديدة بالتنمية ـ بـاستمرار من متنـاول وسيطرة القـادرين إلى متنـاول وسيطرة المحـرومين، وذلـك عن طـريق إتـاحـة فـرص التعليم والعمل لأوسع الجماهير، ثم عن طريق مظلة الخدمات والتـأمينات، ثم السيطرة على أسعار الغذاء ولو عن طريق الدعم، والسيطرة عـلى أسعار الإسكان بعديد من الوسائل المتاحة، بينهـا تخفيض الإيجارات في المبـاني القـائمة، والتـدخـل لتحـديـدهـا بلجـان تقـديـر الايجـارات في المبـاني

الجديدة. . إلى جانب المشاركة في إدارة عملية الانتاج، وفي اقتسام فائض ربحها.

٥ ـ من هذا التركيب الاقتصادي الاجتماعي الفوّار بالحيوية نشأت فكرة التحالف بين قوى الشعب العاملة، الذي يكون له السيطرة على وسائل الانتاج وله السلطة السياسية التي يدير بها العمل الوطني كله في اتجاه التنمية الشاملة باستمرار وتذويب الفوارق بين الطبقات باستمرار أيضاً. . ثم إن هذا التحالف وحده هو الذي يستطيع أن يحمي الاستقلال الوطني، ويسعى إلى الوحدة العربية، ويحقق التضامن مع حركة الثورة الوطنية على كل أرض ومع كل شعب.

هذه هي العناصر الأصيلة في التجربة، وبعدها يجيء السؤال: هل نجحت هذه التجربة عملياً. . أو هي لم تنجح؟!

نزعم أنها نجحت. . ودليل ذلك رقم واحد، ينصرف إلى أن نسبة النمو الاقتصادي في مصر كانت تسير بمعدل ٦,٢ بالمئة سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية طوال السنوات العشر من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٧، بل إن هذه النسبة ارتفعت في وسط الفترة، أي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥، إلى معدل ٦,٦ بالمئة.

ومصدر هذا الرقم تقرير «البنك الدولي» رقم ٨٧٠ ـ أ عن مصر، الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

ومعنى ذلك أن مصر استطاعت في عشر سنوات من عصر جمال عبد الناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة السابقة على عصر جمال عبد الناصر!

وتلك النتيجة كانت لا مثيل لها في العالم النامي كله، حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن ٢,٥ بالمئة. بل إن هذه النسبة كان يعزّ مثيلها في العالم المتقدم، باستثناء اليابان وألمانيا الغربية ومجموعة الدول الشيوعية.

٣ ـ قضية الديمقراطية

لا شك أن هذا الموضوع هام وشائك، وهو مصدر أساسي للطعن بالثورة بين خصومها، وانتقاد شائع حتى بين أنصارها. ولأن كفّة السلبيات عادة ما تميل عند مناقشة ثورة تموز/ يوليو وقضية الديمقراطية، فإنه تمكن الإشارة إلى ملاحظتين تمهيديتين قد تساعدان على الرؤية الموضوعية، وبالتالي على عدم المبالغة في تقدير إخفاقها الديمقراطي:

الأولى، إن المشكلة الديمقراطية لثورة تموز/ يوليو تكمن في «صيغة الممارسة» ـ التي تكرّرت محاولاتها ـ أكثر مما تكمن في «المتطلبات السياسية والاجتماعية» التي وفّرتها الثورة لهذه الممارسة.. و«الصيغة» بطبيعة الحال موضع جدل، فهناك من يرى إخفاقها التام، وهناك من يرى أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان!

أما بخصوص مسألة «المتطلبات السياسية»، وإذا كان المنطلق أن الانسان لا يمكن أن يكون حرّاً إلاّ في دولة متحرّرة، فمعنى هذا أن نضال الثورة السياسي من أجل الاستقلال مصرياً وعربياً يحسب لها في توفير المتطلبات السياسية للديمقراطية. وفي ما يتصل بمسألة المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية، فقد خطت ثورة تموز/ يوليو خطوات واسعة في توفيرها. والثانية، إن البعض يتحدّث عن الديمقراطية وكأنها اختيار يتم

وينفّذ بين يوم وليلة، وبهذا المعنى يـوجّه النقـد للثورة لأنها لم تعمـد إلى اختياره أو اختارته ولم تنفذه. وفي الواقع إن الديمقراطيـة بمعناهـا الحرفي كحكم للشعب تقتضي نوعاً من تبلور القـوى الاجتماعيـة، على مستـوى الوعي والتنظيم معاً، ووجود نـوع من التوازن بينهـا لا يسمح لإحـداها بأن تطغى على الأخرى.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أنه حتى النظم الديمقراطية الليبرالية الغربية، التي يشيد بها الكثيرون، لم تكن بصورتهـا الحاليـة عندمـا بدأت، وحتى فترة ليست بعيدة عنا كثيراً بالمنظور التاريخي، وما حدث فيها من تـطور إلى الصورة الحالية يرجع إلى نمو الطبقات العمالية والمتـوسطة، ممـا فرض عدم تجاهلها والتسليم لها بحقوقها السياسية.

بهـذا المعنى فإن ثـورة تموز/ يـوليو تكـون قد خـطت بقـرارات مثـل الإصلاح الزراعي، وبنـاء الصناعـة الوطنيـة، والقرارات الاشـتراكية، خطوات جبّارة نحـو الديمقـراطية بقـدر ما نمت في ظلهـا قوى اجتـماعية معينة واتجه الميزان بينها إلى الاعتدال.

وبهذه الملاحظة الأخيرة نضـع أيدينـا على «المعيـار الصحيح» لتقـويم موقف هذه الثورة من المسألة الديمقراطية إجمالاً.

وفي ضوء زمان ثـورة تموز/ يـوليو واتجـاهات التـطور الديمقـراطي في عصرهـا، فإن «الـديمقراطيـة الاجتماعيـة» تعتبر أدق معيـار لتقويم هـذه الثورة والمسألة الديمقـراطية، لأن «الـديمقراطيـة الاجتماعيـة» هي النظام الذي يتجه إليه التطور الديمقراطي لكل النظم المعاصرة بخطوات ثـابتة أو متعثّرة، منذ نهاية الحرب العـالمية الثـانية عـلى الأقل، أي في المـرحلة التي انتصرت فيها ثورة تمـوز/ يوليـو، وتحملت بالتـالي مسؤولية تحـديد

موقفها من الديمقراطية فكراً وممارسة. وبالتالي يكون عدلاً أن يقوّم ذلك الموقف في ضوء المرحلة المعاصرة لها من التطور التاريخي للمفاهيم والنظم الديمقراطية، فيحسب لها أو عليها ـ أولاً ـ انتماؤها إلى عصرها أو تخلفها عنه. ثم يحسب لها أو عليها ـ ثانياً ـ مدى تجسيدها فكراً وممارسة لهذه المعاصرة. فليس من الموضوعية أو البحث العلمي أن تنتزع ثورة تموز/ يوليو من معايير مرحلتها التاريخية المعاصرة لنقوّم موقفها من الديمقراطية بمعايير متخلفة من القرون السابقة، أو بمعايير لا تزال مُثُلاً عليا تتجه إليها آمال البشر، ولم تدرك مقدماتها بعد.

أما «الديمقراطية الاجتماعية» فتعبير حديث عن مرحلة متطورة من الديمقراطية السياسية، وليست معارضة أو مناقضة لها، كما قد يوحي التعبيران.

لا شك أن الأصل هو «الديمقراطية السياسية» التي هي إبداع عصر النهضة الأوروبية الذي بدأ في القرن الثالث عشر مع نهاية عصر الإقطاع وبدء ظهور البرجوازية. لقد كان محور هذه الديمقراطية الأساسي هو عدم تدخل الدولة في ممارسة الأفراد حرياتهم المقدسة ـ حقوق الإنسان ـ التي كانت لهم قبل أن ينشأ المجتمع والدولة. فالنظم والقواعد التي تحقق هذا الضمان هي الديمقراطية السياسية. وهي «ديمقراطية» لأنها نظام يضعه الشعب ويختار من ينفذه ويراقب تنفيذه. وهي «سياسية» لأنها نظام ممارسة الدولة السلطة السياسية، وليست نظاماً لعلاقات الناس في ما بينهم في حياتهم الاجتماعية. فهذه متروكة ـ ليبرالياً ـ للقوانين الطبيعية التي تقود خطى الأفراد، وتحقق مصلحة المجموع من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصلحته بدون تدخل.

ولكن الممارسة الطويلة لم تثبت صدق الوعي الليبرالي بأن مصلحة المجموع ستتحقق تلقائياً من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصلحته بدون تدخل من الدولة. فقد أدّى اطلاق حرية المنافسة بين الأفراد إلى أن تحوّلت «حقوق الانسان» بالنسبة إلى أغلبية البشر في الدول الليبرالية وحتى نهايات القرن التاسع عشر - إلى مجرد «رخص» تتضمنها الدساتير والإعلانات، ولكنها غير متحققة في الواقع وغير قابلة للتحقيق. حق الحياة رخصة تسمح لصاحبها بأن يعيش وتمنع قتله، أما أن يموت جوعاً أو مرضاً أو ينتحر يأساً من الحياة «فهو حر». الحق في إبداء الرأي رخصة بأن يتكلم، أما أن يعرف ويتعلّم ويتلقى العناصر الأولية ليكون رأيه ذا مضمون مفيداً للآخرين، وأما أن يملك أداة التعبير عنه ونقله إليهم «فهو وشأنه». الحق في التملّك رخصة بأن يملك ما يشاء بدون حدود، أما أن يملك شيئاً محدداً فعلاً أو لا يملك «فهو نصيبه». الحق في العمل رخصة بأن يدخل سباق المنافسة الحرّة، أما أن يسبق أو يهلك في السباق «فهو وشطارته»، والعقد شريعة المتعاقدين، ولو انطوى على غبن، لأن القانون لا يحمي المغفلين.

وتحوّلت المنافسة الحرة بين الدول إلى موجة استعمارية قهرت شعوب الأرض واغتصبت ثرواتها وقوة عملها.. حتى أشعلت في ما بين النظم الليبرالية ذاتها حربين عالميتين، فيما لا يزيد على ربع قرن لم يشهد لهما التاريخ البشري مثيلاً، أو قريباً من المثل، في الوحشية والدمار.

وهكذا بدأ بروز ونمو الاتجاه - داخل المجتمعات الليبرالية وحتى منذ أواخر القرن التاسع عشر - إلى تدخّل الدولة لتصحيح الخلل الاجتماعي الذي تؤدي إليه المنافسة الحرة، خاصة الاحتكار الذي يلغي المنافسة الحرة. ثم جاءت أزمة الكساد الرأسمالي الكبير عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠،

وأوشـك النظام كله عـلى الانهيار، فصـدر في الولايـات المتحـدة ـ وهي أبرز نموذج للدولة الليبرالية وأكثرها مقاومة للتطور ـ أكثر من ٧٠٠ قانون «انقاذ» تحت عنوان «النـظام الجديـد» ـ نيوديـل ـ الذي خـوّل «الدولـة» سلطة الإشراف على الصناعـات الرئيسيـة، وتحديـد حد أدنى لسـاعات العمـل، وللأجـور، والمسـاواة بـين العـاملين في الـظروف المتشـابهـة، والتفتيش عن المنشآت الخاصة.

وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى كانت قد انقضت إلى غـير رجعـة مرحلة الـدولة الليـبرالية حـارسة النشـاط الفردي، المحـايـدة في الصراعات الاجتماعية، لتتقدم كل الدول، بـدون استثناء، إلى مـرحلة جديدة تقوم فيها الدولة بوظائف اجتماعية متنـامية. والـواقع أنها لم تكن تتقدم، بل كـانت تتراجـع. فقد كـانت قد قضت ست سنـوات تمارس احتكار الدولة كل نشاط، وتخضع كـل جهد، وتتحكم في كـل حريـة، من أجل «حماية الوطن والمجتمـع» وانتصرت. وكان النصر ذاتـه شهادة تاريخية من تجربة شديدة المرارة على أن تـدخل الـدولة في تنـظيم الحياة الاجتماعية لتحقيق مصلحة مشتركة ليس جريمـة ضد الانسـان وعدوانـاً على حريته في كل الظروف، كما صوّره فلاسفة عصر النهضة.

لم تكن المسألة في الدولة الليبرانية المنتصرة ـ إذن ـ هي إلى أيّ مـدى تتدخل الدولة في الحياة الاجتماعية، بل إلى أيّ مدى تتراجع الدولـة عن مجالات تدخلت فيها. ولكن لم تعد أية دولة في العـالم إلى سلبية الـدولة الليبرالية من الحياة الاجتماعية.

وهكـذا أخذت دول العـالم كله على عـاتقها ـ بـدرجـات متفـاوتـة ـ مسؤوليـة تـوفـير حـد أدنى من المسـاواة في أسبـاب الحيـاة الاقتصـاديـة والصحيـة والثقـافيـة، وأيضـاً تـأمـين الانسـان ضـد الـبطالـة والعجـز

والشيخوخة وتوفير التعليم والرعاية الصحية والعلاج للأمهات والأطفال، والتحكم المباشر أو غير المباشر في توظيف الإمكانات المادية والبشرية انتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً. . وأصبح العصر هو عصر «الضمان الاجتماعي»، ضمان الدولة للفرد حياة اجتماعية ذات مضمون متحقق، بعيداً عن المنافسة الحرّة.

بهذا التطور في وظيفة الدولة تطور مفهوم الديمقراطية. وكما أن الوظائف الاجتماعية للدولة جاءت اضافات إلى وظائفها السياسية، وليس انتقاصاً منها. . فإن ما أصاب مفهوم الديمقراطية من تطور قد جاء إضافة إلى مفهومها السياسي (الانتخابات، واختيار السلطات، ومراقبتها واستبدالها، وسيادة القانون). . أضيف إلى هذا أن تحوّلت الحريات الفردية التي سمّيت يوماً «حقوقاً» للأفراد «في مواجهة» الدولة، لا ينبغي أن تمسّها، إلى حقوق لـ «الأفراد» على الدولة يجب أن تحققها. وأضيف إلى «قوائمها الليبرالية» عشرات بل مئات الحقوق التي لم تكن تخطر على بال أي «فرد» في عصر النهضة الأوروبية.

أثّر كل هذا في الصيغ التقليدية (الليبرالية) للديمقراطية إلى حد تغيير بعضها تغييراً جذرياً.

فمن ناحية، لم تعد الديمقراطية مجرد تنظيم للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين لحماية حريات الأفراد من تدخل السلطة، بل أصبحت نظاماً للمجتمع، بما فيه الحاكمون والمحكومون، غايته توظيف السلطة في تحقيق حريات الأفراد. ومن هنا ـ بوجه خاص ـ سمّيت «الديمقراطية الاجتماعية».

ومن ناحية ثانية، أكثر عمقاً في تغيير الصيغة التقليدية، تجاوز مفهوم

«المواطن» الذي قامت على أساسه الديمقراطية السياسية، حيث المواطن صفة لكل فرد ينتمي إلى الدولة، والناس كلهم متساوون في الحريات لأنهم متساوون في المواطنة، بصرف النظر عن الفوارق الواقعية بين ظروفهم الاجتماعية، وبالتالي احتياجاتهم الفعلية. تطورت الحريات إلى حقوق تلتزم الدولة الوفاء بها، لم تعد المساواة في المواطنة مساواة في الحقوق. وأثر هذا في النظام الديمقراطي من جانبين: **الأول**، دخلت الظروف الاجتماعية للمواطنين عنصراً أساسياً في ترتيب أولويات الحريات والحقوق التي يجب على النظام الديمقراطي الوفاء بها ليبقى ديمقراطياً، في ضوء المعيار الأول والأساسي للديمقراطية ومنطقها التاريخي: المساواة. فأصبحت وظيفة النظام، أي نظام يستحق أن يقال إنه ديمقراطي، الاتجاه إلى إلغاء الفوارق في الظروف الاجتماعية بين المواطنين لتحقيق المساواة الاجتماعية، اضافة إلى المساواة السياسية، وإكمالاً لمفهوم المساواة بين البشر. وهذا الاتجاه يطبع «الديمقراطية الاجتماعية» بطابع الانحياز إلى من هم أكثر حاجة إلى تدخل الدولة، وخاصة في حالات الخلل الجسيم في المساواة بين المواطنين..، وهذا «الانحياز» هو اتجاه عادل ويحقّق شرطاً جوهرياً من شروط الديمقراطية. والثاني، مشاركة الناس جميعاً، وليس الناخبون فقط، في المساهمة في اتخاذ القرارات الاجتماعية، على أساس أن هذه المشاركة هي السبيل الموثوق إلى معرفة مشكلات الناس، كما يعانونها هم، ومنهم هم. وهكذا أضيف إلى نظام الانتخاب الدوري للمجالس التشريعية نظام الاستفتاء الشعبي في مسائل متزايدة، ودخل العاملون في مجالس الإدارة، وتكاثرت الجمعيات والنقابات والاتحادات.. وباختصار أصبحت الديمقراطية نظام ادارة كل نشاط مشترك في أي مجال، ولم تعد نظام إدارة الدولة فقط.

هـذه هي المعـالم الـرئيسيـة للنـظام الـديمقـراطي في مـرحلة تـطوره المعاصرة.. وهو يبدو من حيث قيامه على أساس المساواة الـواقعية بـين البشر أكثر صلابـة ومنطقيـة من أي نظام آخـر. ويبدو من حيث غـايته تحقيق هذه المساواة أكثر عدلاً ونبلاً من أي نظام آخـر. ويبدو من حيث إن أداة تحقيقـه هي الانسان الحـر نفسه أكـثر «ديمقراطيـة» من أي نظام سابق. إن الصعوبة كلها التي تواجهها الدول ـ بدرجات متفاوتـة ـ هي كيف يمكن الاحتفاظ للديمقراطية الاجتماعية بمكاسب مرحلتها السيـاسية السابقة لتبقى طوراً متقدماً من الديمقراطية، وليست نقضاً لها.

فكيف يمكن تقييم ثورة تموز/ يوليو في ضـوء هذا المعيـار؟ إذا كانت الـديمقـراطيـة هي، في التحليـل الأخـير، نـظام تحقيق وحمـايـة حقـوق الانسان، فإنه يمكن الاستعانة بحقوق الانسان لتحديد الفترة الزمنية من عمـر الثورة التي يجب أن يتنـاولها التقييم. لقـد كتب كاريـل فـاسـاك ـ الأمين العام السابق للمعهد الدولي لحقوق الانسان ـ في مقدمـة كتابـه: **الأبعاد العالمية لحقوق الانسان** ـ الصادر عن اليـونسكو عـام ١٩٧٨، ما يـلي: «لا يمكن أن يكون الانسـان حراً إلاّ في دولـة متحررة، وهـو ما يعني أن ثمـة شرطين لازمين لحقوق الانسان: الأول، اسقلال الشعب بدولته ومصيرهـا، والثاني، أن تكون الارادة الشعبية هي مصدر النظام القانوني».

ولا شـك أننا أمـام معيار معقـول، لأن غلبة إرادة أجنبيـة على إرادة الشعب في تقـرير مصيره، أو غلبـة ارادة وطنيـة عـلى إرادة الشعب في اختيار نظامه، هي قطع للصلة بين ما يـريده النـاس وبين مـا هو واقـع بهم فيكون إسناد ما يقع إلى الديمقراطية إسناداً للنتائج إلى غير أسبابها.

وبـالتالي فـإن موقف ثـورة تموز/ يـوليو من المسـألـة الـديمقـراطيـة، ومسؤوليتها أيضاً، يتحدّدان بالنظام الذي كان مطبّقاً في مصر ابتداء من

عـام ١٩٥٧ (تمـام جـلاء القـوات المحتلة)، حتى عـام ١٩٦٧ (بـدء الاحتلال الصهيوني). فبعد عام ١٩٥٢ إلى عـام ١٩٥٧، ثم بعد عـام ١٩٦٧، كانت الممارسات ذات الشكل الديمقراطي تـدور فكراً وممـارسة في ذلك الهامش الذي تتركـه معارك التحـرير الـوطني وإرادة النظر ذات الأولوية المـطلقة عـلى أية ارادة. . في كـل العصور، وفي كـل الدول. . بدون تحفظ واحد.

لقد جرت ممـارسة الـديمقراطيـة الاجتماعيـة في الفترة محـل الدراسـة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) على نسق واحد: ثورة تموز/ يوليو، ممثلة في قـائدهـا رئيس دولتهـا، وسلطات الدولـة وأجهـزتهـا، تقـود فكـراً وممـارسـة. . والشعب يـوافق ويؤيد ويتبـع. ولم يكن الشعب ـ بأي مفهـوم ـ قـائـداً للدولة على أعلى مستوى، ولا حتى شريكـاً في القيادة في أيـة مرحلة من مراحل الثورة. والأمثلة كثيرة في ما يتصل بحركة التطور الديمقـراطي في تلك الفترة.

ومن هنـا طرح شعـار ضرورة الانتقال من «ديمقـراطية المـوافقـة» إلى «ديمقراطية المشاركة» وخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

ومع ذلك فقد كان الشعب ـ الأغلبيـة الكاسحـة من الشعب ـ يؤمن بصحـة مبادىء الثـورة، وينخرط طـواعية في عضـوية منـظماتها، ويلبّي دعوتها إلى الممارسة في كـل ساحـة يدعى إليهـا، ويشترك في الحـوار كلما دعي إليه، ويبدي رأيه كلما طلب منه، ما دامت الثورة هي التي تصوغ المبـادىء وتنشىء المنظمات وتـدعو إلى المـمارسـة وتفتـح الحـوار وتـطلب الرأي.

فلماذا؟

هذا تاريخ لا تتسع هذه الدراسة لمجرد الحديث المجمل عنه. ولكن يمكن القول في حدود الموضوع محل الدراسة إن الشعب العربي في مصر كان ـ بعد تجارب حيّة ـ قد قبل وارتضى واطمأن إلى قيادة جمال عبد الناصر. الشعب العربي كله حتى الذين كانوا يعترضون على بعض قراراته[1]. إن دموعهم الغزيرة، وانطلاقهم الهستيري في شوارع المدن وأزقّة القرى وفي المزارع وفي المصانع، وأسبوع حزنهم التاريخي بعد وفاته يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، أدلة انتهت المؤتمرات الدولية التي انعقدت لدراستها في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها إلى أن الشعب العربي في مصر وجمال عبد الناصر الشخص القائد الزعيم كانوا ملتحمين التحاماً وجدانياً، ليس أقل صلابة من الالتحام العضوي. فكانت وفاة عبد الناصر مصحوبة بآلام اقتطاع الجزء من الكل. سئل فرنسي لا يقرأ ولا يكتب عمّا إذا كان قد وافق على دستور ٧ شباط/ فبراير ١٨٠٠، فقال «نعم»، فقيل له «ما الذي أعجبك فيه؟» قال: «أعجبني نابليون!».

وقد كانت الديمقراطية الاجتماعية ـ في ما نعتقد ـ بعض، بل أوثق، روابط ذلك الالتحام. إن سبق الثورة إلى تحقيق ما كانت تحلم به الجماهير التي انحازت لها الثورة، وما يجاوز في بعض الحالات أحلامها، قد تجسّد في منجزات عينية قبلوها وعاشوها وغيّرت وطوّرت وارتقت بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والروحية. حتى المنظمات التي أنشئت لهم باسمهم ولم ينشئوها كانت عندهم إشباعاً لحاجة ظلّت قروناً بدون إشباع. الحاجة إلى اهتمام الدولة بهم، بدعوتهم إلى الحديث إليهم، بالاستماع لهم. إشباع حاجة الانسان إلى الإحساس بأن ثمة من يهتم به. ولسنا نريد أن نعدّد المكاسب التي حققتها الثورة لأغلبية الشعب

على مدى الفترة موضوع الدراسة، إذ إن دراسات كثيرة سيكون عليها أن تعددها وتحللها لاتصالها بمحاور بحوثها. ولكن أردنا أن نقول إن تأييد الشعب للثورة والثقة بها والاطمئنان إليها لم تكن بغير أسباب عينية تبرر التأييد والثقة والاطمئنان.

ولكن هذا كله لا يخل بصدق واقع أن الثورة قد كسبت تأييد الشعب عن طريق الديمقراطية الاجتماعية، واستحقت التأييد لأنها اختارت هذا الطريق، وأن الشعب قد كسب الديمقراطية الاجتماعية مضموناً ومارسها حياة واقعية، ولكن لم تتح له فرصة ممارستها سلطة شعبية. وستمر الأيام ويأتي أنور السادات فيقود الردّة عن الثورة وعن الديمقراطية الاجتماعية، ويتقهقر بالمجتمع إلى ماقبل ١٩٥٢، وربما أبعد، وانسلت مكاسب الجماهير المتحققة، فإذا المقاومة الشعبية معدومة أو شبه معدومة لأن الشعب الذي تلقّى من الثورة ولم يكسب بالثورة لم يعرف كيف يثور دفاعاً عمّا تلقاه. ولأن الشعب الذي قادته الثورة إلى مكاسبه ووضعت له منظمات مسيرته، لم يعرف ـ بعد أن غابت القيادة ـ كيف ينظّم صفوفه ليدافع عن مكاسبه.. ولكنه سيفعل ذلك يوماً ما، ليس لأن ذلك ما نريده ونتمناه، ولكن لأنه الطريق الوحيد المفتوح إلى المستقبل الديمقراطي. ولن يقال حينئذ إنها ثورة جديدة لا فضل لثورة ٢٣ تموز/ يوليو في ما تحقق وأنجز، فالثورة الفرنسية مرّت بثلاثة انقلابات، وأصدرت ثلاثة دساتير، واعلانين لحقوق الانسان، ولم تتم صياغتها مبادىء ونظماً وممارسة بمعرفة الذين فجّروها، ولكن بعد خمس وعشرين سنة من تفجيرها حينما تمّت صياغة مجموعة القوانين المنظمة للحياة طبقاً لمبادىء الثورة التي سميت «قانون

نـابليون» (١٨٠٤)، ومـع ذلك فـالإنسـان هـو المسؤول عـمّا يتحقق في المستقبل، إذ هو من صنعه.

والآن، هل كان النظام في مصر في ما بين ١٩٥٧ و١٩٦٧ ديمقراطيـاً أم كان ديكتاتورياً؟

يتوقف الحكم على ما إذا كانت تلك الفترة فترة ثـورة أم فترة حكم؟ إن كانت حكماً مقيداً بشرعية موضوعية له فهي ديكتاتوريـة، وإن كانت ثورة تطور المجتمع جذريـاً وتتخذ من متـطلبات التـطور مصدراً لـوثائق شرعيتهـا فهي ثورة ديمقـراطية. ونحن نعتقـد على ضـوء ما ذكـرناه عن مـوقف الثورة من المسـألة الـديمقراطيـة أن فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ كـانت مرحلة ثورية حققت فيها ثـورة تموز/ يـوليو تـطويراً جـذرياً في مجـالات اقتصادية واجتماعية كثيرة، على رأسها «الديمقراطية» ذاتها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، يمكن القول إن تجربة جمال عبـد النـاصر في تعبئة الجماهير كانت تجربة ديمقـراطية محـدودة بحدود مـلابساتهـا الذاتيـة والموضوعية. إننا لا نستطيع أن ننكر الطابع الديمقراطي لهذه التجـربة، لـو أدركنا الـديمقراطيـة بمعناهـا السياسي والاجتـماعي معاً، لا بمعنـاهـا الليبرالي السياسي الخالص. وإذا نظرنا إلى ثورة تموز/ يوليو بهذا المنـظار الشامل، أمكن القول إن معاداة هـذه الثورة لـلامبريـالية لم تكن مجـرد مـوقف وطني تحرري فحسب، بـل كان ذلـك موقفـاً معاديـاً للرأسماليـة والرجعية العالمية والعربية والمحلية، وهو بهـذا يحمل مضمـوناً ديمقـراطياً متقـدماً، فضـلاً عن مضمونـه الوطني التحـرري. ولم تكن الاجـراءات الاقتصـادية والاجتـماعية التي اتخـذتها ثـورة تموز/ يـوليو مجـرد اجراءات اقتصادية متقدمة فحسب، بل كانت تتضمن دلالات ديمقراطية كذلك، مثل القضاء على الملكية الزراعية الكبيرة، والرأسمالية الكبيرة، والارتفاع

النسبي للملكيات الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، فهناك الاجراءات ذات الطابع الديمقراطي الخالص، حتى بالمعنى الشكلي، مثل حق العمال الزراعيين في تشكيل اتحادهم لأول مرة في تاريخهم، والتوسّع في تكوين الجمعيات التعاونية، ومشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات. ولا شك أن لمجانية التعليم وإشاعة الثقافة الوطنية الديمقراطية والمفاهيم التقدمية المعادية للاستعمار والاستغلال، جوانب ديمقراطية تنسب إلى التجربة. حقاً، إن هذه جميعاً لا تشكّل مجمل قسمات الديمقراطية المنشودة، بل كان إلى جانبها السلطة الضخمة لأجهزة الأمن. وكان هناك الاعتقال والتعذيب. على أن هذه الأمور ينبغي أن تدرك في ظروفها الذاتية والموضوعية، ومن وجهة نظر مقارنة، وليس ذلك كله من أجل تبريرها وإنما لتفسيرها، وينبغي ألّا تنقص من الجوانب الديمقراطية الأخرى للتجربة.

حقاً، كان هناك الطابع الفردي للسلطة ـ مع الفارق الكبير بين ذلك «الطابع الفردي» و «الطابع الدكتاتوري» ـ ولكن ينبغي أن يلاحظ أيضاً أنه برغم ذلك الطابع الفردي للسلطة الذي بررته القيادة التاريخية لجمال عبد الناصر، ونتيجة ملابسات ذاتية وموضوعية عديدة كما تقدم، وبرغم ما أدّى إليه هذا الطابع في الممارسة من حد للانطلاق الثوري، وتنمية للفئات البيروقراطية والطفيلية، فإن هذا الطابع لم يرتد بمصر عن طريق الاستقلال الوطني، وطريق التنمية الشاملة، وطريق العداء للامبريالية والصهيونية والرجعية، وطريق التقدم الاجتماعي، وطريق الوحدة العربية، وطريق عدم الانحياز.

القسم الثالث

التنمية المستقلة

برز مفهوم التنمية المستقلة وشاع استخدامه بعد رحيل جمال عبد الناصر. ولذلك يخطىء من يحاول تقييم تجربة ماضية ـ مثل تجربة ثورة تموز/ يوليو تحت قيادة جمال عبد الناصر ـ في ضوء مفهوم جديد تماماً، ما زالت معالمه تتبلور وتتشكّل، وما زالت أدواته محل بحث ودراسة.

ومن يريد الحكم على مكانة ثورة تموز/ يوليو في تاريخ مصر المعاصر، وفي تاريخ الفكر العالمي المعاصر، عليه احتراماً للعقل والواقع معاً أن ينظر في الأمر بمقاييس الفكر المتقدم في حركة التحرر الوطني لبلدان العالم الثالث في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية. وتتركز أهم معالم ذلك التقدم الفكري في ناحيتين: الأولى، ادراك الطبيعة الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية. والثانية، الإحساس بحتمية وجود «بعد اجتماعي» لثورة التحرر الوطني، من حيث تحديد الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بالاستعمار، وكذلك إعلاء المطالب المشروعة لجماهير الشعب التي طال حرمانها.

وفي إطار التحفظ السابق، يمكن القول إن التوجهات الأساسية لثور تموز/ يوليو كانت تستجيب في الواقع للشروط الرئيسية التي تتطلب «التنمية المستقلة»، وفقاً لما هو متعارف عليه اليوم في أدبيات التنمية.

وبادىء ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن عملية «التنمية المستقلة لا تعني قطع علاقات التبادل الاقتصادي مع الدول الأخرى، وا السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل فروع الانتاج، حتى إذا كا ذلك ممكناً. وإنما تعني «التنمية المستقلة» السعي إلى اعادة تشكيل هياكل الاقتصاد الوطني وفقاً لحاجات غالبية الشعب ومتطلباته وآمال طبقاً لسياساته الوطنية المستقلة، وليس وفقاً لما تحتاج إليه البلدا الصناعية المتقدمة أساساً، وبما يؤدي إلى تغيير مركز الدولة، خاصة التي كانت مستعمرة سابقاً، في إطار التقسيم الدولي للعمل.

فبدلاً من أن يظل تخصصها في انتاج المواد الأولية بقصد التصدير إلى البلدان الصناعية فإنها تكتسب هياكل اقتصادية متكاملة داخلياً وذات قدرة على النمو الذاتي. والمأمول أن تمكنها التنمية المستقلة من أن تخرج من حال التبعية في اطار الاقتصاد العالمي إلى الاعتماد المتبادل مع غيرها من الاقتصادات.

ويقتضي تحقيق التنمية المستقلة بهذا المعنى توافر عدد من الشروط في مجال السيطرة على القطاعات الاقتصادية الأساسية وفي وجهة عملية التنمية وفي تمويلها وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك في توزيع الدخل. وفيما يلي أبرز هذه الشروط:

١ ـ السيطرة القومية على عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية، التي كان خضوعها للسيطرة الأجنبية في السابق أو تشكيلها من جانب

القوى الاستعمارية هو واحد من أهم أسباب توليد التخلّف والتبعية، وخاصة قطاع الانتاج الأولي، والقطاع المالي، وقطاع التجارة الخارجية.

٢ ـ الاعتماد على الذات في تمويل عملية التنمية المستقلة، ويقتضي ذلك تعبئة الموارد القومية المتاحة والمحتملة وراء مجهود التنمية، ويستلزم ذلك تملك المجتمع لعدد من المشروعات الكبرى التي يتحقق فيها فائض اقتصادي كبير وإعادة توزيع الثروات والدخول بما يضمن مساهمة أصحاب الثروات الكبرى والدخول العالية في تمويل التحوّلات الهيكلية في الاقتصاد القومي، ويوفر أسلوب التخطيط امكانية توجيه هذه الموارد وفقاً للأولويات المتسقة مع هذه التحوّلات والدافعة لها.

٣ ـ توجيه عمليات التنمية نفسها، بحيث تخدم الحاجات الأساسية لأغلبية المواطنين، وهو ما يقتضي تنويع هياكل الاقتصاد القومي بما يمكّن من تلبية الانتاج القومي لهذه الحاجات. ويعني ذلك دفع عمليات التصنيع وتقوية العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث تخدم جميعها استراتيجية التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية. وينبغي كذلك اختيار التقانة (التكنولوجيا) التي لا تنطوي على اعتماد مفرط على المصادر الأجنبية، مع اللجوء المتزايد إلى تقانة (تكنولوجيا) مستنبتة محلياً، ونشرها على أوسع نطاق ممكن.

٤ ـ إعادة توجيه عمليات التجارة الخارجية، بحيث يتم تنويع أسواق كل من الصادرات والواردات وكذلك التدفقات الخارجية الأخرى، فلا يتركّز أي منها في منطقة جغرافية محدّدة، وخصوصاً مع الدول الصناعية، وذلك حتى يتيسر الخروج من مناطق النفوذ الاستعمارية التقليدية وتقليل امكانات الوقوع في مناطق نفوذ أخرى.

٥ ـ الاعتماد الجماعي على الذات والنضال المشترك من أجل تغيير الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ لا شك أن التنمية المستقلة في حدود بلد واحد في القارات الثلاث هي أمر بالغ الصعوبة، حتى بالنسبة إلى البلدان الكبيرة. ولذلك فإن تيسير عمليات التنمية المستقلة يقتضي على الصعيد الخارجي نوعين من الجهود؛ يتمثّل أولهما، في تنمية التعاون وأشكال التكامل المختلفة بين بلدان القارات الثلاث، وخاصة تلك البلدان التي تتجاور اقليمياً، أو تربطها ثقافة مشتركة وتطلعات قومية متشابهة. ويعرف هذا المجهود بتنمية الاعتماد الجماعي على الذات في ما بين شعوب الجنوب. ويتمثّل ثانيهما، في نضال هذه الشعوب بصفة مشتركة من أجل تغيير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القائم، وذلك لضمان أسعار مجزية وأكثر استقراراً لصادراتها من المواد الأولية وتسهيل حصولها على بعض أنماط التقانة (التكنولوجيا) المتقدمة، وإزالة العقبات أمام زيادة صادراتها من المواد المصنوعة، وتحقيق إدارة أكثر ديمقراطية في المؤسسات المالية الدولية.

يتضح من هذا العرض السريع للأبعاد الاقتصادية لعملية التنمية المستقلة أن طريقها محفوف بالمصاعب الداخلية والخارجية، وأن تحقيقها يستلزم كثيراً من التضحيات، ولفترة قد تكون طويلة نسبياً. وليست هناك تجربة معروفة في التنمية المستقلة لم تعرف المصاعب ولا التحديات حتى عندما يتوافر اتساع المساحة وضخامة عدد السكان وتنوع الموارد مثلما كان الحال في كل من الاتحاد السوفياتي والصين.

فإعادة توجيه المرافق الأساسية لتخدم التوجه الجديد للاقتصاد القومي، وتقدم التصنيع، كل هذا يستغرق زمناً ليس بالقصير، ويقتضي تعبئة كل الموارد القومية المتاحة من أجل تحقيقه، ويقتضي قبول

ضغط مستويات الاستهلاك إلى حين، وخصوصاً عندما تقترن بهذا كله مقاومة الدول الاستعمارية المسيطرة سابقاً. فما الذي يضمن استمرار حماسة أغلبية المواطنين لهذه المجهودات الشاقة، التي قد تصل إلى حد إنكار الذات للأمة كلها؟

ولذلك، لا يملك المرء إلاّ أن يشيد بما توصّل إليه جمال عبد الناصر ـ بفضل انحيازه الواضح للفقراء والمحرومين وحاسته السياسية المرهفة ـ من توجهات، تُعَد بدايات عناصر أساسية، تمثّل اليوم جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستقلة، كما سيوضح العرض القادم.

لقد تعرّضت ثورة تموز/ يوليو منذ السنوات الأولى وحتى هذه اللحظة لهجوم ضارٍ من جانب الاستعمار والرجعية وقوى الردّة والطفيلية. ولم يكن مرجع ذلك الهجوم حقداً على أشخاص القادة أو خطأً من جانب الثورة. وإنما كان سببه الوحيد أن الثورة قد فتحت أمام الشعب المصري طريق التقدم الحر والبناء الاشتراكي، فقطع شوطاً بعيداً في تصفية التخلف والتخلّص من الاستغلال، وغدا مركز استقطاب لشعوب أمتنا العربية، ومثلاً جذّاباً للكثير من شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت وما زالت تعاني من الاستعمار على اختلاف أساليبه ومن أعوانه على تباين ما يتسترون وراءه من لافتات. ولعل أخطر ما لجأ إليه الاستعمار والرجعية في اطار الهجوم الشامل على التجربة المصرية الرائدة، في «عصر الانفتاح» هو حملة التهوين من شأن منجزات الثورة الاقتصادية والاجتماعية. ونحن كثيراً ما ننسى الأبعاد الحقيقية لما أنجزته هذه الثورة، وخاصة في ظروف عصرها. وجماهير شبابنا، وهم أغلبية الشعب، لم يعرفوا مصر ماقبل الثورة، ولذلك فربما كان أفضل طريق لبيان تلك المنجزات هو عدم الإغراق في التفاصيل بما

يصحبه من فيض من الأرقام، والاكتفاء برسم الملامح الرئيسية لمصر في أوائل الخمسينيات ثم لمصر في أوائل السبعينيات. فليس أجدى من المقارنة بين الصورتين في التعبير عن التغيير الكيفي الذي طرأ على صورة المجتمع المصري، فانتقل بحق من عصر إلى عصر.

ماذا كانت صورة مصر الاقتصادية والاجتماعية في أوائل الخمسينيات؟ ما هي التركة المثقلة التي تسلمتها القيادة الثورية ليلة أن استولت على السلطة؟ يمكن في إيجاز شديد رسم الملامح الأساسية لتلك الصورة على النحو التالي: السيطرة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية (النظام المصرفي بأكمله - التجارة الخارجية بالكامل - مصادر الطاقة كلها - الجزء الأكبر من التجارة الداخلية والتصنيع وقطاع النقل)، التبعية للخارج - الأسرة المالكة الدخيلة والعميلة للمصالح الأجنبية - الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم - التخلّف الاقتصادي والاجتماعي واستغلال الشعب العامل - تهافت الأحزاب والقيادات السياسية - شيوع الفساد والرشوة والمحسوبية.

كانت مصر بحق: مجتمع النصف في المئة!

فكيف تحرّك جمال عبد الناصر في مواجهة ذلك الواقع؟ كان جمال عبد الناصر يشعر بأهمية التنمية «شعوراً غريزياً». بمعنى ذلك الشعور الذي يولد الإحساس بالحاجة إلى شيء معين في اتجاه معين، دون أن تكون هناك دراسة كاملة لهذا الشيء، وتحديد دقيق لهذا الاتجاه.

وكان يحس أنه إذا انتظر حتى تكتمل الدراسة، وحتى يتم التحديد الدقيق للاتجاه، فإن وقتاً ثميناً سوف يضيع. وفي الوقت نفسه، فإنه لم يكن يثق في الجهاز الحكومي الذي ورثته الثورة من العهد الملكي، ولذلك عمد إلى إنشاء مجالس عدة خارج ذلك الجهاز منذ عام ١٩٥٣.

ومن هذا كله تحرّك في ثلاثة اتجاهات على طريق التنمية:

١ ـ جاء بالمشروعات التي وردت في وعود وزارات ماقبل الثورة أثناء «خطب العرش»، واعتبر أن هذه المشروعات درست بما فيه الكفاية، وأنشأ «مجلساً أعلى للإنتاج» خارج إطار الجهاز الحكومي، وضم فيه مجموعة من أبرز خبراء مصر الاقتصاديين قبل الثورة، وممن لم تلحق بسمعتهم شوائب. ووضعت تحت تصرف مجلس الانتاج كل المبالغ التي أمكن توفيرها له ورصدها للتنمية، ووصلت هذه المبالغ إلى أكثر من ألف مليون دولار، وكان بين أبرز المشروعات التي نفذت بإشراف مجلس الانتاج: مصنع حديد حلوان، ومصنع السماد في أسوان، وكهربة خزان أسوان، وكهربة خط حلوان. . . الخ.

وفي الوقت نفسه كان جمال عبد الناصر قد أنشأ «مجلساً أعلى للخدمات» خارج إطار الجهاز الحكومي أيضاً، وطلب أن يحول إليه كل ما صودر من ثروة الملك السابق ومن أملاك الخاصة الملكية. وقد بلغت قيمتها في ذلك الوقت سبعين مليون جنيه، وقد نفذت بها مشروعات الوحدات المجمّعة للصحة والتعليم، واعادة التدريب والإرشاد الزراعي في الريف، إلى جانب سلسلة المستشفيات المركزية التي أنشئت في ذلك الوقت.

٢ ـ بعد هذه الخطوة الأولى في مجال التنمية ـ وقد كانت في مجال رد الفعل أكثر منها في مجال الفعل ـ بدأ جمال عبد الناصر يفكّر في الطريقة التي يمكن بها وضع خطة كاملة للتنمية الاقتصادية في مصر.

وأقرّ توصية لمجلس الانتاج في ذلك الوقت، بأن يعهد إلى بيت ذي خبرة أمريكي عالمي، هو بيت آرثر دوليتل الشهير، بإجراء مسح شامل

لإمكانات مصر الاقتصادية، وكيف يمكن التخطيط لها تخطيطاً شاملاً. وتمّ ذلك فعلاً، وقامت مجموعة من خبراء «دوليتل» بمهمة استغرقت سنتين كاملتين.

٣ ـ في الوقت نفسه، فإن جمال عبد الناصر كان يدرك أهمية جهاز تخطيط وطني، ومع أنه كان يعتقد أن التخطيط أرقام، فقد كان يشعر في الوقت نفسه أن التخطيط التزام أيضاً. وللعلم، كان ذلك في سنوات ١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥!

وجاءت حرب السويس سنة ١٩٥٦، وكانت حرب السويس في حقيقتها حرب التنمية في مصر. فقد كان محورها هو السد العالي، وكان تأميم قناة السويس هو رد جمال عبد الناصر على سحب المساهمة الأمريكية ـ البريطانية في السد العالي، وعلى إحجام البنك الدولي إثر ذلك عن أن يقوم بتمويل المشروع.

وكان السد العالي هو «التجسيد العملي لآمال عبد الناصر الطموحة في التنمية»، وكان بين حجج جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، وهو يسحب المساهمة الأمريكية في تمويل السد، أن مصر وشعبها وميزانيتها لا تستطيع تحمّل أعباء مثل هذا الحلم العملاق!

وأثناء حرب السويس، وبعدها، أضاف جمال عبد الناصر إلى امكانات ووسائل التنمية عنصرين جديدين:

١ ـ قناة السويس وقيمتها الاقتصادية ودخلها.

٢ ـ مجموعة البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، التي كانت مملوكة للإنكليز والفرنسيين والسويسريين والبلجيك، وقد وضعت هذه المصالح تحت الحراسة في ظروف الحرب أولاً، ثم صدر قرار بتمصيرها

ثانياً، ثم تغيّر التمصير إلى التأميم ثالثاً، وكانت تلك أول نواة لقطاع عام يقوم بدور طليعي في عملية التنمية.

ومع بداية سنة ١٩٥٧، كانت الفرصة قد أصبحت متاحة للتخطيط المدروس والشامل، وبدأ العمل، واستمر حتى سنة ١٩٦٧... عشر سنوات كاملة بغير انقطاع.. عشر سنوات تحمّلت فيها مصر ضغوطاً اقتصادية ونفسية بغير حدود... وتحمّلت فيها مصر مسؤوليات عربية استوجبها دورها القومي.. ومع هذا كله لم يوقف اندفاعها نحو التنمية، ولم يؤثر في النتائج الباهرة التي حققتها.

طوال هذه السنوات العشر كانت نسبة النمو الاقتصادي في مصر تسير بمعدل ٦,٢ بالمئة سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية. بل إن هذه النسبة ارتفعت في وسط الفترة، أي من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥، إلى معدل ٦,٦ بالمئة. ومصدر هذا الرقم تقرير البنك الدولي رقم ٨٧٠-أ عن مصر، الصادر في واشنطن بتاريخ ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

هل يحتمل هذا المصدر أي شك؟

هل أصبح البنك الدولي متواطئاً مع عبد الناصر؟

وما الذي يعنيه هذا الرقم؟

يعني أن مصر استطاعت في عشر سنوات من عصر عبد الناصر أن تقوم بتنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه في الأربعين سنة السابقة عصر عبد الناصر.

كانت تلك نتيجة لا مثيل لها في العالم النامي كله، حيث لم يزد معدل التنمية السنوي في أكثر بلدانه المستقلة خلال تلك الفترة عن اثنين ونصف في المئة.

بل إن هذه النسبة كان يعزّ مثيلها في العالم المتقدم، باستثناء اليابان والمانيا الغربية ومجموعة الدول الشيوعية.

وجاءت سنة ١٩٦٧. وكانت الصدمة الكبرى، ولكن تجربة التنمية المصرية كانت قادرة على تحمّل أعباء الصمود.

ولكي يكون الكلام محدداً، فإن الاقتصاد المصري تحمل بعد سنة ١٩٦٧ المهام الأربع التالية:

١ ـ تحمل هذا الاقتصاد عبء إعادة بناء القوات المسلحة (وهو عبء ضخم.. وإن كان التفصيل فيه محظوراً، حفاظاً على السرية الواجبة).

٢ ـ تحمل هذا الاقتصاد إتمام بناء السد العالي، إذ لم يكتمل هذا السد، إلاّ سنة ١٩٧٠، حين وقف جمال عبد الناصر في آخر احتفال حضره لعيد الثورة في ٢٣ تموز/ يوليو من تلك السنة، يستهل خطابه التقليدي للأمة برسالة جاءته من وزير السد العالي يعلمه بأن بناء السد قد تمّ، وبأن بناة السد على استعداد لتحمّل مسؤوليات أية مشروعات كبرى غيره يكلفون بها.

٣ ـ تحمل هذا الاقتصاد أعباء مشروعات جديدة ضخمة، أبرزها مشروع مجمّع الحديد والصلب، وهو مشروع، لا يقل ضخامة عن مشروع السد العالي، ثم إنه من القواعد الأساسية لصرح الصناعات الثقيلة في مصر.

٤ ـ تحمل هذا الاقتصاد، فوق ذلك كله، عبء تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية، فبقيت الحياة محتملة للسواد الأعظم من الجماهير.

كانت تلك شبه معجزة تحملها الاقتصاد المصري، ولم تكن المعجزة

من صنع المصادفات، وإنما كانت من صنع طاقة انتاجية متماسكة قادرة على تحمّل صدمة فاجأتها على غير انتظار.

وتبدو قيمة هذه المعجزة في الصمود، إذا وضع في الاعتبار أن مصر في ذلك الوقت لم تكن تحصل من الدعم العربي إلاّ ما نصّت عليه مقررات قمة الخرطوم سنة ١٩٦٧، وكان في حدود مئة مليون جنيه كل سنة، تكاد توازي تماماً ما فقدته مصر بإغلاق قناة السويس وضياع دخلها.

ومعنى ذلك باختصار ـ وكما سيأتي التفصيل في ما بعد ـ أن جمال عبد الناصر لم يترك تركة مثقلة بالأعباء والخسائر. وإنما ترك اقتصاداً استطاع الاستجابة للتحديات.

وبعد هذه «الصورة العامة» لتتابع النضال من أجل التنمية والاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فإننا سنفصّل ذلك في ثلاثة فصول متتالية:

الأول ـ يخصص لموضوع: بناء الصناعة المستقلة.

الثاني ـ يخصص لموضوع: التنمية الزراعية.

والثالث ـ يخصص لموضوع: النهضة الاجتماعية.

الفصل الخامس

بناء الصناعة المستقلة

عندما تولت الثورة مقاليد الحكم في مصر بدأت في تنفيذ الأهداف التي قامت لتحققها. وكان واضحاً منذ البداية أن الثورة قد قررت دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقوة، لإحداث التغييرات المطلوبة في جميع نواحي الحياة في مصر، ولذلك كان من أول ما قامت به إنشاء مجلس أعلى للتخطيط، ثم إنشاء مجلس الانتاج القومي ومجلس الخدمات. وهو ما يعبر بوضوح عن اهتمام الثورة ـ منذ البداية ـ بوضع الخطط والبرامج لتنمية المجتمع في جميع المجالات على أساس من التخطيط السليم والعمل الجاد.

وعلى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة قبل الثورة، كان الاتجاه إلى الصناعة ـ باعتبارها الجناح الثاني لعملية التنمية ـ وتمثّل بالتالي المجال الذي يمكن أن يفتح آفاقاً للنمو تعوض الامكانات المحدودة للنمو الزراعي.

وهكذا، فإن ما اتجهت إليه الثورة من دفع عملية التنمية بقوة لإقامة صناعة وطنية، كان ضرورة لإقامة اقتصاد وطني قوي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي - الذي يمكّن الثورة من السير في طريقها لتحقيق الاستقلال السياسي واستقلال الارادة المصرية إلى جانب ما يحقّقه التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص العمل - ودعم الاقتصاد الوطني، وموازنة المدفوعات الخارجية . . . الخ .

ولنبدأ قصة بناء الصناعة المستقلة في مصر من أولها.

في أول تموز/ يوليو عام ١٩٥٦ أنشئت أول وزارة للصناعة في مصر، وأسندت إلى السيد د. عزيز صدقي - الذي استمر في ذلك المنصب حتى عام ١٩٧٢ -. وكان هذا ايذاناً بما قررته الثورة، من ضرورة دفع التنمية الصناعية في البلاد.

وكان أول عمل قام به جهاز الوزارة الجديدة هو تحديد الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، وبالتالي وزارة الصناعة الجديدة في تحقيق هذا الهدف الضخم. وقد انتهت الدراسات إلى ضرورة صياغة خطة تحدد بدقة نواحي التنمية الصناعية التي تستهدفها الثورة، وهذه الخطة يجب أن تمثّل في برنامج يتضمن المشروعات المحددة التي يجب تنفيذها، وبذلك لا يكون العمل من أجل التنمية بلا هدف واضح محدد. ولضمان أن ما ينفّذ هو في إطار هذه الخطة، فإن الدولة يجب أن تكون لها الصلاحية لتوجيه الاستثمار في الصناعة، بحيث تسير عملية التنمية في حدود خطة محددة. ولذلك كان أول عمل قامت به قيادة وزارة الصناعة وأجهزتها لتنفيذ ذلك:

أولاً، وضع أول برنامج للسنوات الخمس للصناعة.

ثانياً، إعداد قانون التنظيم الصناعي.

وبطبيعة الحال، حيث كانت معظم الأجهزة العاملة في الصناعة ـ الشركات الصناعية ـ اتحاد الصناعات. . . الخ، كلها تعمل في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في مصر حتى ذلك الوقت. . فإن اتجاهات وإنجازات الثورة نحو تحقيق أوضاع جديدة تستهدف مزيداً من العدالة الاجتماعية وإبراز مسؤولية الدولة في تحقيق ذلك لم تكن قد تبلورت بعد. . وبطبيعة الحال أيضاً فإن كثيراً من الآراء كان متأثراً بالفكر السائد في ذلك الوقت ـ من أن مصر بلد زراعي، وأن الصناعة هدف يصعب تحقيقه إلا في أضيق الحدود.

وكان من الواضح أن الخلاف هو في التفكير ذاته. هل تقيم الثورة مصنعاً يربح فحسب، أم تقيم قاعدة صناعية في مصر تكون منطلقاً للتقدم؟ هل تقيم صناعة لإنتاج سلعة معينة فحسب، أم أن ذلك يتم في اطار أن التصنيع عامل أساسي في إقامة مجتمع متقدم يتحقق فيه للفرد فرص للعمل، ومستوى للدخل والمعيشة لا تتيحه الزراعة وحدها؟

وكذلك كان الخلاف بين أسلوب سابق يترك لصاحب رأس المال الحرية الكاملة ليحقق ما يمكنه من ربح، وليس للدولة الحق في وضع قواعد وقوانين تحكم ذلك، سواء بالنسبة إلى الانتاج، نوعه، قيمته، مواصفاته، بل وحقها في أن تحدد سعره، وكذلك تحديد حقوق العاملين.

وكان واضحاً أن الثورة قد اختارت طريقها، ومنذ البداية، وانحازت لصالح الشعب، والقوى العاملة.

وفي هذا السياق يؤكد د. عزيز صدقي: «أن أحداً لم يتدخل في تحديد هذا المسار الذي سارت فيه التنمية الصناعية في مصر الثورة.. لم يتدخل أحد في فرض مشروع أو إلغاء مشروع.. لم تتدخل أي جهة لفرض آراء معينة أو في تحديد أي اتجاه يجب أن تسير فيه التنمية الصناعية في البلاد. كان يحكمنا في عملنا منذ البداية، إقامة قاعدة صناعية حقيقية، تفتح آفاق التنمية والانتاج وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وضعتها الثورة منذ البداية».

وفي هذه الفترة حدثت تطورات ضخمة في مسار الأحداث في مصر. فقد سحبت الولايات المتحدة وانكلترا عرض تمويل السد العالي. ثم صدر قرار تأميم قناة السويس. وتلا ذلك العدوان الثلاثي على بور سعيد، ثم انسحاب القوات المعتدية في آخر عام ١٩٥٦. وتقدم الاتحاد السوفياتي بقرض تمويل السد العالي. كما آلت قناة السويس إلى مصر. وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة ثورة تموز/ يوليو، مرحلة بناء شاملة: بناء الجيش الوطني كما جاء في أهداف الثورة، وبدىء في تنفيذ مشروع السد العالي وتنفيذ تنمية اقتصادية شاملة تضمّنت البدء باستصلاح الأراضي للاستفادة من مشروع السد العالي، وكذلك بدأ تنفيذ برنامج الصناعة الأول، فقدم الاتحاد السوفياتي قرضاً قدره ٧٠٠ مليون روبل، أي ما يساوي (٦٢,٥ مليون جنيه استرليني) كما جرى ابرام عدد من الاتفاقيات لتمويل المشروعات الصناعية مع مختلف الدول التي قبلت التعاون مع مصر بشروطها، كاليابان، وايطاليا والمانيا الشرقية والمانيا الغربية ورومانيا... الخ.

وكان أول مبلغ يعتمد في تاريخ مصر للاستثمار في الصناعة هو ١٢ مليون جنيه اعتمدت في ميزانية الصناعة عام ١٩٥٨، وسارت عجلة التنمية بقوة. وتم تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأولى في ثلاث

سنوات. وعلى ضوء ذلك النجاح تقرر وضع الخطة الخمسية الأولى الشاملة للتنمية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤.

وأنشئت وزارة التخطيط واعتمدت الدولة مبدأ التخطيط الشامل أسلوباً للتنمية والتقدم. فكانت مصر أول دولة في المنطقة كلها تبنّت هذا الأسلوب، ونجحت فيه، وبدأت الدول الأخرى بعد ذلك تحذو حذوها.

وكان من نتيجة العدوان الثلاثي على بور سعيد، أن وُضعت الشركات والمنشآت التابعة لفرنسا وانكلترا تحت الحراسة.

وبدا بوضوح النجاح الكبير لسياسة التنمية وفقاً لخطة محددة ومعتمدة، وبدأ يظهر في ميزانية الدولة باب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات الخطة، وتزايدت أرقامها، بحيث أصبحت أهم باب في الميزانية. لم يصبح الباب الثالث في الميزانية شراء سيارات أو أثاث أو ما شابه كما كان الحال قبل ذلك، بل أصبح يشمل الاستثمارات اللازمة لتنفيذ السد العالي واستصلاح الأراضي ومشروعات الطرق والمواصلات والكهرباء، وإقامة المصانع.

وهكذا أصبحت الدولة المموّل الأكبر لمشروعات التنمية، وبالتالي المالكة لهذه المشروعات، وأصبح عليها مسؤولية ادارة هذه المشروعات فأنشئت المؤسسات العامة وأتبعت بها الشركات الداخلة في نوعية عملها، ثم صدرت قرارات التأميم لبعض الشركات والمنشآت القائمة استكمالاً لسيطرة الدولة على الانتاج.

وهكذا نشأ القطاع العام.

إن هذا المنظور التاريخي يوضح أن المسار الذي اتخذته الثورة في

أعمالها كان تطوراً طبيعياً ومتمشياً مع تنفيذ الثورة لمبادئها خطوة بعد أخرى. لم يكن في ذلك تقليد لنظام آخر أو تنفيذ نظرية بذاتها. بل كانت كل خطوة استجابة لمراحل التطور الذي استهدفته الثورة منذ البداية تحقيقاً للمبادىء التي قامت لتحقيقها.

إن عملية التنمية التي قامت بها الثورة في جميع الحالات حقّقت نمواً لم تشهده البلاد في تاريخها الحديث. ورغم العدوان الثلاثي وعملية الانفصال مع سوريا وحرب ١٩٦٧، لم تتوقف عملية التنمية.

إن الذين يتكلمون على الخير العميم الذي شهدته البلاد قبل الثورة يريدون أن يتناسوا حقائق التاريخ.

لقد استصلحت الثورة مليون فدان خلال ١٢ سنة وكان معدل استصلاح الأراضي قبل الثورة أقل من ٥٠٠٠ فدان سنوياً. وأقيم السد العالي، وهو من أكبر المشروعات التي أقيمت في هذه المنطقة من العالم، كما أقيمت آلاف المدارس. وأخيراً وليس آخراً، قامت أكبر قاعدة صناعية مستقلة شهدتها المنطقة، وافريقيا كلها.

وبعد أن كانت مصر تستورد تقريباً كل شيء، أصبحت تعتمد على نفسها وتنتج معظم ما تحتاجه، حيث أقيمت مصانع الحديد والصلب والألمنيوم والترسانات البحرية والسيارات واللواري والإطارات والإسمنت والأسمدة والغزل والنسيج... الخ.

وبدون هذه القاعدة الانتاجية ما كان ممكناً أن تدخل مصر حرب تشرين الأول/ اكتوبر معتمدة على نفسها وانتاجها، فلم تحدث أزمات، ولم تصدر بطاقات، ولم يحس الشعب بأي نقص نتيجة الحرب، لأن مصر كانت تعتمد على انتاجها.

لقد قامت هذه القاعدة الانتاجية الضخمة بالإدارة المصرية الحرة، وطبقاً لما قررته بشأنها. وعندما أرادت بعض القوى الأجنبية أن تضغط على مصر بسحب تمويل مشروع السد العالي لم تخضع، واستمرت مصر في طريقها واعتمدت على نفسها، وتمّ بناء السد العالي مع التوسّع في الزراعة وبناء الصناعة. وأهم من كل ذلك فإن هذه المشروعات تمت لحساب الشعب، وليس لحساب طائفة أو أخرى.

إن الأراضي التي استصلحت وزّعت على الفلاحين والمصانع التي أقيمت، يملكها الشعب، ولا يملك أحد ممن أقاموها سهماً واحداً فيها. ولولا وجود هذه القاعدة الانتاجية الضخمة التي أقامتها الثورة، وإتاحة فرص العمل للملايين من أبناء هذا الشعب لما أمكن تحقيق العدالة الاجتماعية التي كانت هدفاً رئيسياً لثورة تموز/ يوليو، ومنها: التشريعات العمالية التي صدرت لتعيد للعامل حقه، وتحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وتأمين صحي، وتأمين اجتماعي، واتاحة فرص التعليم للغالبية العظمى من أفراد الشعب الذين كانوا محرومين من هذا الحق ما قبل الثورة.

ومن ثم، فلا أحد يمكن أن يدّعي أنه لم تكن هناك أخطاء في كل هذا العمل الضخم الذي تمّ.. ولكنها طبيعة الأشياء، وفي النهاية تقاس الأعمال بنتائجها... وبهذا المعيار حدّد د. عزيز صدقي النتائج الآتية:

أولاً: إن مصر بأبنائها وحدهم وبقيادتها الحرّة هي التي وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها، ولم يشارك أجنبي واحد في ذلك. كما أن تنفيذ هذه السياسة ومشروعاتها تمّ بأيدي الفنيين والعمال المصريين، وكان تولّي إدارة الانتاج الضخم من قبل خبراء مصريين.

ثانياً: إن الدولة عندما خصصت الاعتمادات الضخمة في ميزانيتها سنة بعد سنة لتنفيذ عملية التنمية ـ برغم الظروف الصعبة التي اجتازتها البلاد اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ـ فإنها كانت تفعل ذلك إيماناً بأهمية عملية التنمية لتحقيق أهداف الثورة الكبرى.

وإذا كانت امكانات القطاع الخاص قاصرة على الاستثمار المطلوب في حدود ما جاء في خطة التنمية ـ ومع السماح له بالمساهمة بكل امكاناته في عملية التنمية ـ فإن الدولة كان عليها أن تتولى هي مسؤولية تنفيذ خطة التنمية. إن استثمارات القطاع الخاص تمّت في قطاع الصناعة طبقاً لما جاء في كتاب اتحاد الصناعات لعام ١٩٥١ (أي قبل قيام الثورة) وفي ظل حرية كاملة للاستثمار بلغت ٢,١ مليون جنيه. فإذا قررت الدولة تنفيذ خطة تنمية تحتاج إلى استثمارات بلغت مئات الملايين كل سنة، فقد كان واجب الدولة واضحاً.

ثالثاً: إن التخطيط لعملية التنمية كان يستهدف تحقيق أهداف انتاجية محددة، إلاّ أنه أيضاً استهدف والتزم بتحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة. لم يكن الربح هو العامل الوحيد في اختيار المشروعات، بل إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الانتاج للمجتمع وتساهم في رفع مستواه وخفض تكاليف معيشته. ثم المساهمة في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات.

رابعاً: تحقيقاً لأهداف الاستقلال الاقتصادي حققت مصر في آخر عام ١٩٧٠ ما كانت تحاول الوصول إليه دائماً، وهو أن يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الانتاج الصناعي، بحيث تكتفي ذاتياً في الجزء الأعظم من احتياجاتها، وأن تصدر فائض الانتاج في السلع التي يمكنها تصديرها، بحيث يكفي عائد التصدير كل احتياجات الصناعة

من النقد الأجنبي. وبذلك يساهم قطاع الصناعة مساهمة كاملة وفعّالة في تحقيق مبدأ الاستقلال الاقتصادي الذي استهدفته الثورة.

خامساً: تم التعاقد على تنفيذ المشروعات مع كل دولة قدمت التسهيلات والقروض اللازمة، وبالشروط التي وضعتها وقبلتها. وقد نجحت في الحصول على قروض واتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، وكذلك مع ايطاليا واليابان والمانيا الغربية وانكلترا والدانمرك وفرنسا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قيادة الثورة لم تفرق بين شرق وغرب في اختياراتها لتنفيذ المشروعات، ولكن الفيصل الوحيد كان المصلحة الوطنية الخالصة.

سادساً: لم تقم مصر مصنعاً واحداً ثبت أنها ليست في حاجة إلى انتاجه، كما لم يقم مصنع واحد وجدت صعوبة في تسويق انتاجه، بل إن العكس هو الصحيح. فإن برامج التصنيع المتتالية كانت تحاول التوسع المتوالي في انتاج السلع المختلفة، بحيث يمكنها ملاحقة الزيادة المستمرة في الانتاج. عندما نفذت توسعات مصنع الاسمنت بحيث زادت طاقة المصانع من مليون طن إلى ٤ ملايين طن، قيل إن هذا الانتاج يزيد على حاجة مصر. ولكن لم تحتج مصر إلى استيراد طن واحد قبل «عصر الانفتاح»، بل كانت مصر المورد الأساسي للاسمنت لمنطقة الخليج كلها. وللأسف فإن هذه السياسة عندما أوقفت في فترة السبعينيات، لم يُبنَ مصنع واحد للاسمنت، بينما تزايد الاستهلاك بحيث وصل رقم كمية الاسمنت المستورد أكثر من ثمانية ملايين طن في السنة. والشيء نفسه حصل بالنسبة إلى كثير من السلع الأخرى.

سابعاً: اشترطت مصر في كثير من الاتفاقيات أن يكون السداد بجزء

من الانتاج. مثل مصنع شبين الكوم للغزل مع المانيا، والالومنيوم مع الاتحاد السوفياتي، ومشروع الفوسفات في أبو طرطور. وللأسف أوقف هذا المشروع الآن الذي كان ينفذ ويسدد أقساطه من انتاجه.

ولا يمكن أن نتناول موضوع بناء الصناعة في ثورة تموز/ يوليو، دون الحديث عن القطاع العام.

إن نشأة القطاع العام ـ كما سبقت الاشارة ـ بدأت بتمصير بعض المصالح الأجنبية بعد تأميم قناة السويس، ثم بدأت الدولة منذ عام ١٩٦٠ بعض اجراءات التأميم، وصدرت القرارات الأساسية للتأميم في تموز/ يوليو ١٩٦١.

ومع بدء تنفيذ خطة السنوات الخمس للصناعة منذ عام ١٩٥٨ تكوّن قطاع عام، بدأ ينمو ـ يتكوّن أساساً من شركات آلت إلى القطاع العام عن طريق التأميم وأخرى بدأت الدولة تقيمها تنفيذاً لبرامج التصنيع المتتالية ـ بتمويل كامل من الدولة.

ولعل الكثيرين لا يعلمون أن الجزء الذي يمثل ما أمم من أصول بالنسبة إلى القطاع العام اليوم لا يمثل أكثر من ١٥ أو ٢٠ بالمئة، بل إنه ليس حتى في هذه الشركات آلة واحدة مما كان قائماً وقت التأميم، لأن عمليات التجديد والتوسيع المستمرة طورت هذه المصانع إلى أن أصبحت ما هي عليه اليوم.

إذن الدولة هي التي موّلت هذه المشروعات، ولذلك فهي صاحبة الحق في إدارتها. وهي تديرها لا لحساب فرد أو أفراد بل لصالح الشعب كله.

هناك من ينادون بتصفية القطاع العام، أي بيعه. لمن يباع؟ ولصالح من؟

في عـام ١٩٧٠ كان نصيب القـطاع العام من الانتـاج الصناعي ٧٥ بالمئة و٢٥ بالمئة للقطاع الخاص. وبعد سنين عديدة حورب فيها القطاع العام، ومنعت عنه الاستثمارات، بل والاستثمار اللازم لتحـديثه أو حتى توفير احتياجاته من قطع الغيار، فإن نسبة انتاج القـطاع العام مـا زالت كـما هي ٧٥ بالمئـة من الانتـاج الصنـاعي.. قبـل الشروع في تصفيتـه فعلاً، كما يجري الآن.

لم يقم مصنع واحد للصنـاعات الثقيلة، وحتى العـدد المحدود جـداً من المصانع التي أنشئت، كانت نسبة مساهمة القطاع العام في رأس مال المشروعات المشتركـة منه والتي قـامت في فترة مـا سمّي بالانفتـاح، ٦٠ بالمئة.

إن عملية التصنيع الحقيقيـة تستلزم اقامـة قاعـدة صناعيـة متكاملة، وهذه القاعدة الصناعية لا بد أن تشمل صناعات أساسيـة قد لا تكـون مما يحقق ربحاً كبيراً كصناعة الصلب مثلاً. ولذا لن يضع مستثمر أمواله في مثل هذه المشروعات. ولكن القطاع العام هو الذي يقوم بها.

وإذا كانت هناك أخـطاء في بعض المصانـع، أو قصور في الانتـاج أو نوعيته، فمن الـواجب معالجـة هذه الأوضـاع، وأن تتاح للقـطاع العام فـرصة متكـافئة للتنـافس. لقد انقلبت الأوضـاع، فبـدلاً من أن تقـوم الدولة بحماية القطاع العام والقـطاع الوطني الخـاص، وهو واجب وحق معمول به في كل الدول، أصبحت هذه القطاعات الوطنية تطالب الآن ببعض المسـاواة. إن الولايـات المتحدة الأمـريكيـة، مثـلاً ـ وهي تمثّـل قمـة النظام الرأسمالي في العالم ـ لا تجـد غضاضـة في اتخاذ كـافة الاجـراءات

لحماية الانتاج الوطني. ولعلنا نتابع قصة الضغط على اليابان مثلاً لحماية الانتاج المحلي في الولايات المتحدة.

إن القطاع الخاص أو الأجنبي يمتلك الحق في أن يدير مشروعاته، لأنه يملكها. فما العجب في أن تتولى الدولة ادارة القطاع العام، وهي تملكه؟ ولا شك أن هناك الكثير مما يمكن عمله حتى يتمكّن القطاع العام من القيام بدوره في تحقيق مصلحة الجماهير، وهي صاحبته، والمساهمة بذلك في تحقيق أهداف ثورة تموز/ يوليو من القضاء على سيطرة رأس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد نجحت الثورة في اقامة قاعدة صناعية خصبة ضخمة ومستقلة في مصر. بل لقد أصبحت مصر دولة صناعية ـ زراعية تحتل فيها الصناعة المكانة الأولى في الانتاج، بعد أن كانت تعتمد على الزراعة فحسب. وقد تمّ ذلك كله لحساب الشعب، وساهم في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في مجتمع متطور.

وهذه القاعدة الصناعية نجحت في تحقيق الاستقلال الاقتصادي حتى أوائل السبعينيات، وهي القادرة على تحقيق ذلك الآن، إذا أخذت الدولة من جديد، بمبدأ الاعتماد على الذات.

إن اقامة الصناعة لم تكن أمراً سهلاً، بل كان الطريق صعباً، وأمامه كثير من العقبات، ولكن قيادة الثورة ـ بفضل عزيمتها وتصميمها ووضوح الرؤية أمامها ـ نجحت في اجتيازها. لقد كان التصنيع عملية ثورية بكل معنى الكلمة، بل كان معركة من أخطر معارك ثورة تموز/ يوليو من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي. وبهذا التحديد، يمكن اضافة ملاحظتين توضحان جوانب معينة من معركة التصنيع:

أولاهما: إن الثورة شقّت طريقها إلى التنمية من خلال منهج تجريبي متصاعد: في البداية كان المطروح هو تنمية الانتاج بصفة عامة. وكان الاصلاح الزراعي هو الخطوة الجوهرية نحو هذه التنمية. ثم طرحت الثورة مسألة التصنيع كضرورة اقتصادية واجتماعية داعية الرأسمالية المصرية بل والأجنبية أيضاً إلى الإقدام على إقامة المشروعات الصناعية، وقام المجلس الدائم لتنمية الانتاج بدور المروّج للمشروعات الصناعية. كانت الدولة لا تزال تلتزم الحذر وتكتفي بالتوجيه. وابتداء من عام ١٩٥٥ أقدمت الدولة على التدخل بالتمصير. وفي ما بعد هزيمة العدوان الثلاثي شقّت الثورة طريق التنمية الاقتصادية المستقلة لبناء اقتصاد وطني حديث يقوم على الصناعة، ويكسر طوق التبعية المحكم للرأسمالية العالمية حول مصر.

والواقع أن المنهج التجريبي المتصاعد لم يكن ليتصاعد دوماً لولا أن هناك منذ البداية هدفاً واضحاً هو بناء اقتصاد وطني قوي، أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وفي الوقت نفسه الانحياز بصورة ما للطبقات الشعبية. ومع ذلك، وابتداء من بداية الستينيات اتضحت الأمور من خلال التجربة الحية، وأنجزت الثورة ثلاث خطوات حاسمة على طريق التنمية:

- الأولى، وضع خطة لمضاعفة الدخل الوطني في عشر سنوات، والبدء من ثم في نصفها الأول، وهو المعروف باسم الخطة الخمسية الأولى. وكان معنى ذلك التسليم بمبدأ التخطيط للتنمية.

الثانية، الإقدام على التأميمات الكبرى ابتداء بتأميم البنك الأهلي وبنك مصر في شباط/ فبراير ١٩٦٠، ثم تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦١.

وكان معنى ذلك التسليم بأن القطاع العام هو القاعدة الأساسية للتنمية.

الثالثة، وضع ميثاق العمل الوطني، وشق طريق التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية بهدف الوصول إلى الاشتراكية. وكان معنى ذلك أن التنمية عملية ثورية ترمي، ليس فقط إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإنما ترمي أيضاً إلى تغيير المجتمع وإعادة بنائه لصالح مجموع قواه العاملة. وبالتالي، فإنه إذا كانت التنمية قد بدأت بلا نظرية ولا مذهب، واتخذت طريق التجربة، فإنه نظراً إلى أصالة الثورة وعمق انتمائها الوطني فإنها قد انتهت إلى تبني منهج علمي واضح.

وثانيتهما، إن مسيرة التصنيع، باعتبارها جوهر عملية التنمية، كانت معركة من أخطر معارك التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في البلاد. كانت معركة طبقية ضارية تقف إلى جانبها طبقات معينة، وتعارضها وتقاومها طبقات معينة أخرى.

ومنذ البداية كان موقف الدوائر الاستعمارية واضحاً، فهي ترى أن مصر بلد زراعي، ويجب أن تبقى بلداً زراعياً. في عام ١٩٥٣، أعلن البنك الأهلي، وكان يتحدث باسم رأس المال الأجنبي الغالب في مصر: «بدلاً من الدعوة إلى التصنيع لإيجاد عمل للفائض من الأيدي العاملة الزراعية يجدر بنا أن نتناول المسألة من جانبها الآخر، بمعنى أنه يجب البدء بتنمية الزراعة». وفي عام ١٩٥٥، عاد يقول: «هناك بضعة دروس، أهمها أن التصنيع عملية طويلة ومعقدة يحتاج إتمامها إلى أجيال طويلة». وعندما وضعت الثورة برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة في عام ١٩٥٧، علّق البنك الأهلي على البرنامج قائلاً: إن خطة السنوات الخمس لا تعدو أن تكون خطة بغير موارد. ولم يتغير موقف البنك، ولا موقف رأس المال

الأجنبي، حتى قامت الثورة بتمصير المشروعات الأجنبية عقب العدوان الثلاثي، ثم تبعتها بتأميم البنك الأهلي نفسه في عام ١٩٦٠، ثم توالت التأميمات لرأس المال الأجنبي.

أما الرأسمالية المصرية فإنها لم تستجب أبداً لكل ما عرضته عليها الثورة من مشروعات للتنمية الاقتصادية. فلما كان البرنامج الأول للتصنيع، عزفت الرأسمالية المحلية عن القيام بمساهمتها فيه. ثم جاءت الخطة الخمسية الأولى، فكشفت السنة الأولى منها عن استمرار عزوف الرأسمالية المحلية عن الاستثمار، بل وتحوّلها إلى موقف العداء الصريح للتنمية. عندئذٍ تبنت الدولة ضرورة سيطرتها على وسائل الانتاج لمواجهة أمرين: **الأول** هو تمويل استثمارات الخطة، والالتزام بخطة تخصيص الاستثمارات المحدّدة في الخطة، والثاني هو تحقيق مضمون العدالة الاجتماعية بأن تكون التنمية المخططة لصالح القوى العاملة.

وهكذا تمّت التأميمات الكبرى ابتداء من عام ١٩٦١، فساعدت على تعبئة جزء هام من الفائض الاقتصادي الكامن، بحيث إن نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار في الخطة الخمسية الأولى قد بلغت حوالى ٧٢ بالمئة، بينما بلغت نسبة التمويل الأجنبي حوالى ٢٨ بالمئة فقط. وحتى هذا التمويل فإن الجزء الأساسي منه كان يتمثّل في صورة قروض من الاتحاد السوفياتي اتفق على سدادها بصادرات مصرية من منتجات المشروعات التي تستخدم هذه القروض لتمويلها.

وبذلك أصبح القطاع العام أداة الدولة الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية، وأصبحت الاستثمارات العامة هي الجزء الأكبر من الاستثمارات في الخطة، حيث صارت تمثّل حوالى ٩٣ بالمئة من جملة هذه الاستثمارات.

ئقد ظل أعداء مصر، في الداخـل والخارج عـلى السواء، يـتربصون
ئلة الخمسية الأولى، لعلمهم أن نجاحهـا سوف يؤدي إلى استكـمال
ة الصناعات الأسـاسية في الخـطة الخمسية الثـانية، خـاصة قـاعدة
ناعات الثقيلة.

الفصل السادس

التنمية الزراعية

تمثل المسألة الزراعية أهمية خاصة بالنسبة إلى ثورة تموز/ يوليو، شأنها في ذلك شأن جميع الثورات وحركات التغيير الكبرى في المجتمعات الحديثة، خاصة في الأقطار النامية. وأهمية المسألة الزراعية من منظور ثورة تموز/ يوليو لا تقتصر على القطاع الزراعي وحده، بل كانت الثورة تراها مرتبطة من جوانب عديدة بمشروعها الوطني في مجموعه، سواء من حيث تطوير وتنمية الاقتصاد الداخلي والمجتمع المصري، أو من حيث المساهمة في تحقيق ودعم الاستقلال الوطني. وقد أدركت ثورة تموز/ يوليو بوضوح منذ بدايتها الأهمية الكبرى لتغيير أوضاع الملكية الزراعية من حيث توزيعها، ومن حيث ما يترتب عليها من علاقات انتاجية واجتماعية، ومن انعكاسات سياسية عامة، ومن حيث ما يمكن أن يترتب على تغيير هذه الأوضاع من فتح الامكانات أمام توجه المدخرات نحو التنمية الصناعية. فقد كانت هذه الاعتبارات جميعاً ماثلة عند وضع قانون الاصلاح الزراعي الأول الذي صدر في ايلول/ سبتمبر

١٩٥٢ على ما يتضح من قراءة مذكرته الايضاحية، كما أخذت تتضح وتتأكد بعد ذلك، من خلال الواقع الفعلي ومتطلباته، أهمية وخطورة المسألة الزراعية بالنسبة إلى توفير الغذاء للسكان على نحو يحفظ لمصر استقلالها، وبالنسبة إلى تنمية الصادرات المصرية، وبالنسبة إلى توفير السلع الأولية اللازمة لنمو الانتاج الصناعي. ولذلك فقد احتلت المسألة الزراعية مكاناً هاماً في مجمل المشروع الوطني لثورة تموز/ يوليو.

فحين قامت الثورة كانت ملكية معظم الأرض الزراعية في يد طبقة من كبار الملاك. وتعود جذور هذه الطبقة إلى السنوات الأخيرة من حكم محمد علي. لقد انتزع محمد علي في أوائل حكمه ملكية أرض مصر من «الملتزمين» والذين كان معظمهم من أصل مملوكي. واحتكر محمد علي ملكية الأرض، كما احتكر التجارة والصناعة. وفي ظل ذلك النظام كان الفلاح يعمل أجيراً في الأرض، ينتج ولا يملك. وكان فائض قيمة عمل الفلاح يذهب إلى دولة محمد علي للإنفاق منه على مشاريعه الامبراطورية والتحديثية. ولكن مع انهيار أحلام محمد علي الامبراطورية حين تكالبت عليه الدول العظمى وهزمته عسكرياً، وفرضت عليه معاهدة ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠، بدأ محمد علي يرخي قبضته على احتكار الأرض. فأقطع مئات الآلاف من الأفدنة على أفراد أسرته، وعلى كبار القادة والضباط والمعاونين المدنيين الذين خدموه خلال فترة حكمه الطويلة. وكان أولئك الذين اقطعوا الأرض هم نواة طبقة الاقطاعيين الذين واجهتهم الثورة بعد ذلك بقرن من الزمان. خلال ذلك القرن تساقطت من تلك الطبقة وانضمت إليها عناصر كثيرة، بعضها من أصول محلية، وبعضها من أصول أجنبية. ولكن دور تلك الطبقة وموقعها في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية لم يتغير في

جوهره طوال تلك المدة. فهم يسيطرون على الحياة الاقتصادية، ويكرّسون نظام القيم الاجتماعية الذي يخدم مصالحهم، ويتحكمون في مقاليد السياسة، ويتحالفون مع البرجوازية الحضرية الكبيرة التي نمت في فترة ما بين الحربين، ويهادنون المحتل الأجنبي بل ويدخلون معه في صفقات اقتصادية وسياسية ضد أهداف الكفاح الشعبي الوطني.

وقد فاقم الوضع في الريف في النصف الأول من هذا القرن إطراد زيادة السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء بحاجات أصحابها، مما كان يدفعهم إلى بيعها لكبار ومتوسطي الملاك. ولذلك فقد وصل عدد المعدمين، ممن لا يملكون أرضاً ولا يستأجرون أية مساحة، نحو مليون ونصف مليون أسرة عام ١٩٥٠، وكانت أجور العمال الزراعيين لا تكفي حد الكفاف، مما ظهر أثره في وصول هؤلاء العمال - خصوصاً عمال التراحيل - إلى وضع لا إنساني. كذلك كان نظام الائتمان تتحكم فيه أساساً البنوك الأجنبية التي ركزت اهتمامها على تمويل تجارة القطن، مما أدى بصغار الفلاحين إلى أن يعتمدوا اعتماداً شبه كلي على «المرابين» في الحصول على الائتمان اللازم للزراعة. وقد خلقت هذه الظروف ضغطاً على الأراضي الزراعية، فارتفعت أسعارها وقيمتها الإيجارية ارتفاعاً ملحوظاً، مما أدى في النهاية إلى حالة حادّة من اللامساواة في توزيع الدخول. فضلاً عن أن ما كانت الدولة تقوم باستصلاحه من أراضٍ كان يذهب لكبار الملاك. لذلك بلغ سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية في منتصف القرن درجة لم يبلغها من قبل في تاريخ مصر الحديث. ويكفي للتدليل على ذلك بعض المؤشرات الرقمية. فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية الكلية الذي بلغ ستة ملايين فدان، كان هناك ألف مالك كبير يسيطر على حوالى ٢٠ بالمئة

من تلك المساحة (١,١ مليـون فدان)، تليهم فئـة قوامهـا ثلاثـة آلاف مالك يسيـطرون على حـوالى ٨ بالمئـة، ثم فئة ثـالثة قـوامها سـتـة آلاف مـالك يسيـطرون على ٧ بـالمئة. تلك الفئـات الثلاث مجتمعـة هي التي استهـدفتها قـوانين تحـديد الملكيـة المتتاليـة في أعـوام ١٩٥٢، ١٩٦١، ١٩٦٨، فهم جميعهم كما نرى لا يتجـاوزون عدديـاً أكثر من ١٠,٠٠٠ مـالك، يمثّلون أقـل من نصف بالمئـة من مجموع المـلاك، ولكنهم كانـوا يملكون ٣٥ بالمئـة من جملة أرض مصر الزراعيـة. في مقابـل ذلك كـان هناك ٢,٦ مليون مالك ممن لا تتجاوز حيازاتهم خمسـة أفدنـة، ويمثلون أكـثر من ٩٤ بالمئـة من مجموع المـلاك، ولكن جملة حيازاتهم لا تتجـاوز ٣٥ بـالمئة من مسـاحة أرض مصر المـزروعة. ومن هنـا كـانت قـوانـين الإصلاح الزراعي تصحيحاً ثورياً هائـلاً لأحد الاختـلالات الكبرى في توزيع الثروة المصرية. فقد حدّد القـانون الأول (١٩٥٢) الحـد الأقصى للملكيـة بمئتي فدان لـلأسرة. وخفض القـانـون الثـاني (١٩٦١) الحـد الأقصى إلى مئة فدان. ثم خفضها القانون الثالث (١٩٦٨) إلى خمسـين فـداناً. ومـا زاد على الحـد الأقصى في كل مـرة كانت تجـري مصـادرتـه وتوزيعه على المعدمين من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون شيئاً.

ومعنى ذلك أن الحراك الاجتماعي الذي نتـج من الإصلاح الـزراعي قـد انطوى عـلى هبـوط حـوالى عشرة آلاف مـالـك من الـطبقـة العليـا المسيطرة في الريف، مما أدى إلى صعود حوالى مليوني فلاح (بين مستفيد من تـوزيع الأراضي المصـادرة ومستفيد من قـوانين تنـظيم العلاقـة بـين المالك والمستأجر). وقد كان هذا نموذجـاً عن كل ممـارسات ثـورة تموز/ يـوليو في المجـالات الاجتماعيـة الأخرى، فقـد كانت دائـماً منحـازة إلى الأغلبية المحرومة ضد الأقلية التي كانت قبل الثورة تسيطر وتستغل.

ومن ثم فإن اصدار قوانين الإصلاح الزراعي، من ناحية، وإنشاء السد العالي، من ناحية ثانية، واستصلاح الأراضي، من ناحية ثالثة، من أهم الخطوات التي اتخذتها الثورة، وأحدثت تحولاً ملموساً في الزراعة المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠.

أولاً: التجربة المصرية في الاصلاح الزراعي

تميزت التجربة المصرية في مجال الإصلاح الزراعي بأنها لم تقتصر على موضوع تحسين شكل الملكيات والعلاقات بين المالك والمستأجر، بل شملت العديد من العلاقات الانتاجية والاجتماعية في اطار من التنمية الوطنية.

ويمكن حصر أهداف الإصلاح الزراعي بمفهومه الشامل في الآتي:

١ ـ إحداث تغيير ملحوظ في هيكل الملكية الزراعية بما يقضي على التفاوت الكبير بين الطبقات المختلفة، ويحقق حداً أدنى من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن الحد من سطوة كبار الملاك سياسياً واجتماعياً.

٢ ـ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بما يقضي على المضاربة في القيمة الايجارية وتحقيق استقرار المستأجر. وهو إجراء لا يقل في مضاعفاته الاقتصادية ـ الاجتماعية عن إجراء تحديد الملكية. فقد ربطت قوانين الاصلاح الزراعي الإيجار على فدان الأرض بما يساوي سبعة أمثال الضريبة السنوية، وحرمت المالك من حق طرد المستأجر طرداً تعسفياً. وهي اجراءات، في مجملها، خدمت صغار الملّاك بشكل أكبر من توزيع الأراضي وتحديد الملكية.

٣ ـ تنظيم الاستغلال الزراعي للموارد الأرضية والمائية عن طريق التجميع المحصولي وتنظيم الدورة الزراعية بما يسمح بتنظيم استخدام هذه الموارد.

٤ ـ نشر التعاونيات الخدمية في كل المناطق الزراعية للمشاركة في وضع الدورة وتوفير مستلزمات الانتاج وتسويق المحاصيل دون وسيط. وذلك بهدف السيطرة على جانب هام من «الفائض الزراعي»، وتحديد شروط التبادل بين الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية.

٥ ـ وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي بما يضمن له توفير الاحتياجات الأساسية. وتمّ سنّ بعض التشريعات لحماية «عمال التراحيل» ـ أفقر فقراء الريف المصري ـ من استغلال مقاولي الأنفار.

٦ ـ تنظيم الائتمان الزراعي من خلال إلغاء الاقتراض بضمان الأرض وجعله بضمان المحصول، والتوسّع في السلف النقدية والعينية من خلال الجمعيات التعاونية.

وتعتبر هذه التجربة في الإصلاح الزراعي بمثابة «الثوابت» في موقف ثورة تموز/ يوليو من المسألة الزراعية. وهي تمثل عدداً من التوجهات الأساسية التي اتبعتها هذه الثورة وكانت، وما زالت، صالحة ولازمة لعلاج المسألة الزراعية في مصر. وفي ما يلي استعراض لأهم هذه «الثوابت»:

١ ـ إن المسألة الزراعية بصفة عامة، وفي مصر بوجه خاص، مسألة بالغة التعقيد. فهي لا تقتصر على ما لها من جوانب اقتصادية زراعية بحتة، ولكنها ذات أبعاد اقتصادية عامة ترتبط بعملية التنمية الشاملة للمجتمع. ولها كذلك، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، أبعادها

الاجتماعية التي تتعلق بعدالة توزيع الثروة وبتحسين أوضاع الريف والفلاح المصري، وبمدى تركز ملكية الأراضي الزراعية أو بمدى عدالة توزيعها. كما ترتبط، في ناحية أخرى، بمدى تقدم وعي صغار الفلاحين وانتشار التعليم بينهم. وتنعكس هذه الأبعاد السياسية في مجموعها على طبيعة وتركيب السلطة السياسية في المجتمع المصري، وذلك من حيث الطبقة التي تكون لها هذه السلطة - مركز الطبقة الاقطاعية في هذه السلطة - ومن حيث ما يترتب على ذلك بالضرورة من استخدام هذه السلطة ضد مصالح صغار الفلاحين الذين يشكّلون قطاعاً هاماً من الجماهير الشعبية أو مع هذه المصالح. وقد أدركت ثورة تموز/ يوليو منذ بدايتها هذا التشعب والتعقيد في المسألة الزراعية. وقد ترتب على ذلك في منظور ثورة تموز/ يوليو أن أي علاج للمسألة الزراعية يجب أن يدخل في اعتباره ما لها من طبيعة معقّدة ومن تشعّب في الأبعاد، بحيث يجب، عند اختيار الحلول للمشكلات الزراعية المصرية، إيجاد الحلول الاقتصادية الفنية التي تتلاءم مع تحقيق التقدم الاجتماعي ومع دفع التطوير السياسي الذي استهدفته الثورة والذي يتمثل في القضاء على سلطة الإقطاع وفي تمكين صغار الفلاحين من أن يكون لهم ثقلهم المؤثر في السلطة السياسية للدولة. ولا شك أن هذه النقطة هي من النقاط الأساسية في فهم موقف ثورة تموز/ يوليو من المسألة الزراعية، وفي فهم العديد من الاجراءات التي اتخذتها الثورة في المجال الزراعي. فبعض هذه الاجراءات التي قد يرى بعض الاقتصاديين أنه كان يمكن اتخاذ اجراءات أفضل منها من الناحية الاقتصادية أو الفنية البحتة، قد يمكن أن تتضح لها بعض الجوانب الايجابية الإضافية إذا أدخل هؤلاء الاقتصاديون في اعتبارهم الانعكاسات الاجتماعية والسياسية لهذه الاجراءات، وهي انعكاسات لا يجوز، على أي حال، أن يهملها أو

يتجاهلها الاقتصاديون، بالرغم من أنه قد يصعب ترجمتها إلى حسابات اقتصادية يمكن قياسها بالأرقام.

٢ ـ سبقت الإشارة إلى أن الإصلاح الزراعي الذي قامت به ثورة تموز/ يوليو كان تعبيراً عن «نظرة شاملة» لم تتوفر لا لمقترحات تحديد الملكية الزراعية في مصر، قبل الثورة، ولا لعمليات توزيع الأراضي التي جرت في بعض الدول الأخرى. إذ يتضح من هذه الأهداف أن الإصلاح الزراعي، في منظور ثورة تموز/ يوليو، كان واحداً من أهم أسس التطوير الشامل للسياسة وللاقتصاد وللمجتمع في مصر. فمن يقرأ المذكرة الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في ١٩٥٢/٩/٧، أي بعد نحو ستة أسابيع من قيام الثورة، يجد «إدراكاً عاماً» للأهداف المتعددة التي يسعى هذا الإصلاح لتحقيقها، وإن كان التصور المتكامل، الذي يربط بين هذه الأهداف جميعا قد تشكّل على نحو تدريجي، خاصة وأنه كان من الطبيعي أن يفرض الهدف السياسي من الإصلاح الزراعي نفسه في بؤرة الاهتمام في بداية الثورة.

٣ ـ إذا كانت الثورة قد أولت عدالة توزيع الأراضي الزراعية ودعم وضع المستأجرين الزراعيين اهتماماً كبيراً، فإنها حرصت على ألاّ يكون ذلك على حساب الإنتاجية والانتاج التي أكدت الثورة ضرورة الارتفاع بهما وزيادتهما. فتوزيع الأراضي الزائدة على الحد الأعلى المقرر للملكية الزراعية على صغار الفلاحين وتحقيق الاستقرار للمستأجرين الذين تتمثل حيازة أغلبهم في مساحات صغيرة محدودة، كان لا بد أن يؤديا إلى تفتت الملكية والحيازات وصغر حجم كل حيازة على نحو يؤدي إلى عدم إمكان الإفادة من مزايا الانتاج الكبير في الزراعة. وكان مثل هذا الوضع، فيما لو ترك دون علاج، من شأنه أن يؤدي إلى تدهور

الانتاجية والانتاج. ولذلك فقد كان من ثوابت نظرية ثـورة تموز/ يـوليو للمسـألة الـزراعية التغلب عـلى هذا الـوضع بتنـظيم الانتاج الـزراعي للحصـول عـلى «مـزايـا الانتـاج الكبـير» عن طـريق نـظام التجميـع المحصولي.

ونظراً إلى أهمية الـدور الذي يجب أن تلعبـه التعاونيـات لنجاح هـذا النظام، فقد شهدت الجمعيات التعاونية الزراعية، بـرغم كل مـا شابـ تطبيقها وتنظيمها من سلبيات، توسّعاً في عددها وازدهاراً ونمـواً قويـاً في مهامها، وانتشـاراً على الـريف المصري كله ابتداء من منـاطق الإصلاح الـزراعي حتى شملت جميع أنحـاء هذا الـريف، ولعبت دوراً هـامـاً في إنجاح عملية تنـظيم الانتاج الـزراعي حيث اشتركت في تجميـع وتنظيم الدورة الزراعية وتوحيد الخدمات الزراعية من بذور وأسمـدة وتسويق، فضـلاً عن إقـراض المـزارعـين لتمـويـل الانتــاج، إلى غـير ذلــك من خـدمات. وقـد أشار عبـد الناصر في حـديث له هـام سنـة ١٩٦٢ إلى الأهميـة القصوى للتجميـع الزراعي والتعـاونيات بـالنسبـة إلى المسـألـة الزراعية لمصر، حيث أوضـح وجود أسـاسين للحـل الاشتراكي لمشكلة الـزراعة في مصر، أولهما، هو زيـادة عـدد مُـلّاك الأراضي الـزراعيـة، وإتاحة حق ملكية الأراضي لملايين الفلاحين الذين حرموا من هذا الحق زمناً طويلاً، وثانيهما، وعلى حد قوله «تدعيم ملكية الأرض بالتعاون وتحويـل اقتصاد الملكيات الصغيرة من اقتصاد ضعيف إلى اقتصاد قوي بالتوسع المستمر في آفاق التعاون. ولقد أثبتت تجارب الزراعة أن هناك امكانيات هـائلة في تطوير الزراعـة». ولذلك فإن هذا الأسلوب التعاوني في تجميع الزراعة وتنظيمها يعتـبر من بين العوامل الهامة التي جعلت مصر من بين البلاد القليلة التي لم يحدث فيها انخفاض في انتاجية الأراضي على أثر توزيع الأراضي عـلى المنتفعين

بـالإصلاح الـزراعي. كما يعتـبر أيضاً من بـين العـوامـل التي أدّت إلى ارتفاع انتاجية مختلف المحاصيل في مصر خلال نظام ثورة تموز/ يوليو.

ولا شـك أن البـاحـث المـوضـوعي يستـطيـع أن يلمس الكثـير من السلبيـات، والأخـطاء، التي شـابت بعض جـوانب عمليـة الإصـلاح الزراعي، ومن ذلك مثلاً:

١ ـ إن قوانين الاصلاح الزراعي لم تحل مشكلة المعدمين الزراعيين، الـذين بلغت نسبتهم قبـل الثـورة نحـو ٤٤ بـالمئـة وفي عـام ١٩٦٥ انخفضت إلى ٤٠ بالمئة ثم ارتفعت عام ١٩٧٢ إلى ٤٥ بالمئة، ووصلت في نهاية الثمانينيات إلى ٦٠ بالمئة من جملة سكان الريف.

٢ ـ ازدياد مشكلة التفتت الحيازي نتيجـة عدم الالـتزام بالتصرف في الأرض الموزعة للغير، وأيضاً لمحدودية المساحة التي تم تـوزيعها وزيـادة الضغط السكاني عليها.

٣ ـ لم ينجح الإصلاح الـزراعي في تحسين وتـطوير قـوى وعلاقـات الانتـاج في الريف المصري إلى الحـد الذي كـان متصوراً حـين صدرت قوانين الإصلاح الزراعي.

ومـع ذلك فـإن أخطر وأهم السلبيـات والأخـطاء تمثـل في نـاحيتـين أساسيتين: الأولى، إن قوانين الاصـلاح الزراعي كـان فيها الكثـير من الثغـرات التي مكّنت كبار المـلاك من التحـايـل والالتفـاف بـطرق غـير مشروعة على تنفيذ هذه القـوانين، الأمـر الذي جعلهم يحتفـظون بكثير من عناصر القوة التي مكّنتهم من محاولة ممـارسة سيـطرتهم السابقـة على صغـار الفـلاحـين بـين الحـين والآخـر، حتى تمكّنـوا، منـذ منتصف السبعينيات، من أن يصبحوا بين أعمدة وأقطاب نظام الحكم الذي قام

منذ سنة ١٩٧١. والثانية، في ظل قوانين الإصلاح الزراعي قَوِيَ وتدَّعَم مركز أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة (من ١٠ إلى ٥٠ فداناً)، حيث زادت نسبة نصيبها في المساحة من ٢١,٦ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٧٤/١٩٧٥، حين انخفضت نسبتهم إلى عدد الملاك من ٢,٥ بالمئة إلى ٢,١ بالمئة. وقد ارتبط ذلك بتزايد كان ملحوظاً في نفوذهم الاجتماعي والسياسي في الريف، ووصلوا بعد سنة ١٩٧١، بالتحالف مع بقايا كبار الملاك الاقطاعيين ومع الرأسمالية الطفيلية، إلى أن يكونوا في قلب السلطة السياسية في مصر، واشتركوا بذلك في عملية تصفية توجهات وانجازات ثورة تموز/ يوليو.

ثانياً: إنشاء السد العالي

بدأت مشاريع الري في العصر الحديث تأخذ دوراً هاماً في عهد محمد علي، والذي بدأ بإنشاء القناطر الخيرية، ثم استمرت الحكومات المتعاقبة في اتمام مشاريع التحكم في النهر بدءاً بخزان أسوان سنة ١٩٠٢ وخزّان جبل الأولياء وإقامة القناطر على النيل بين أسوان والقاهرة، وكان الهدف الأساسي منها تنظيم الري وتخزين سنوي لجزء من مياه الفيضان لاستخدامها في التوسع في الزراعة المصرية. ولما كان ايراد نهر النيل يختلف اختلافاً كبيراً من عام إلى آخر حيث وصل في بعض السنين إلى أكثر من ١٥٠ مليار م^3 (١٨٧٨ ـ ١٨٧٩) وفي بعضها الآخر إلى نحو ٤٠ مليار م^3 (١٩١٣ ـ ١٩١٤)، فإن هذا التفاوت الكبير في ايراد النهر من سنة إلى أخرى جعل الاعتماد على التخزين السنوي لمواجهة حاجات التوسع الزراعي أمراً صعباً. كما وضع ملء الخزانات السنوية تحت رحمة ظروف الفيضان، مما قد يعرض الزراعات

الصيفية للبوار والتذبذب في كثير من السنين. وقد استمر هذا الوضع حتى ثورة ١٩٥٢. وكان متوسط كمية المياه المفقودة في البحر سنوياً نحو ٣٤ مليار م٣ في الوقت الذي تحتاج فيه مصر إلى كل قطرة منها، وكان معظم المشاريع المقترحة للتحكم في مياه النيل قبل السد العالي يقع خارج حدود مصر، مما يخضعه لظروف دولية لا يمكن التحكم فيها.

ومن هنا كانت فكرة إقامة سد ضخم على مجرى النيل عند أسوان يضمن احتجاز فائض المياه في خزان ذي سعة كبيرة، يستوعب كل الفائض من الاحتياجات في السنين عالية المنسوب، كما يضمن وجود رصيد كافٍ من المياه لسد العجز في السنين الشحيحة، حتى ولو أتت متتالية.

ويعتبر السد العالي مشروعاً متعدد الأغراض، تشمل أهدافه أغراض الري وتوليد الطاقة وتحسين الملاحة والوقاية من الفيضانات وتأمين احتياجات الزراعة في جميع السنين. ويمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية للسد العالي في الآتي:

١ - فوائد اقتصادية، تتصل بالزراعة والتوسّع فيها، وبالنقل النهري، وبالطاقة الكهربائية اللازمة للتوسّع الصناعي.

٢ - فوائد اجتماعية، تتركز في خلق فرص عمل جديدة لملايين من السكان، فضلاً عن كهربة الريف، بكل آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٣ - الزيادة في الدخل القومي نتيجة لما سبق، والعائد المرتفع للغاية والسريع للسد العالي.

٤ - توفير الأمان المائي لمصر في السنين الشحيحة، والوقاية من

الفيضانات في السنين المرتفعة، مما أدّى إلى استقرار الزراعة المصرية، حيث أصبحت مصر تتحكم في النهر لأول مرة، بعد أن كانت خاضعة لتقلباته.

وفضلاً عمّا تقدم، تبقى أربع ملاحظات عامة:

الأولى، إن لكل مشروع في ضخامة السد العالي أبعاداً وآثاراً جانبية. ولكن المهم هو ما إذا كانت هذه الآثار الجانبية محل بحث دقيق قبل الموافقة عليه وقبل الإقدام على تنفيذه، وما إذا كان القرار بإقامته قد اتخذ بناء على إدراك كامل وسليم لهذه الآثار الجانبية، وبعد ايجاد الحلول الفعّالة للمشكلات التي تتولد منه، سواء للقضاء عليها كلية أو للحد من آثارها السلبية؟ ومن الثابت ـ من الملفات المتوفرة في الوزارات المختصة ـ أن هذه الآثار الجانبية كانت محل دراسات كبيرة وعميقة أثناء دراسة جدوى المشروع وأثناء دراسة تصميمه. وفضلاً عن ذلك فقد كشفت الدراسات التالية لمرحلة إقامة السد، وبعد انقضاء سنوات على إنشائه أن هذه الآثار السلبية المحتملة لم تتحقق بالفعل إلا على نحو ضئيل لا يشكّل خطراً على الزراعة ولا على الاقتصاد المصري في مجموعه. ولعل من أهم الملاحظات في هذا الصدد ما تأكد علمياً من أنه لتعويض أثر غياب الطمي في انتاجية الأراضي الزراعية يكفي استخدام كمية ليست بالغة الضخامة من الأسمدة الآزوتية، والتي تمثل العنصر الهام المؤثر في خصوبة وانتاجية الأراضي الزراعية في مصر. ولذلك فقد كان من أهم المشاريع الصناعية التي اهتمت بها الثورة مشروع انتاج الأسمدة الذي ما كان يمكن إقامته دون كمية الكهرباء المتولدة من السد العالي. يضاف إلى ذلك أن الذي حدث بعد قيام

السـد العالي وتحت تـأثـيره، ليس انخفـاض الانتـاجيـة، وإنمـا ارتفـاع الانتاجية في معظم المحاصيل نتيجة تحسّن ظروف الري والتسميد.

والثـانيـة، إن تقـويم أيّ مشروع اقتصـادي ـ وليس مشروع السـد العالي وحده ـ إنما يبنى على المقارنة بين آثاره الايجـابية وآثـاره السلبية في القطاع الذي يقوم فيه، وبالنسبة إلى الاقتصاد القومي في مجمـوعه. ولا شك أن هذه المقارنة تجعل السد العالي من أهم المشاريع الضرورية التي كان يجب أن تحظى بأولوية في اقامتها.

والثالثة، إن الاستفـادة القصوى من السـد العالي عـلى النحو الـذي جرى تخطيطه على أسـاسها تتـطلب إقامـة مشاريـع أخرى في قـطاعات عديدة مثل قطاع الصرف لمنع تراكم المياه الجوفية في الأراضي الزراعية، كما كانت تتطلب أيضاً تطوير الزراعة المصريـة من حيث منوالهـا وأنواع المحـاصيل التي تتم زراعتهـا، ومن حيث استخـدام الميـاه، فضـلاً عن تطوير الانتـاج السمكي بما يعـوّض نسبة هـامة من النقص في الـبروتين الحيواني في مصر. ولا شك أن عدم إحداث هـذه التغييرات عـلى النحو المطلوب قد حدّ من الآثار الإيجـابية الضخمـة التي كان يمكن الحصـول عليها من السد العالي. ومما لا شـك فيه انـه ما زال هنـاك هامش كبـير لزيادة المساحة المحصـولية بسبب الامكـانات التي يـوفرهـا السد العـالي لتطوير الزراعة المصريـة، وأن هذا الهـامش لم يستغل كله بعـد، وذلك على الرغم من شدة احتياج مصر إلى زيادة الانتاج الزراعي وتنويعه منذ أواخر السبعينيات.

والـرابعـة، انـه بصرف النـظر عن التقـديـرات التي أجـريت والتي أوضحت أن الفوائد الاقتصادية المباشرة المترتبـة عليه تتمثـل في إحداث زيادة في الدخل القومي تقدر بنحو ٢٥٥ مليـون جنيه سنـوياً، وبصرف

النظر أيضاً عن حمايته مصر من الخسارة الاقتصادية التي كان يمكن أن تترتب على الفيضان المنخفض عام ١٩٧٣/٧٢، التي قدّرت بما لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيه، وبصرف النظر كذلك عن حمايته مصر من الفيضان بالغ الارتفاع الذي حدث سنة ١٩٧٥، والذي لولاه لوقعت خسائر ضخمة في الأراضي الزراعية وفي المحاصيل، وبصرف النظر عن أن كل هذه المنافع تتجاوز بكثير تكلفة إقامته وإقامة الأعمال المترتبة عليه، التي لم يتجاوز مجموعها ٤٥٠ مليون جنيه، نقول بصرف النظر عن كل ذلك إن من الآثار الايجابية البالغة الأهمية للسد العالي أنه قد حمى مصر في السنوات ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ من الجفاف والمجاعة اللذين اجتاحا أغلب الدول الافريقية، واللذين كان من المستحيل هروب مصر منهما، لولا اعتمادها على المياه المخزونة في بحيرة السد وحصولها منها على احتياجاتها المائية العادية خلال تلك السنوات.

ثالثاً: التوسع الأفقي: استصلاح الأراضي

ظلت الدولة، حتى أوائل القرن التاسع عشر، المالكة الأساسية لجميع الأراضي، ثم استقر نظام الملكية في أواخر القرن التاسع عشر، وفي عام ١٩٢٠ وصل ما تملكه الدولة من أراضٍ نحو مليون وربع مليون فدان نتيجة التوسع في استصلاح الأراضي في شمال الدلتا والتوسّع في مشاريع الري والصرف خلال الثلاثينيات والأربعينيات. ويمكن تلخيص حالة الأراضي التي تملكها الدولة قبل عام ١٩٥٢ في الآتي:

١ ـ وصلت نسبة الأراضي المملوكة للدولة والمزروعة أو القابلة للاستزراع نحو ٢٠ بالمئة من جملة الأراضي الزراعية في مصر.

٢ ـ شهد النصف الأول من القرن العشرين نشاطاً ملحوظاً في استصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا والتوسّع في مشاريع الري وإقامة السدود والقناطر.

٣ ـ إن أراضي الدولة كانت تباع بالمزاد لكبار الملاك وشركات الأراضي الأجنبية.

وبعد عام ١٩٥٢ أخذت مشاريع استصلاح الأراضي دفعة قوية، وكان إنشاء السد العالي هو القاعدة الأساسية لتوفير المياه لتوسع أفقي كبير. وقد بلغ ما تم استصلاحه في الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ نحو «مليون فدان». وهو ما يمثل ١٢,٣ ضعفاً لما تم استصلاحه طوال الخمسين عاماً السابقة، حيث بلغت جملة ما تم استصلاحه ما بين ١٩٠٢ ـ ١٩٥٢ حوالى ٧٥ ألف فدان، فضلاً عن تحويل ٧٠٠,٠٠٠ فدان من أراضي الحياض إلى ري مستديم، مما يعني زيادة مماثلة في المساحة المحصولية.

وتبقى الإشارة إلى أهم الملامح والمشاريع في التجربة المصرية في استصلاح الأراضي:

١ ـ تجربة مديرية التحرير

قامت سياسة استصلاح الأراضي والتصرف بها وادارتها منذ الثورة وحتى الآن على آراء وفلسفات متغيرة، وفقاً لما أحاط بالمجتمع المصري من متغيرات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية خلال هذه الفترة. ففي أوائل الخمسينيات كان التحدي أمام المسؤولين هو توسيع الرقعة الزراعية وخلق مجتمعات جديدة متكاملة تمتص جزءاً من الزيادة

السكانية. ومن هذا المنطلق قامت فكرة مشروع مديرية التحرير على أساس استصلاح مساحة من الأراضي الصحراوية تصل إلى حوالى نصف مليون فدان تطبق فيها أساليب تقانية (تكنولوجية) حديثة من ميكنة ونقل واستعمال المياه وانشاء الطرق والتركيز والتخصص في الانتاج الزراعي والتصنيع وخلق مجتمع ريفي جديد تسوده علاقات انتاجية جديدة ومتطورة إذا ما قورنت بالعلاقات السائدة في الأراضي القديمة في الدلتا والوادي. كما أخذ بمبدأ تكامل أعمال الاستصلاح والاستزراع والخدمات والتصنيع والتوطين في هيئة واحدة تتحمل المسؤولية كاملة، بدءاً من اختيار الأرض إلى إنشاء البنية الأساسية واختيار المهجرين وتوطينهم بعد قضائهم فترة تدريبية على أسلوب الحياة في هذه المجتمعات الجديدة.

وبالرغم مما أثارته هذه التجربة من الجدل واختلاف الرأي حول العديد من القضايا، وما حققته من أهداف، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن الفلسفة التي قامت عليها كانت جديدة على كثير من التقليديين الذين اعتادوا التعايش مع ريف متخلّف حضارياً من حيث عدم توفر الخدمات الأساسية وتخلّف العلاقات الانتاجية. بينما كانت تعتبر عملاً رائداً وأملاً لكل المثقفين المتطلعين إلى خلق مجتمعات متطورة في الأراضي الجديدة تقود عملية تحديث الزراعة والريف المصري في الأراضي القديمة.

ويدون مناقشة التفاصيل الخاصة بالمشروع حيث مدى كفاءة ادارته، وحسن اختيار أراضيه، ومدى التزام القائمين عليه بالأسس الاقتصادية في تنفيذه، إلا أنه من المؤكد أن الفلسفة والأهداف التي قامت من أجلها ألا وهي محاولة خلق مجتمع حديث متكامل وزراعة متطورة،

كانت وستظل أهدافاً سليمة لاستصلاح الأراضي في مصر، خصوصاً في إطار الوضع السائد بالنسبة إلى الموارد الأرضية الزراعية وانخفاض نصيب الفرد منها والتضخم في أسعارها والزيادة الرهيبة في السكان والتخلف في الريف المصري والحاجة إلى خلق مجتمع جديد تتوافر فيه الاحتياجات الأساسية للحياة الكريمة للمواطنين بما يجعل منها مناطق جذب سكاني ونشاط انتاجي. وقد أثبتت هذه التجربة أهمية التخطيط وضرورة تكامل الأنشطة المختلفة والمتعلقة باستصلاح وتعمير الأراضي في هيئة واحدة. إلا أن أهداف هذا المشروع تغيرت تغيراً كاملاً بعد إلغاء هيئة مديرية التحرير وإحلال هيئات أخرى محلها، كل بسياسة خاصة، مما أثر سلبياً في انتاجية المشروع.

٢ ـ هيئات ومؤسسات القطاع العام

وفي عام ١٩٦١ استحدثت وزارة لاستصلاح الأراضي، وأنشيء بها عدد من الهيئات والمؤسسات والشركات تتبع القطاع العام وتتولى مسؤولية استصلاح واستزراع وتعمير الأراضي الجديدة مع تخصص كل هيئة من هذه الهيئات بمرحلة معينة من المراحل. فتولت هيئة خاصة (هيئة تعمير الأراضي) مسؤولية التخطيط والإشراف على تنفيذ الأعمال الهندسية للمشاريع، ومؤسسة ثانية مسؤولية الأعمال الهندسية والبنية الأساسية (مؤسسة استصلاح الأراضي)، ومؤسسة ثالثة مسؤولية استزراع وتنمية الأراضي المستصلحة (مؤسسة تنمية واستغلال الأراضي)، كما أنشئت هيئة خاصة لتعمير الصحارى. على أن هذا الفصل في الاختصاص وصعوبة التنسيق والربط في ما بينها أدّيا إلى ظهور كثير من المشاكل والثغرات في تنفيذ بعض المشاريع، مما أثّر سلبياً في جدارتها

الانتاجية، وأصبح من الصعب تحديد المسؤول عمّا لـوحظ من قصور في بعض المشاريع، في الوقت الذي حـاولت كل هيئـة إلقاء المسؤوليـة على غيرها، ممّا أدى إلى اختلاط الأمور في ما بينها، فتركت مسـاحات كبـيرة من الأراضي دون استزراع، وتأخر بعضها كثيراً في الوصول إلى الحديـة الانتاجية. ونتيجة هذا الفصل في الاختصاص عمّت الشكـوى من سوء تسـوية الأراضي ونقص في المقننـات المائيـة، ومن عدم استكـمال البنيـة الأساسية، كما أدى سوء التخـطيط لبعض هذه المشـاريع وعـدم مراعـاة طبيعتهـا الصحراويـة المختلفة عن الـوادي إلى ارتفاع سريـع في مستوى المـاء الأرضي وتمليح ثـانوي لـلأراضي والمجـاري المـائيـة، وخلق الكثـير من المشاكل، مما يصعّب إيجاد حـل جذري لهـا إلا بتغيير شـامل في تصميم شبكة الري والصرف وتركيبها المحصولي.

الفصل السابع

النهضة الاجتماعية

من المسلم به أن الهيكل الاجتماعي لأي مجتمع هـو في تغيّر مستمـر، ولـذلك فـإن الذي يميـز «التغيير الثـوري» في هذا الصـدد، هو أسـاساً «الكم»، والكيف»، و«المـدى الـزمني» للتغيـير. وبهـذا المنظـور، يمكن القول إن التغيير الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو ينطوي على كمٍّ هائـل من التحولات، وبكيفية واضحة في تحيّزها لمصلحة شرائح اجتماعيـة معينة، في فترة زمنية قصيرة نسبياً في حياة الشعوب.

وينبغي لدى الحديث عن ثورة تموز/ يـوليو أن نـدرك أنها كأيـة ثورة تعتـبر كائنـاً اجتماعيـاً حياً، يمـر بأطـوار ومراحـل. وعلى الـرغم من أن المشروع الاجتـماعي للثورة قـد بدأ منـذ الأيام الأولى لقيـامها، إلا أن معـظم خطواته العملاقة كانت في السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ .

أولاً: النهضة الاجتماعية كجزء من ثورة أشمل

منذ الأيام الأولى لثورة تموز/ يوليو كان واضحاً أن محتواها الاجتماعي متواكب مع محتواها السياسي. فالمبادىء الستة التي كانت بمثابة أول مؤشر لطبيعة واتجاه حركة الضباط الأحرار تناولت في أربعة منها المسألة الاجتماعية.

إن التداخل بين تلك الأهداف الستة يجعل منها جنيناً عضوياً متكاملاً لمشروع الثورة الأكبر، الذي شهدت السنوات التالية نموه عملاقاً تقف أقدامه على أرض مصر، ويمتد بذراعية إلى أرض الوطن العربي مشرقاً ومغرباً، ويملأ بصوته كل الدنيا من حوله. فالقضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل كان، من ناحية، خطوة ضرورية للقضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم. وكان ذلك بالتالي ضرورة لإقامة العدالة الاجتماعية. ومن ناحية ثانية، كان هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه في داخل مصر بداية لحرب كاملة للقضاء على الاستعمار في الوطن العربي. فلقد اتضح أن المعركة ضد الاستعمار في مصر هي جزء لا يتجزأ من معركة أكبر ضد الاستعمار في كل مكان. لذلك كانت ثورة ١٩٥٢ وهي تصارع الاستعمار داخل مصر نفسها تقدم العون للثورة الجزائرية ضد الوجه الفرنسي للظاهرة الامبريالية نفسها. لقد كانت التجربة المبكرة لمقاومة الاستعمار في مصر، ثم في الوطن العربي هي النواة التي أصبحت تجسيماً كاملاً لأحد جوانب المشروع الأكبر للثورة وهو معاداة الاستعمار في كل مكان، ومقاومة الأحلاف والحياد الايجابي وعدم الانحياز. ومن ناحية ثالثة، أبرزت هذه المبادىء الستة أن هناك خيطاً واحداً يربط بين الاستغلال في النظام الدولي كما يمثله الاستعمار، والاستغلال الداخلي كما يمثله الاقطاع ورأس

المال المتسلّط على الحكم. وهكذا ببساطة تامة، أدركت الثورة في أسابيعها الأولى أن سلسلة الاستغلال متصلة اتصالاً عضوياً. . . تبدأ حلقاتها في لندن أو باريس، وتنتهي في شكل إقطاع محلي في قلب الريف العربي، أو رأسمالية محلية تابعة لهذا الاستعمار في المدن العربية. ومن هنا كانت معركة إقامة العدالة الاجتماعية هي نفسها معركة القضاء على الاستعمار وأعوانه، وهي نفسها معركة القضاء على الإقطاع والرأسمالية المستغلة المتسلطة على الحكم.

باختصار ـ إذن ـ لا يمكن النظر إلى مشروع النهضة الاجتماعية لثورة تموز/ يوليو إلا في سياق المشروع الأكبر لهذه الثورة بأبعادها الداخلية والعربية والعالمية. وإذا كان لا بد من مفهوم واحد يربط بين كل هذه الأبعاد، ويعبّر عن روح الثورة، فهو مفهوم القضاء على الاستغلال في النظام المحلي المصري، وفي النظام القومي العربي، وفي النظام العالمي والدولي. لذلك نجد معارك ثورة تموز/ يوليو تتعدد وتتداخل بين هذه المستويات الثلاثة. فكما اتضح للثورة أن تحرير مصر سياسياً من الاستعمار هو الوجه الآخر لتحرير مجتمعها من الاستغلال، اتضح لها أن هذا التحرير بوجهيه لا يكتمل إلا بوحدتها مع أمتها العربية، وأن الوحدة العربية بدورها لن تنجز إلا باقتلاع الاحتلال الأجنبي من أراضيها وتحرير الثروات العربية من أيدي محتكريها الأجانب وشركائهم المحليين على السواء، وان هذا كله يتطلب وقوفنا في جبهة واحدة مع كل الشعوب المستغلة في العالم الثالث ضد قوى الامبريالية العالمية.

وإذا كانت المعالجة هنا تقتصر في الأساس على موضوع النهضة الاجتماعية لثورة تموز/ يوليو، داخل حدود الدولة المصرية، فلا ينبغي أن يغيب عن ذهن القارىء تلك البانوراما العريضة التي تمتد من

المحيط إلى الخليج، ولا خلفيتها الأكبر التي تمتد في نصف الكرة الجنوبي من أندونيسيا إلى أمريكا اللاتينية.

ثانياً: النهضة الاجتماعية للثورة في الممارسة

يمكن القول إن مشروع النهضة الاجتماعية للثورة قد بدأت بذوره الجنينية في الأسابيع الأولى للثورة، فخلال الشهرين الأولين أصدرت الثورة قانونين هامين: الأول، قانون الاصلاح الزراعي؛ والثاني، قانون إلغاء الألقاب المدنية. الإجراء الأول هو الذي حاز الاهتمام الأكبر للمراقبين والمحللين وقتها، وفي ما بعد. وقد كان ولا يزال الاهتمام بقانون الاصلاح الزراعي اهتماماً واجباً لأنه لمس عصب المسألة الاجتماعية في مصر. أما الإجراء الثاني، وهو إلغاء الألقاب المدنية، فلم يحظ بكثير من الاهتمام رغم أهميته الرمزية حضارياً وسياسياً. فألقاب «الباشا» و«البيك» و«الأفندي» كانت ترمز إلى الجذور التركية العثمانية للنخبة الحاكمة. وكان في سعي بعض المصريين إلى الحصول عليها ـ ولو بالشراء من الملك ـ نوع من امتهان الذات الوطنية، وانعكاس لنظام شبه وراثي في تسلسل السلطة والهيبة. لقد كان معظم كبار الاقطاعيين في مصر من فئة «الباشاوات» ومتوسطيهم من فئة «البكوات». وهكذا كان الاجراءان معاً ـ الإصلاح الزراعي وإلغاء الألقاب المدنية ـ هما بداية ممارسة الثورة لمشروعها الاجتماعي الكبير لتغيير هياكل وقيم المجتمع المصري. وكانت السنوات الثماني عشرة التالية (حتى عام ١٩٧٠) تكريساً تراكمياً لهذه الممارسات التي أعادت تشكيل الخريطة الاجتماعية من جديد. ولأن سجل الثورة في عمليات التغيير الاجتماعي هو سجل حافل وطويل، لذلك سنقتصر هنا على عدد من المعالم الكبرى

لهذا التغيير الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما سبق استعراضه بشأن بناء القاعدة الصناعية المستقلة والتنمية الزراعية، يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المعالم الكبرى. . وإن كان التركيز هنا سينصب على الجوانب الاجتماعية بالمعنى الضيق للكلمة.

١ - إعادة توزيع الثروة الوطنية

إذا كان الإصلاح الزراعي بعناصره العديدة (وليس تحديد الملكية الزراعية فقط) قد أدى إلى إعادة توزيع الثروة في الريف المصري، وفتح قنوات عديدة للمحرك الاجتماعي والسيولة الطبقية، فإن الثورة قد قامت باجراءات لا تقل أهمية في القطاع الحضري الذي تتركز فيه الصناعة والتجارة والبنوك. وقد تمت إعادة توزيع الثروة الوطنية في هذا الصدد على مرحلتين. المرحلة الأولى، تمثلت في تمصير الثروة الوطنية. وقد وصلت هذه المرحلة ذروتها بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. ثم انتهزت الثورة فرصة «العدوان الثلاثي» فأممت المصالح الأجنبية في مصر، من بنوك وشركات تأمين وتجارة وصناعة. أما المرحلة الثانية فتمثلت في اعادة توزيع الثروة الوطنية في أوائل الستينيات، ووصلت ذروتها مع صدور القوانين الاشتراكية في تموز/ يوليو عام ١٩٦١. ولا يهمنا هنا تحليل الآثار الاقتصادية لتلك الاجراءات بقدر ما يهمنا المغزى السياسي والمضاعفات الاجتماعية التي ترتبت عليه.

فمن الناحية السياسية، أدّت هذه التأميمات إلى إنهاء أو تقليص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعية لطبقة الرأسماليين الكبار في مصر. وبهذا المعنى كانت الاجراءات الاشتراكية في الستينيات مكملة قوانين

الإصلاح الزراعي التي صدرت في أوائل الثورة من حيث ضربها تسلط الطبقة العليا على مقاليد الأمور في المجتمع.

ومن الناحية الاجتماعية، أدت التأميمات إلى خلق قنوات جديدة وتوسيع القنوات القديمة للحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا. ففي الوقت الذي خبرت فيه البرجوازية المصرية حراكاً إلى أسفل، كان أبناء الطبقات الوسطى والدنيا مهيئين (بفضل الفرص التعليمية التي اتيحت لهم في السنوات العشر الأولى للثورة) للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة في الشركات والمؤسسات التي أممت. وبهذا استكملت الثورة عملية إزاحة الطبقة العليا القديمة من معظم مراكزها القيادية في النظام السياسي والنظام الاقتصادي، وتغيرت طبيعة النظامين تغييراً كيفياً حاسماً.

ولم تقتصر عملية إعادة توزيع الثروة على تأميم مصالح البرجوازية بجناحيها الأجنبي (في الخمسينيات) والمحلي (في الستينيات). فقد أصدرت الثورة مجموعة من القوانين التي هدفت إلى تقريب الفوارق بين الطبقات، والتي كانت في مجملها منحازة إلى الشرائح الدنيا. وقد استخدمت الثورة آلية الضرائب التصاعدية كإحدى الوسائل في ذلك الصدد. فتم تحديد الحد الأقصى للمرتبات بما لا يزيد على خمسة آلاف جنيه سنوياً، ووصلت الضريبة التصاعدية على الدخول الفردية إلى حوالى تسعين بالمئة للشرائح الدخلية العليا. ومنع القانون شغل أكثر من منصب في آن واحد. وكذلك من أهم الاجراءات التوزيعية ـ والتي لم تحظ باهتمام المحللين ـ قوانين تنظيم ايجارات المساكن. فقد جرى تخفيضان لايجارات المساكن، أحدهما عام ١٩٥٨، والآخر عام ١٩٦١. وفي كل مرة تم تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة. وقد انطوى القرار

ببساطة على إعادة توزيع خمسين بالمئة من ايجارات المساكن بنقلها من أصحاب الأملاك إلى المستأجرين. الفئة الأولى (المالكة) لم تكن تتجاوز ١٥ بالمئة من سكان الحضر، بينها المستأجرون كانوا يمثلون أكثر من ٨٥ بالمئة. ومرة أخرى كانت إعادة توزيع هذا الجزء من الدخل القومي منحازة تماماً إلى مصلحة الأغلبية ممن لا يملكون، وضد مصالح الأقلية ممن يملكون.

ورغم ثورية كل هذه السياسات التوزيعية، فقد ظل توسيع قاعدة الثروة الوطنية هو الركيزة المهمة الأخرى - إن لم تكن الأهم - في تعظيم فرص الحياة أمام الطبقات الوسطى والدنيا. ومن هنا كان إصرار الثورة على الأخذ بسياسات تنموية طموحة لمضاعفة الدخل القومي، وبناء صرح صناعي ضخم، والتوسع في الخدمات بكل أنواعها. لقد نجحت مصر الناصرية في تحطيم اسطورة قدر مصر الزراعي، واستطاعت في السنوات العشر الأولى من الثورة مضاعفة الانتاج الصناعي مرتين. فقد ارتفعت الأرقام القياسية للانتاج في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر من ١٠٠ سنة ١٩٥٢، إلى ٣٨٣ في سنة ١٩٦٠. وارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٣٥٠ ألفاً إلى ١,٢ مليون. وزاد نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٩ إلى ٢٢ بالمئة بين أوائل الخمسينيات وبدء السبعينيات. وزاد انتاج الكهرباء بنحو ٨٠٠ بالمئة. هذه القفزات الهائلة في تصنيع مصر ما كان لها أن تتم بهذا الحجم وبهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها لقطاع عام. فكأن حركة التأميمات الواسعة كان أحد أغراضها توظيف فائض القيمة لمصلحة معركة التنمية، التي استفادت منها الطبقات العاملة في المقام الأول.

٢ ـ اعادة توزيع السلطة

إذا كان احتكار الثروة القومية قبل ثورة يوليو/ تموز مرتبطاً باحتكار السلطة السياسية، فقد كان منطقياً أن تتلازم إعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدتها بإعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها. وقد توّجت قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية والميثاق والدستور هذا التلازم. فجرى النص دستورياً والممارسة عملياً على تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابي، وكل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين، كما جرى اشتراك العمال في مجالس إدارة الشركات التي يعملون بها من خلال ممثلين يجري انتخابهم. وقد كانت هذه الاجراءات خطوة عملاقة في تأكيد الترابط العضوي بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية. لقد وعت الثورة أن القاعدة العريضة المستفيدة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية لا بد من أن تكون في موقع سياسي يسمح لها بالاحتفاظ والدفاع عن مكاسبها.

إن قضية المشاركة السياسية الشعبية في الثورة هي مسألة خلافية، فكثير من المراقبين، بما فيهم المتعاطفون مع الثورة، أخذوا عليها أنها لم تسمح بالقدر المطلوب من المشاركة السياسية الحقيقية لفئات الشعب المختلفة. وقد قيل في ذلك أن القيادة (الكارزمية) العملاقة للزعيم جمال عبد الناصر قد طغت على مسرح الأحداث وتوجيهها داخلياً وخارجياً، ومن ثم فإن المشاركة الشعبية قد ظلت هامشية مقتصرة على التأييد الحماسي من مقاعد المتفرجين، وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد كبير. ولكن بالقدر الذي سمحت فيه الثورة بالمشاركة السياسية، فقد أعطى العمال والفلاحون نصيب الأسد. ولا شك أن النص الصريح على حق العمال والفلاحين في نصف مقاعد المجالس المنتخبة قد أرسى

دعامة راسخة لممارسة هذه المشاركة في المستقبل، حتى وإن ظلت الممارسة رمزية وشكلية في حياة الزعيم الكبير.

٣ ـ إعادة توزيع فرص الحياة

إذا كانت الإجراءات التوزيعية التي سبقت الإشارة إليها قد انصبت على موضوعي الثروة المادية والسلطة السياسية، فإن إعادة توزيع الخدمات وتوسيع رقعتها كان يعني تعظيم فرص الحياة لأبناء الشرائح العريضة في المجتمع. وسنكتفي هنا بثلاثة جوانب مما أنجزته الثورة في مجال الخدمات الاجتماعية، وهي الثقافة والتعليم والصحة:

أ ـ في مجال الثقافة والتعليم

(١) إن الناصرية هي في جوهرها مشروع للنهضة الوطنية. وأي مشروع للنهضة يفترض بالضرورة الهيمنة الوطنية على المراكز الرئيسية لإصدار القرار في المجتمع، وهو ما يعني بعبارة أخرى الهيمنة الوطنية على مفاتيح العملية الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

والهيمنة الوطنية على مجال الثقافة ضرورة لا تقل أهمية وحيوية عن السيطرة على الاقتصاد الوطني، ذلك أنه لا توجد نهضة وطنية بدون ثقافة وطنية تسندها وتدعمها. فالثقافة الوطنية ضرورة لبناء عقل ووجدان الأمة وتحقيق ائتلافها حول مشروع النهضة، كما أنها ضرورة لبناء الشخصية الوطنية القادرة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

ومن هنا تجيء الأهمية الكبرى للدور الذي يلعبه التعليم والنظام التعليمي في بناء المشروع النهضوي. ذلك أن التعليم هو الذي يرسي

اللبنات الأساسية للثقافة الوطنية، هذا بالطبع بالإضافة إلى دور التعليم في بناء العقل الجمعي للأمة، وإسهامه في بناء النسق العلمي والتقاني (التكنولوجي) اللازم لعملية التنمية المستقلة.

كل هذا يعني أن هناك ارتباطاً عضوياً بين مشروع النهضة وإقامة نظام تعليمي وطني يضع الأساس الصلب لثقافة وطنية، وهذا هو درس تاريخ حركات النهضة في عالمنا، وفي التاريخ المصري، المعاصرين.

(٢) وقبل الثورة كان التعليم ـ حتى بعد الاستقلال السياسي (الشكلي) ـ خاضعاً للفلسفة نفسها التي وضعها المستشار الانكليزي دنلوب: ـ تعليم لأبناء الطبقات والفئات القادرة، وبالقدر الذي يحتاجه استمرار نظام تحالف كبار ملاك الأرض (الارستقراطية الزراعية) والبرجوازية المالية التجارية الجديدة في اطار التبعية الاستعمارية. وفضلاً عن ذلك كان النظام التعليمي يتسم بخاصيتين بارزتين: **أولاهما**، ضيق القاعدة بحيث لم يكن يستفيد من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة. والخاصة الثانية، هي التشتت والتناقض في البرامج والأهداف. فقد كانت هناك أنظمة عدة فرعية متوازية لا ترتبط بعضها ببعض، من ناحية، ولا ترتبط بأهداف قومية أو انتاجية واضحة، من ناحية أخرى. كان هناك نظام التعليم الديني (الكتاتيب، المعاهد الدينية، الأزهر)، ونظام أو نُظُم التعليم الأجنبي الخاص (فرنسي، انكليزي، ألماني)، ونظام التعليم العام الحكومي، ونظام التعليم العام الأهلي.

(٣) ثم جاءت الثورة لتحدث أكبر وأخطر تحوّل في تاريخ النظام التعليمي المصري، وخلال السنوات العشر الأولى للثورة أصبح هناك نظام قومي موّحد ومجاني، ومرتبط بالأهداف القومية والتنموية الشاملة،

من حيث المبدأ على الأقل. وحتى ما تبقى من نظام التعليم الخاص الأجنبي والأهلي أصبح يخضع لإشراف صارم من الدولة، ويلتزم بالمناهج التربوية القومية، وبخاصة في اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية. ومن حيث قاعدة النظام التعليمي وقنواته فقد جرى توسيعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر. فقد فتحت أبواب التعليم على مستوياته كافة لأبناء الشعب بالمجّان. وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في أوائل الخمسينيات إلى ٦ ملايين في أوائل السبعينيات، أي بزيادة نسبتها ٣٠٠ بالمئة. ولكي يصبح تعميم مجانية التعليم واقعاً فعلياً، وليس مجرد حق شكلي، قامت الثورة ببناء المدارس والمعاهد والجامعات على طول الأرض المصرية. وقد فتح كل ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية أمام أبناء العمال والفلاحين الذين عاشوا طويلاً على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية. وباختصار كان التعليم إحدى الآليات الفعالة، لا في تعظيم فرص الحياة فقط، وإنما أيضاً في تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة في فرص الحياة.

وبالتالي، لم تكن ديمقراطية التعليم بهذا المعنى مجرد استجابة من الثورة لمطلب هذه الطبقات الشعبية في العدالة الاجتماعية، بل كانت ضرورة سياسية واقتصادية وثقافية، في إطار مشروع النهضة الجديد الذي حملت لواءه ثورة تموز/ يوليو.

فعلى المستوى السياسي اقتضت تصفية السلطة السياسية القديمة القائمة على تحالف كبار الملاك الزراعيين والقصر الملكي والاحتلال الانكليزي إفساح المجال أمام القوى الشعبية الصاعدة لتلعب دورها في

الحياة السياسية، ولتملأ الفـراغ الناشيء عن انسحـاب وتصفية القـوى القديمة. وإذا كان الإصلاح الزراعي قد تكفّل بتصفية السلطة السياسية والاجتماعية لكبار الملاك الـزراعيين، فقـد كانت ديمقـراطية التعليم هي السبيـل الذي تمكّن من خـلاله أبنـاء الفقـراء من شعب مصر من تبـوؤ مكانهم في أجهزة الدولة والمجتمـع المدني عـلى حد سـواء، وهو مـا كان ضرورياً لاستمرار مسيرة الثورة نفسها.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد شكّلت ديمقراطية التعليم الأساس الصلب لعملية التنمية المستقلة، إذ اقتضى بناء الصناعـة الوطنيـة إعداد الآلاف من العمال والفنيين المهـرة والمهندسـين والعلميين. . . الـخ. كما أنه لم يكن من الممكن تطوير القطاع الزراعي بما صحبـه من إعادة بنـاء القرية المصرية والخروج إلى الصحـراء لزراعتهـا، وأخيراً، وليس آخـراً بنـاء السد العـالي بدون هـذه الأعداد المـتزايدة من الفنيـين والخبراء من خريجي الجامعات والمعاهد المصرية.

على أن الأمر لم يكن مجرد توفير الأعداد اللازمة من الخبراء والفنيين، ذلك أن عملية البناء الوطني المستقل بجانبيهـا التحديثي والاستقـلالي، كـانت تقتضي بالضرورة سيـادة مفـاهيم وأفكـار جـديـدة عـلى مستـوى المجتمـع ككل. أي أنها بعبـارة أخـرى كـانت تقتضي بنـاء ثقـة وطنيـة جديدة تكون هي الخط الأول للدفاع القومي من الداخل، باعتبـار أنها هي التي توحّد عقل ووجدان الأمة بكل فئاتها، خاصة تلك الفئات التي بقيت طويلاً على هامش حياة هذا الوطن اقتصاديـاً واجتماعيـاً وثقافيـاً. ولهـذا المعنى فقد كـانت ديمقراطيـة التعليم جـزءاً من اسـتراتيجبـة بنـاء الثقافة الـوطنية تلك الثقـافة التي شهـدت أفضل سنـوات ازدهارهـا في الستينيات وفي خضم معارك التحرر والبناء الوطنيين.

(٤) هـذا على المستـوى الوطني، أمـا على الصعيـد القومي وبفضـل استراتيجية التعليم الجـديدة. . وبـالتحديـد بفضل ديمقـراطية التعليم خرج الآلاف من خريجي الجامعات والمعـاهد المصريـة إلى مختلف أنحاء الـوطن العربي يسـاهمون في تعليم أبنـائه. . ويضعـون اللبنـات الأولى للجامعات العربية، ويساهمون في دعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في كل قطر عربي، كما خـرج الآلاف من الفنيين والمهنـدسين المصريـين للمساهمة الفاعلة في عمليات التشييد والبناء وإقامة الصنـاعات الـوليدة في مختلف أنحـاء الوطن العـربي. فضلاً عن استقبـال الآلاف من أبنـاء الأمة العربية لتلقي التعليم في مصر، على مختلف مستوياته.

ولكل ذلك جرى التأكيد على أن سيـادة الدولـة في مجال التعليم أمـر محتـوم في هذه المـرحلة من مراحـل نضالنـا الوطني والقـومي كشـأنها في السيادة على مجالات الدفاع والأمن القومي.

(٥) ولقد كان من الطبيعي في ظل هـذا التحول الـديمقراطي الهـائل للنظام التعليمي أن تزدهر الثقافة الوطنية بصورة غير مسبوقـة، فشهدت سنوات الستينيات نهضة ثقافيـة ما زال إشعـاعها يضيء الـطريق الثقافي المصري إلى يـومنا هـذا. ولقـد جـاءت هـذه النهضـة ثمـرة لاتجـاهـين مختلفين، وإن كانا متكاملين في الحركة الثقافية في مصر: الاتجاه الأول، هـو الانفتاح عـلى ثقافـات العالم كله من خـلال حركـة واسعـة للترجمـة شملت فنـون وآداب وعلوم العصر. الاتجاه الثـاني، هو احيـاء الـتراث القومي بكل جوانبه الدينية والفلسفية والعلمية والفنية.

وكانت المحصلة النهائية لتلاقي هذين الاتجاهين هي تفجّر أهم حركة إبـداعية فكـرية وفنيـة في تـاريخنـا المعـاصر. فشهـد المسرح المصري في الستينيـات أمجد سنـواته كلهـا، كما بـدأت في الوقت نفسـه أهم حركـة

لإحياء الفنون الشعبية المصرية. . حركة ساهمت بصورة ايجابية في اذكاء روح العزّة الوطنية والانتماء إلى الجماهير الكادحة البسيطة. وتمّ كل هذا في اطار ديمقراطي شعبي وضع الثقافة بكل صورها. . الكتاب. . المسرح. . السينما في متناول الجميع.

(٦) ولعل محاولة إصلاح الأزهر كانت أهم تجسيد لتلك السياسة الجديدة القائمة على التزاوج بين علوم العصر وتراث الأمة، فدخلت العلوم الحديثة إلى الجامعة الأزهرية تحقيقاً لحلم مفكري عصر النهضة الأولى وعلى رأسهم الامام محمد عبده، ومن أجل وضع حد لازدواجية العقل والثقافة في مصر، تلك الازدواجية التي عاناها المجتمع المصري وثقافته طوال القرنين الماضيين.

ب ـ في مجال الصحة

تحسّنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء كمّاً وكيفاً بشكل محسوس في المدة ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٥. فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصري يومياً من ٢٣٠٠ إلى ٢٦٠٠، وزادت نسبة البروتين من ٣٥ غراماً إلى ٥٠ غراماً. في هذا الصدد وصلت تغذية الفرد المصري إلى المستوى العالمي المقبول، طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعية الدولية. كما تحسّنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية. فقد تزايد عدد الأطباء ثلاثة أمثال (من ٥٠٠٠ طبيب عام ١٩٥٢ إلى ١٨٠٠٠ طبيب سنة ١٩٧٠، أي بنسبة ٣٧٥ بالمئة). وأصبح معدل السكان لكل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعدما كان ٤٣٠٠ شخص. وانعكس كل ذلك في معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين؛ فقد انخفض المعدل الأول من ١٨ بالألف سنة ١٩٥٢ إلى ١٣ بالألف سنة ١٩٧٠، وانخفض معدل

وفيات الأطفال (وهو أكثر المؤشرات حساسية لمستوى الرفاه الاجتماعي) من ١٥٠ إلى ١٢٠ في الألف. وارتفع المتوسط العمري من ٤٢ سنة إلى ٥٣ سنة بين التاريخين نفسيهما.

٤ ـ مسألة المرأة

لا شك أن أحد المحكات الأصلية لعمق التغيير الاجتماعي في أيّ من بلدان العالم الثالث هو حجم ونوعية الانجاز في ميدان تحرير المرأة. وهنا نجد أن المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو قد أحدث تحولات عميقة في وضع المرأة، ومن خلال ذلك أثر تأثيراً جذرياً في الأسرة المصرية والبناء الاجتماعي بأكمله.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن دستور ١٩٥٦ قد نصّ على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، وهو ما يعدّ، في وقتها، بمثابة «ثورة مصغرة»، حيث انطوى على نسف تقاليد وممارسات لم تتغير كثيراً منذ ثلاثة عشر قرناً. ففي الانتخابات التي تلت صدور الدستور بسنة واحدة (١٩٥٧) رشّح عدد من النساء أنفسهن في دوائر انتخابية، وفاز معظمهن. وأصبح في أول مجلس نيابي بعد الثورة، ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية المصرية والعربية، خمس نائبات. وقد استمر ترشيحهن، وانتخابهن، وتمثيلهن في كل المجالس النيابية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ.

كانت الثورة حريصة على دفع قضية المرأة إلى أقصى ما تسمح به معطيات المجتمع وتقاليده. وحينما صدر الميثاق سنة ١٩٦٢، عبر عن هذا الحرص بمنتهى الوضوح. إن الثورة لم تعتبر منح المرأة حقوقها السياسية هو نهاية المطاف، فجاء النص في الميثاق على «ضرورة اسقاط بقايا الأغلال التي تعوق حركة المرأة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية في صنع

الحياة». ويعد صدور الميثاق بأسابيع عدة ترجمت القيادة الناصرية هذا الحرص ترجمة عملية بتعيين امرأة في منصب وزاري لأول مرة في تاريخ مصر.

لقد كانت الثورة واعية، منذ البدء، أن الحقوق السياسية للمرأة - وغيرها من فئات المجتمع - دون تعليم أو استقلال اقتصادي تظل محدودة الأثر في إعطاء الحرية مضمونها الحقيقي. لذلك كان التعليم من أهم المبادىء التي حاولت الثورة إحداث تغيير نوعي وتوسيع كمّي فيها، كما سبقت الإشارة. لقد ورثت الثورة مجتمعاً تزيد نسبة الأميّة فيه على ٨٠ بالمئة، وترتفع بين النساء إلى أكثر من ٩٠ بالمئة، لذلك كان للقفزات النوعية والكمية في مجال التعليم أثرها الواضح في تعليم الإناث. فارتفعت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن من أقل من ٤ بالمئة في تعداد ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٠ بالمئة في نهاية الستينيات، وارتفع عدد من يحملن الشهادات بين النساء من ١ بالمئة إلى حوالى ٤ بالمئة - أي بزيادة أربعة أمثال بين التاريخين. وفي التعليم الجامعي - على سبيل المثال - ارتفع عدد الطالبات من أربعة آلاف طالبة سنة ١٩٥٣ إلى خمسين ألف طالبة عام ١٩٧١، أي أكثر من اثني عشر مثلاً في أقل من عقدين من الزمان. حتى فروع التعليم الجامعي التي كانت تعتبر «ذكورية» في طبيعتها، اقتحمتها المرأة بعد الثورة، فزاد عددهن في كليات الهندسة من ١١ طالبة عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٨٠ طالبة عام ١٩٧٠ - أي بزيادة ٢٥٠٠٠ بالمئة، وارتفع عددهن من ٧٣٠ طالبة في الكليات الطبية إلى ٧٥٠٠ طالبة - أي بزيادة قدرها ١٠١٨ بالمئة خلال الفترة نفسها.

ولم يكن لهذا التوسع الهائل في تعليم الإناث أن يحدث لولا مجانية

التعليم من ناحية ومبدأ تكافؤ الفرص من ناحية ثانية. لقد ظل تعليم الإناث إلى قيام الثورة محصوراً في أفراد الطبقة الارستقراطية.

وبإحقاق المساواة السياسية، وإفساح مجال التعليم واسعاً أمام المرأة المصرية، كان لا بد من أن يظهر تأثير ذلك في فرصها الاقتصادية. وبداية، كانت منجزات الثورة في تقليص حجم الاستغلال بتصفية «الإقطاع» و«البرجوازية الكبيرة» دفعة هائلة، وإن تكن غير مباشرة في تحرير المرأة المصرية. فما كان يقع من استغلال في مصر لم يكن يميز بين الرجال والنساء. لقد كانت المرأة مستغلة استغلالاً مركباً. بواسطة الطبقة المتسلطة على الجميع من ناحية، وبواسطة الرجال (آباء، وأزواج، وإخوة) من ناحية ثانية. لذلك كان تقليص استغلال الطبقة المتسلطة على المجتمع عموماً يمثل إزالة إحدى شريحتي استغلال المرأة. ولكن ثورة تموز/ يوليو لم تكتف بذلك العدل النسبي غير المباشر، وخطت خطوات مباشرة في تكريس مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء، وذلك من خلال قوانين العمل. فقد نصّ القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صراحةً على أنه «لا تفرقة» بين الرجل والمرأة. وفي المواد ١٣٣ إلى ١٣٩ من القانون نفسه ما ينطوي صراحةً على الاعتراف بحق المرأة المزدوج في العمل وفي الأمومة. ويرعى القانون هذا الحق، الذي هو في الوقت نفسه وظيفة اجتماعية، بالنص على منح المرأة العاملة إجازة «ولادة» لمدة شهر بمرتب كامل إذا كانت تعمل في الدولة، وإجازة بأجر قدره ٧٠ بالمئة من أجرها الأصلي لمدة خمسين يوماً إذا كانت تعمل في القطاع الخاص.

ونتيجة كل هذه التسهيلات، تزايد دخول النساء المصريات إلى سوق العمل في الحكومة والقطاعين العام والخاص بعد قيام الثورة.

وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن نسبة العاملات بأجر خارج المنزل، قد ارتفعت من أقل من ٣ بالمئة من إجمالي القوى العاملة قبل الثورة مباشرة إلى ٦,٥ بالمئة سنة ١٩٦٠، إلى ٩,٢ بالمئة سنة ١٩٧٦. إن هذه النسبة قد تضاعفت ثلاثة أمثال ما كانت عليه عشية قيام الثورة. وجدير بالذكر هنا أن عمليات التنمية الهائلة التي أحدثتها الثورة، خصوصاً في مجال التصنيع قد ظهر أثرها في زيادة الطلب على الأيدي العاملة النسائية. ففي تعداد ١٩٤٧ لم تتعد نسبة النساء في الصناعة ٠,٦ بالمئة، ولكنها ارتفعت إلى ٣,٥ بالمئة سنة ١٩٦١، ثم قفزت إلى ٤ بالمئة مع نهاية الستينيات، أي أن هذه النسبة تضاعفت ٢٢ مرة في السنوات الثماني عشرة الأولى للثورة.

وتبقى في الختام «شهادة» حيّة لأستاذنا د. محمد عمارة، حيث يتوجه، أولاً، بنداء إلى علماء الاجتماع العرب بأن تكون دراستهم لفكرنا وواقعنا مماثلة لجامعي المأثورات الشعبية ودارسي الفلكلور الشعبي: أي القراءة المباشرة للواقع، دون الوقوف عند قراءة الخطاب السياسي والكتب والتقارير، بل ولا حتى الاحصاءات والاستمارات على الطريقة الأمريكية.

ويضيف إلى ذلك أننا «لن نستطيع أن ندرك أبعاد المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو والتغيير الاجتماعي الذي أحدثه هذا المشروع دون القراءة المباشرة للواقع الذي كان قائماً قبل الثورة، والتغييرات التي حدثت في هذا الواقع.

لقد عشت حياة القرية المصرية ـ والريف هو أغلب واقعنا الاجتماعي ـ وأنا أتمنى على علماء اجتماعنا أن يقدموا لنا الحقائق عن عدد من المسائل، منها مثلاً: كم منزلاً في القرية المصرية كان يُضاء؟ لقد كان الفلاح المصري لا يعرف إلا «لمبة» صفيح شريط قطن ـ دون زجاجة ـ يضيئها ساعة حتى يتناول عشاءه وحتى يطعم مواشيه.. أما الذين كانوا يضيئون لمبة عاز نمرة (٥) أو نمرة (١٠) فهم قلّة نادرة مترفة! ـ كم

منزلاً في الريف كان يدخله الصابون؟! ـ لقد كان الصابون لا يدخل أغلبية بيوت الفلاحين إلا في جهاز العرس، ومرة واحدة في العمر!

ـ كم فلاحاً كان يعرف الدواء؟ ويعرف الطريق إلى الطبيب؟

ـ كم من أبناء القرية كان «يفك الخط» ويعرف القراءة والكتابة؟

ـ ما هو نوع القماش الذي كان يرتديه الفلاح المصري؟ لقد كان هناك قماش يسمى «البيسة» قماش أزرق ذو لون كئيب. . يرتدي الفلاح منه قميصاً، ويظل على جسده حتى يتآكل من العرق! أما قماش «العبك» فكان يرفأ لحاجته ـ وهو شبه أبيض ـ إلى الغسيل!

وقس على ذلك الكثير من معالم الواقع الاجتماعي الذي عاشه الفلاح المصري والذي غيّره المشروع الاجتماعي لثورة تموز/ يوليو.

أردت فقط ضرب أمثلة، أتمنى أن تغري علماء الاجتماع بنهج هذا السبيل لدراسة واقعنا الاجتماعي، فذلك هو السبيل الذي يقودنا إلى نتائج صدق المأثورات الشعبية والفلكلور لدى دارسيها». انتهت الشهادة!

القسم الرابع

قضايا القومية العربية

تـوضح خـبرات التطور السيـاسي والاقتصادي والاجتـماعي والثقـافي الحديثة، أن كل «قومية» تسعى الى أن تتجسد في «كيـان سياسي» محـدد هو «الدولة». وقد يتحقق هذا الكيان السياسي في بعض الأحيان، وقـد لا يتحقق في أحيان أخرى، لكن كل قومية تبحث عن كيانها السياسي، أي تبحث عن دولتها الخاصة بها.

من الملاحظ أن حصول الاقطار العربية على «الاستقـلال»، لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة»، لأن فرض «التجزئة» على الوطن العـربي، الذي اقـترن بتعدد قـوى الاستعمار وتنـوع أساليبهـا في العنف والسيطرة، قـد انتهى الى تحويل النضال القومي العام الى نضال قـطري ضيق الأفق في غالبية الأحـوال. وكان الأكـثر خطورة من ذلـك أن «طبقة الأعيـان» أو الـبرجوازيـة التقليديـة الكبيرة، التي تصـدّت لقيادة «الكفـاح» من أجل الاستقلال السياسي، قد تعاونت مع الاستعمار الغـربي في سبيل الحفـاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة. وكان همها في «الكفاح» أن تحل محل

الحكم الأجنبي، وتنشيء دولة مركزية تؤمن مصالحها، بحيث «تنحصر سرقة الأمة في أبناء الأمة» - على حد تعبير فانون - لا أن تبدل في طبيعة الحكم، ولا أن تؤسس نظام جدي يكفل الحرية والمساواة للشعب ويمكّن المجتمع من مواجهة التحديات التاريخية التي تعصف به، وفي مقدمتها قوى التجزئة.

وقد استمرت سيطرة الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى، في جميع الأقطار العربية، حتى مطلع الخمسينيات، عندما تمكّنت عناصر الطبقة المتوسطة الوطنية من الوصول الى السلطة، عن طريق الانقلابات العسكرية والأحزاب العقائدية والثورة ضد الاستعمار في بعض الأقطار العربية.

والمهم هنا أن نلاحظ أن مجموعات العسكريين الأحرار الذين شاركوا في معارك فلسطين وخصوصاً من السوريين والعراقيين والمصريين، قد استخلصوا من مشاركتهم في تلك المعارك - ومن تعبيرات جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة - ليس فقط أن «المعركة الحقيقية تكمن في عواصم الوطن وليس على حدوده»، وهي التي أوجبت توجههم ناحية الاستيلاء على السلطة ورفع شعارات قطرية في البداية، وإنما أيضاً أن «المنطقة واحدة وأحوالها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحد، والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة»، وهو ما فرض على حركتهم نوعاً من الارتباط بقضايا الأمة العربية في مجموعها، ودرجة أو أخرى من التفاعل مع مطلب الوحدة العربية، في هذا الاتجاه أو ذاك، مع هذه القوة أو تلك.

ومع ما تقدم، فإن قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر، نقل التحديات التي تنطوي عليها القومية العربية الى مستويات

مختلفة تماماً من حيث الجدية والخطورة، سواء على مستوى النظام الاقليمي العربي، أو على مستوى النظام الدولي العام. ومن جملة هذه التحديات الجدية والخطيرة، إقدام قيادة الثورة العربية التي جسّدها عبد الناصر، على تغيير خريطة المنطقة العربية، ضد مخطط التجزئة الاستعمارية، كما تمثّل في السعي من أجل الوحدة العربية، وكما تحقق بالفعل يوم ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨ الذي شهد الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، ودشّن بالتالي فجر الوحدة، وفتح الباب في الوقت نفسه على صراعات مصيرية حاسمة.

وبهذا المعنى فإن قيام دولة الوحدة كان ينطوي على «معركة» من أضخم المعارك التي خاضتها الأمة العربية على الطريق الطويل لنضالها من أجل حريتها وتقدمها ووحدتها الشاملة. ولذلك فسنخصص الفصل الثامن، لمتابعة دور جمال عبد الناصر وثورة تموز/ يوليو في بلورة مبدأ الشرعية القومية، الذي أصبح حدّاً، وأحياناً قيداً، أو سدّاً أمام محاولات الخروج على مقتضيات المصالح القومية، كمدخل لاستعراض هذه المعركة التاريخية أو: معركة الوحدة، في الفصل التاسع، ثم يخصص الفصل العاشر لتحليل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

الفصل الثامن

الشرعية القومية

واجهت «القومية العربية»، وما تزال تواجه، حرباً سياسية وعقائدية ونفسية، كان من شأن أية قومية أخرى تتعرض لحرب مشابهة لها، أن تعلن انسحابها من أرض المعركة. وكانت هذه الحرب السياسية والعقائدية والنفسية تقوم على جملة فرضيات، فهناك من يذهب ابتداء الى عدم توفر أركان الظاهرة القومية في الشعوب التي تقطن المنطقة العربية، ويؤسس على ذلك رفضه هدف الوحدة العربية. وهناك من انطلق من أن القومية العربية لا تعدو أن تكون فكرة مجردة ليس لها ما يقابلها في الواقع المادي العربي، وبالتالي خلص الى أن الوحدة العربية مستحيلة، وأن القومية العربية حركة عاطفية لا أساس لها في الواقع العربي، وانها تدعو الى قيام وحدة عربية تحقق خارج التاريخ، أو أن هذه الوحدة تناهض حركة التاريخ.

غير أن هناك نوعاً آخر من الهموم، تعرضت له القومية العربية، وما تزال، ينبني على الخلط بين القومية، من ناحية، والوحدة، من الناحية

الأخرى. فقد اعتبر البعض أن عدم وجود الوحدة العربية هو دليل على أن العرب ليسوا أمة واحدة. وهكذا بدا دعاة القومية والوحدة العربية وكأنهم أمام مأزق غريب، فقد كانوا مطالبين بالتخلي عن هدف الوحدة العربية لعدم وجود أمة عربية واحدة، وهم مطالبون وفقاً لهذه الحجة الجديدة بالتخلي عن اعتقادهم في وجود أمة عربية واحدة، لأن هذه الأمة «المزعومة» لم تحقق وحدتها السياسية.

ولكن الأكثر أهمية من كل ما تقدم، إنما يتمثل في مجموعة الدعاوى التي تذهب الى أن حركة القومية العربية لم تكن إلا إخفاقاً، فليست الوحدة هي الهدف الوحيد لهذه الحركة، على الرغم من أنها تحتل منها موقعاً مهماً بالطبع. فبغض النظر عن الانتكاسات التي أصابت الحركة القومية منذ منتصف الستينيات، فإن أحداً لا ينبغي أن ينكر دورها الرائد في مقاومة الاستعمار والمساهمة في وضع الأصول الأولى لنظام دولي جديد، فضلاً عن دورها في تفجير احتمالات الثورة العربية، والتأكيد على وحدة قوى الثورة، على مستويات الأقطار والقارات والعالم، في مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمي، الموحّد على هذه المستويات، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا أهمية أن نتبين هذه «المعركة الشاملة» في اطارها العالمي الواسع، وهو ما يقتضي دراسة وتحليل متغيرات البيئة الخارجية ومدى انعكاسها على حركة القومية العربية، وعلاقة التأثير والتأثر بين الطرفين، وهو ما يفضي بنا الى الإطار الإقليمي والقومي، لنتبين معالم «النظام العربي الجديد» الذي جسّد صعود القومية العربية وثورتها، والتحديات التي واجهها ذلك النظام والمعارك التي خاض غمارها، حتى تبلور في النهاية «مبدأ الشرعية القومية».

ولنبدأ باستعراض «حالة الجماهير العربية» في ظل ثورة تموز/ يوليو، ومن ثم ننتقل الى ذور قيادة الثورة في تجسيد «الهوية القومية»، وأخيراً، نحدّد أهم ملامح «النظام العربي» في تلك المرحلة.

أولاً : جمال عبد الناصر والجماهير العربية

لقد نشأت علاقة فريدة، بكل معنى الكلمة، بين جمال عبد الناصر والجماهير العربية، فقد كانت هذه العلاقة تتخطى أية «حدود سياسية»، وتتجاوز أية «سلطات حاكمة» في أي قطر عربي من المحيط الى الخليج.

فقد أصبح جمال عبد الناصر، بحد ذاته، مصدراً للشرعية في السياسة العربية، وامتد تأثير قيادته الكاريزمية «عبر الحدود» القطرية. واذا كان التأثير الأساسي لنمط القيادة الكاريزمية يتركز في النطاق الوطني الداخلي، حيث يتحول رئيس الدولة أو سكرتير الحزب الى قيادة كاريزمية، فإن الجديد الذي طرحته ثورة تموز/ يوليو، ضمن ما طرحت، هو أن هذه الفكرة ذاتها أصبح لها وجود في ظل قيادة جمال عبد الناصر الكاريزمية «الوطنية» خارج حدود «القطر المصري». وهكذا أصبح الحديث ممكناً عن قيادة كاريزمية «عبر الأوطان»، وربما في بعض الأحيان ـ وبخاصة كما جسّدتها علاقة جمال عبدالناصر بالجماهير العربية ـ قيادة «فوق الأوطان»، لها قدرة التأثير والتوجيه في الأقطار المجاورة، بغض النظر عن السلطات الرسمية الحاكمة في هذه الأقطار، وأحياناً «ضدها» على طول الخط. وفي واقع الأمر، فإن فكرة القيادة الكاريزمية «فوق الأوطان»، إنما تعبّر في جوهرها ليس عن دور قائد فرد، بقدر ما تعبّر عن دور أمة أو دور دولة. ومن هذا المنطلق يأتي الحديث عن دور الدولة القائد، لأن هذا النوع من الدول تتفاعل في تحديد هويته وأدواره

خصائص القائد الفرد ـ من ناحية، وامكانات وقدرات الدولة التي ينتمي اليها ـ من ناحية ثانية. ولقد سبقت الإشارة الى تعبير جمال عبد الناصر عن هذا المعنى الذي يتفاعل فيه دور القائد مع امكانات وقدرات الدولة وحقائق الممارسة الفعلية، لتخلق هذه القيادة الكاريزمية بمعناها الواسع بقوله: «ويضاعف من قيمة المكتسبات الهائلة في ضمير الشعب المصري، أن تجربته التاريخية كانت على مر العصور أوسع من مصلحته الذاتية، وأكبر من حدوده السياسية وذلك بحكم انتمائه العضوي الى أمة عربية تعيش في قلب العالم جغرافياً وحضارياً».

ومع ذلك تنبغي الإشارة، بداية، الى أن علاقة جمال عبد الناصر بالجماهير العربية كانت تعتبر في آن معاً نقطة القوة الرئيسية في التجربة الناصرية، ونقطة الضعف الرئيسية كذلك، فعن طريق الخطاب الناصري الحار والشخصي والموسع، وعن طريق «الرمز الناصري» و«الوعد الناصري» و«البرهان الناصري»، وعن طريق المبادرات والإنجازات، إقليمياً وقومياً ودولياً، بلغت العلاقة بين جمال عبد الناصر والجماهير درجة من المتانة والفعالية جعلتها قوة محرّكة للأحداث ومؤسّسة بذاتها، لا تمرّ بحاكم، ويحسب لها كل حاكم ألف حساب، وكأنها بالنفس الشعبي الذي فيها، وبالالتزام المتبادل بين جمال عبد الناصر والمواطن العربي البسيط طراز خاص من العلاقة، قد تصحّ تسميته بالديمقراطية غير المؤسسية. والدليل الأبرز عليها عدم تنصّل الواحد من الآخر في الهزائم والنكسات، وخيار البقاء معاً في المركب نفسه، في كل الظروف، وحتى آخر الدرب، بما يشبه التعاقد الحر الذي هو جوهر الديمقراطية.

لكن هذه العلاقة من جهة ثانية ربما كانت أخطر ما واجه التراث الديمقراطي الناشىء في البلدان العربية، إذ كانت فاصلاً فيه، أكثر مما

كانت واصلاً، وعقّدت إشكالية السؤال الملحّ في حياتنا العربية: كيف يمكن أن يصل في الوطن العربي فرد الى الحكم أو جماعة أو حزب ثم يقبل مختاراً بالتعددية داخل الحياة السياسية؟ وهذا السؤال ليس خاصاً بجمال عبد الناصر، وإنما بالكثيرين غيره أيضاً، ويكاد يكون في حياتنا العربية المعاصرة القضية السياسية الجوهرية.

إن الانجاز الأول من انجازات جمال عبد الناصر هو تسييس الجماهير العربية.

فالحركات السياسية، والمفكرون الثوريون بذروا من غير شك بذرة وعي سياسي في الشعب. لكن هذا الشعب لم يتعرف بشكل واسع على السياسة، ولم يساهم فيها كما ساهم إبان المرحلة الناصرية، فقد أصبحت لدى المواطن في أي بلد عربي فكرة عمّا هي الأهداف العامة لأمته، وما هو الاستعمار، وما هي الرجعية، ومن هم الأصدقاء، ومن هم الأعداء.

صحيح أن الناصرية لم تعط الشعب الثقافة السياسية الكاملة، غير أن الناصرية مع ذلك هي التي أوصلت الى الجماهير مفاهيم ومنطلقات ومواقف لم تكن قد وصلتها من ذي قبل، والفكر السياسي عند الرجل العادي يختلف عن جمال عبد الناصر عمّا كان عليه قبله، والاختلاف ليس كمياً فحسب، بل نوعياً.

وبهذا يمكن القول إن زعامة جمال عبد الناصر كانت زعامة معلمة، وإن الإعلام على الطريقة الناصرية، اذا أخطأ في بعض المواضع، فإنه أدى خدمة في تسييس الجماهير وإنهاضها للمساهمة في عملية التصدّي للاستعمار والعمل من أجل الوحدة.

والانجاز الثاني من انجازات جمال عبد الناصر، وهو متصل بالأول، هو إشعار الشعب العربي في كل أقطاره بأن له قضية مستقلة عن قضية الحكّام والطبقات المميزة، وقد قسم جمال عبد الناصر العرب عربين: فالمظلومون والمسحوقون في جانب، وأصحاب الامتيازات في جانب آخر. وهذا الحس باستقلالية مصالح الجماهير عن مصالح سواها أوجده جمال عبد الناصر الى حد بعيد.

والانجاز الثالث من انجازات جمال عبد الناصر يتمثّل في مساهمته الكبرى في إخراج الحركة الوطنية من حدود الأقطار الى حدود الوطن العربي ككل، ومساهمته كذلك في اخراج حركة التحرر العربي، من الإطار القومي الخاص الى الاطار العالمي. معه أحسّت الجماهير العربية للمرة الأولى في العصر الحديث أن مصير العالم كله، لا مصيرها وحدها، يمرّ الى حد ما بالمعارك التي تخوضها في الوطن العربي، وأن طريق الانسانية كلها يتأثر بالمصير العربي.

أما الانجاز الرابع فيتلخص في أنه عند ظهور جمال عبد الناصر، كانت قد بدأت تتكون في الحياة العربية المعاصرة مرحلة جديدة هي مرحلة ردّ الاعتبار الى التاريخ العربي الواحد، واستعادة قومية التاريخ العربي المشترك. قبل هذه المرحلة كان هناك تاريخ مغربي، وتاريخ مشرقي، تاريخ مصري، وتاريخ عراقي، وتاريخ يمني... الخ.

لم يكن هنالك في الفترة السابقة شيء تصح تسميته التاريخ العربي الواحد بمعنى الترابط والتفاعل بين أحداث الحياة العربية، بمعنى أن ما يجري في الجزء تعرفه وتتأثر به الأجزاء الأخرى، بمعنى أن كل جزء يشارك في مسيرة الكل.

إن قيادة جمال عبد الناصر، جاءت مع استعادة التاريخ العربي لوحدته الضائعة، وبقدر ما عاون في الولادة الجديدة لهذا التاريخ، من خلال علاقته المتميزة بالجماهير، كان جمال عبد الناصر، وكانت الناصرية، ظاهرة متقدمة في الوطن العربي.

ولا يمكن فهم الدور المتميز للناصرية في هذا المجال إلا بدراسة تفاعل شخصية جمال عبد الناصر، ومقومات القيادة فيه، مع وزن مصر العربي والدولي، وامكانياتها البشرية والمادية الضخمة، وموقعها المتوسط بين الأقطار العربية، وتعمق التزامها بالقضية العربية بعد حرب ١٩٤٨، وضخامة مشاكلها الاجتماعية، ثم الوحدة الحضارية المتكوّنة فيها عبر التاريخ وانسجام مجتمعها وقِدَم وجود الدولة فيها. كل ذلك جعل مصر منذ زمن بعيد وقبل ظهور «جمال عبد الناصر» القطر العربي الذي تهيئه ظروفه الموضوعية للعب دور قيادي في المحيط العربي.

ولولا بعض السلبيات في القيادة الناصرية لكانت أكثر نجاحاً في تعبئة القوى العربية وراءها من كل نجاحها في ذلك. وتكفي هنا إشارة واحدة: فعندما وقع الانفصال في سوريا، كان من ضمن المفارقات العديدة التي ذخر بها أن رئيس «جمهورية الانفصال» هو نفسه رئيس الاتحاد القومي في دمشق، السيد مأمون الكزبري!

وفضلاً عمّا تقدم، فقد كان موقف جمال عبد الناصر على درجة عالية من التفهم لروح الجماهير، بما فيها نفسية الجماعات ذات التكوين العنصري أو الطائفي الخاص. فها هنا، مع هذه المجموعات أبرز الشواهد على عبقريته القيادية. إن نظرة جمال عبد الناصر الى النزاعات العربية ذات الطابع الطائفي والسلالي كانت من أبرز مظاهر أمانته

للمنطلق القومي وللقيم الانسانية وللحس العملي الواقعي في الوقت عينه.

كان في الأساس يعتبرها ظواهر تخلّف وحقولاً للتآمر الخارجي على الأمة. فالأمة المناهضة وحدها هي الأمة التي لا تنشأ فيها هذه النزاعات، وإذا نشأت فلا تتجاوز حدّاً معيناً من الحجم. وواجب الحكم القومي والطلائع المستنيرة هو عدم السماح - في أي حال - بأن تهدد هذه النزاعات الأمن القومي ونهج التطور العام باتجاه الأهداف الرئيسية للأمة. ولا يجوز مطلقاً تقديم المراعاة لحساسيات هذه الطائفة أو هذه السلالة على المصلحة القومية العليا. ولكن يمكن القول، مع ذلك، إن جمال عبد الناصر كان ضد التعسف في تطبيق مقولات الفكر المجرد في التعامل مع هذه النزاعات.

ثانياً: قضية الهوية القومية

إن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ بداهة. وإنما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية - على حد تعبير جمال عبد الناصر - لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها. إن هذه المرحلة من النضال هي أخطر المراحل في تجارب الأمم. إنها النقطة التي انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشّر بالأمل في نتائج باهرة، ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجي، وتوهمت خطأ أن أهدافها الثورية تحققت، ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير، ناسيةً أن عناصر الاستغلال الداخلي متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجي، فإن

الصلة بينهـا والتعاون تفـرضهما ظـروف تبادل المنـافـع والمصـالـح عـلى حساب الجماهير.

مع مطلع الخمسينيـات بدأت قيـادة ثورة تمـوز/ يوليـو في مصر إدارة معركة عنيفـة من أجل تـأكيد «الهـوية القـومية العـربية» ووعي الانتـماء «القومي العربي» وتغليبه على غـيره من الانتماءات والـولاءات، الأضيق والأوسع، التي كانت تتردد على الساحة العربية.

ويمكن القول إنه منذ مطلع القـرن العشرين، كانت فكـرة «القوميـة العربية» لا تزال مشروعاً. إذ كانت الخيارات الأساسية المـطروحة أمـام الـوطن العربي ثـلاثة: أولهـا، فكرة الخـلافة أو الجـامعـة الاسـلاميـة. وثـانيها، فكـرة العروبـة أو الجامعـة العربيـة. وثالثهـا، فكرة الـوطنيـة المستقلة لكـل بلد من البلدان على حـدة. ولم يبتّ في الصراع بين هـذه الاختيارات بتحديد بديـل منها بشكـل نهائي حتى مقدم الخمسينيـات. ومعنى ذلك أن فكرة «القـومية العـربية» كـانت مطروحـة ضمن بدائـل أخرى وكانت، كما سبقت الاشارة، لا تزال مشروعاً.

وفي تلك الآونة كانت «مدرسة البعث» قد أخذت في طرح «أولويـة» فكرة «القومية العربية» على غيرها من الخيارات. ولكن المعركـة الحقيقية على هذا الطريق لم تبدأ الا مع ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر.

ولقد حسمت قيادة الثـورة اختيارهـا الاستراتيجي لصـالح «القـومية العربية» باعتبارها قاعدة بناء الشخصيـة المستقلة ودائرة تحقيق الـذات. ولقد كانت هـذه المعركـة هي في الوقت نفسـه معركـة لتأكيـد اختيارهـا الاستراتيجي لسياسة عدم الانحياز. وعن العلاقة بينهما قـال جمال عبـد الناصر: «إن تثبيت الاستقلال يحتاج الى تدعيم الاستقـلال السياسي والاقتصـادي.

إن الاستقلال شيء غير شبه الاستقلال، وان هناك محاولات اليوم في هذا العالم تحاول أن تجعل من بعض الدول المستقلة شبه مستقلة. إن نمو الشخصية وتكاملها لأي بلد مستقل عملية شاقة، وتحتاج الى جهد كبير. إننا دخلنا في هذه التجربة، فقد حصلنا على الاستقلال، ولكننا أردنا أن يكون هذا الاستقلال استقلالاً حقيقياً لا شبه استقلال. أردنا أن تنبثق سياستنا من بلدنا ومن إرادتنا، وكنا في الماضي نطيع الأوامر ونأخذ التوجيهات. ولكن الدول التي استعمرتنا والدول التي سيطرت علينا، والدول التي تريد أن تجعل مناطق للنفوذ ومناطق للتحكم، لا ترضى أن يكون استقلالنا استقلالاً كاملاً، لأنها تريد أن يكون لها السيطرة علينا، وتريد أيضاً أن يكون لها حق التحكّم فينا».

ومعنى ذلك إن سياسة عدم الانحياز هنا ليست إلا تعبيراً عن النفس والوجود المستقل لهذه المجموعة من الدول التي تسعى الى تحقيق ذاتها. ولو وجدت هذه الدول على الساحة الدولية ـ جدلاً ـ قبل الحرب العالمية الثانية وقبل هذه المرحلة من التكتل الدولي على طريق الحرب الباردة لاختارت لنفسها السياسة الاستقلالية نفسها، لوجود «عوامل موضوعية» هي التي تجعل الالتجاء الى هذه السياسة تعبيراً عن النفس.

لقد كانت الخمسينيات والستينيات مرحلة النضال من أجل تحقيق الاستقلال السياسي للأمة العربية، وهي مرحلة واجهت فيها الشعوب العربية «العدو الاستعماري» لا في صورة قوى استعمارية متعددة متوازية، شأن المواجهة مع الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية ـ أي مصر والعراق في مواجهة بريطانيا، وسوريا ولبنان في مواجهة فرنسا، وليبيا في مواجهة ايطاليا . . . الخ ـ بل في صورة «نظام استعماري عالمي» يشكّل كُلّاً لا يتجزأ، ويتمثّل في فكرة الأحلاف والقواعد العسكرية التي تشمل المنطقة بكافة دولها. كان العدو «واحداً» هو «نظام السيطرة والاستغلال العالمي» بقيادة الولايات المتحدة وبقاعدته في المنطقة

اسرائيل. وكان هذا العدو الواحد لا بد من مواجهته بقوة قومية واحدة أيضاً، وكان ذلك عصر تألق «القومية العربية» بآفاقها الثورية كما عبّر عنها جمال عبد الناصر ومدرسة البعث. . . الخ. . وهو عصر شهد في الوقت نفسه ابتداع مبدأ عدم الانحياز كسياسة خارجية عربية، وكمتغير جديد ذي صبغة ثورية أيضاً في مواجهة النظام الدولي القائم آنذاك، وفي مواجهة السيطرة الغربية بالذات.

ثالثاً: النظام العربي الجديد

على الرغم من تعدد ظروف وعوامل نشأة النظام العربي الجديد الذي أخذت ملامحه تتكامل في غمار الحرب العالمية الثانية، فإن عاملاً رئيسياً يشكّل أساس النظام العربي، وهو عنصر «القومية العربية». فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وأفرزت مفكرين وسياسيين، بعضهم اعتنقها، والبعض الآخر لم يستطع تجاهلها. وحين كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، وأصبح الاستقلال قريباً، كانت الفكرة القومية تياراً محسوساً ومحسوباً في المنطقة.

وعلى ذلك فإن النظام العربي ينفرد عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى في العالم بهذه الخاصية القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري، من ناحية، وفي حركة سياسية، من ناحية أخرى. وهي خاصية معنوية ونفسية لها نتائج سياسية مهمة. وتتمثل هذه الأهمية، في أن خاصية القومية العربية تجعل التفاعل بين أجزاء النظام ليس بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكنها تعطيه «قيمة رمزية» خاصة.

وفي ضوء الدراسات التي عمدت الى تحليل تطور «النظام العربي»،

يمكن القول إن هذا النظام يتميز بكثافة حجم ونوع التدخلات الآتية من «النظام الدولي» عموماً، ونظام القمة بصفة خاصة. وهذا أمر منطقي ومفهوم، بالنظر الى الموقع الجغرافي الاستراتيجي للنظام ككل، وللموقع الدقيق الذي احتلته اسرائيل كجسم نابع من نظام القمة الدولية. وبالنظر إلى أهمية المصالح الاقتصادية والسياسية للدول العظمى في المنطقة العربية كان من الطبيعي أن يحدث ويتكرر الاصطدام مع «الايديولوجية» التي تولّد الطاقة اللازمة لحركة النظام، وتوجّه قدرته على الصمود ومواجهة الأخطار الخارجية.

ولذلك تعتبر هذه الطاقة ـ بحجم تأثيراتها ـ إحدى السمات المميزة للنظام العربي، بل وتمثّل أحد الأهداف التي تسعى أطراف كثيرة في النظام الدولي الى اضعافها بشكل أو بآخر. وقد تجد هذه القوة الدافعة الظروف المواتية فتصبح الأداة الرئيسية نحو التحرير والتنمية والوحدة، أو تواجه صعوبات ناتجة من سيطرة اتجاهات أو قيادات انعزالية، إلا أنها في كل الأحوال تفرض على القيادات الحاكمة حدّاً أدنى من الالتزام بها. ويلاحظ في ظل أسوأ الظروف التي مرّ بها النظام، لم يتطاول عضو واحد من أعضاء النظام عليها أو يجاهر بعدم التزامه بها.

وكمتغير أساسي من متغيرات «النظام العربي» ترتبط «الفكرة القومية» السائدة أوثق الارتباط ببقية متغيرات النظام، تؤثر فيها وتتأثر بها. فالتدخلات الخارجية المكثفة تذكيها وتؤكد صلابة مقوماتها الأساسية. واذا وضعنا في الاعتبار ضعف الامكانات العربية، مقارنةً بامكانات أطراف التدخل الأجنبي، لأدركنا مدى الدور الذي تقوم به «الفكرة السائدة» ـ أي القومية العربية ـ لمنع الذوبان الكلي للنظام داخل شبكة التغلغل الخارجي، لأنها القوة التي تسند الأطراف العربية في مقاومة

التدخل، أو تمنعها من مسايرته الى حد الإضرار ببقية الأعضاء. وكما أنها تعوّض النقص في الامكانات الكلية المقارنة بامكانات نظام القمة الدولية، أو نظام القمة متعاوناً مع النظام الاسرائيلي التابع، فإنها تكتسب قوة مضاعفة مع كل زيادة في امكانات الدول العربية الكلية والمنفردة. وهذا كله يؤكد أهمية وضرورة «القومية العربية»، وأن هذه الفكرة، التي شهدت صعوداً هائلاً في الخمسينيات والستينيات، ما تزال تفرض جدارتها واستحقاقها. ولا شك أن هذه الجدارة وذلك الاستحقاق الذي نخلعه على كل من سياسة عدم الانحياز وفكرة القومية العربية، إنما يستتبع في الوقت نفسه تلازماً ضرورياً وطبيعياً بينهما؛ فالقومية العربية هي دائرة تحقيق الذات، وعدم الانحياز هو التعبير الخارجي عن الشخصية الدولية للأمة العربية.

وعلى أي حال، فإن هذا التوجه يوضح أن النظام العربي في ظل قيادة جمال عبد الناصر كان ـ ولا يزال ـ يشهد تناقضاً رئيسياً بين منطقين ومفهومين يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض في داخله: فهناك من ناحية، منطق النظام العربي أو الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام، والتي يترتب عليها مفهوم الشرعية القومية، ويرتبط بها عدد من القيم السياسية العربية المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية العربية، والأمن العربي، والوحدة العربية. وهناك من ناحية أخرى، منطق الدولة أو المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية، ويجد مصادره في الأوضاع الراهنة لأعضاء النظام، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، والتي جاءت الثروة النفطية لتكرّسها وتدعمها.

ويلاحظ مما تقدم أن نشأة النظام العربي قد ارتبطت بتحولات

جذرية في النظام العالمي، وخصوصاً أن معظم وحدات النظام العربي لم تكن قد حققت استقلالها، كما أنها شهدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، وهي الهزيمة التي عمّقت أزمة عدم الاستقرار في النظم العربية في مرحلة مبكّرة من مراحل تطور وحدات النظام، وأبرزت بوجه خاص دور العسكريين في الحياة السياسية. كذلك أفرزت هذه المرحلة قواعد للسلوك السياسي العربي، ما زال معمولاً بها حتى الآن، وفي مقدمتها الشرعية القومية للعمل السياسي، اذ استطاعت الفكرة القومية أن تفلت من محاولات الدول الاستعمارية القضاء عليها أو ترويضها في إطار جامعة الدول العربية، ومن تدعيم مبادىء السيادة القطرية ومن هزيمة فلسطين وبقيت قادرة على اكتساب التزام الحكومات العربية بها.. رغم أن أيّاً من القوى الكبرى لا ينظر بتشجيع الى حركة القومية العربية، وإلى بناء النظام العربي على أساس قومي.

ويمكن القول إن التاريخ العربي الحديث، وخاصة منذ صعود جمال عبد الناصر، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: **الأول**، هو نظام الشرق الأوسط، وقد حملت لواءه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكانت الدولة الأولى هي «المهندس الفعلي للنظام»، وبموجبه كان على الأقطار العربية أن تتحالف مع كل من ايران وتركيا وباكستان واسرائيل نفسها كما مع دول الغرب الكبرى. أما **الثاني**، فهو النظام العربي، وهو لا يتحدد بكونه مجرد «وحدة جغرافية»، وإنما هو فوق ذلك يمثّل «وحدة بشرية» وأمة لها مصالح مشتركة وأولويات أمنية متمايزة عن تلك التي للغرب.. ومن عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٧ بصفة خاصة، كان الصراع بين النظامين على أشدّه، وكان كل منهما يسعى الى تجميع قواه وتركيزها: **الأول**، بالاعتماد على الغرب وعلى دول المنطقة غير

العربية المؤيدة للغرب، مما أدى على الأقل، الى تحييد عدد من الدول، موقعها الحقيقي هو في النظام العربي، وهي أقطار النفط المحافظة والحائرة بين تطلعاتها الطبيعية، من ناحية، ومصالحها، من ناحية أخرى؛ أما النظام الثاني، فقد ارتكز أساساً على مصر عبد الناصر، وعلى عدد من الأقطار العربية الأخرى وفي مقدمتها سوريا، ثم العراق والجزائر. وقد دعم الاتحاد السوفياتي هذا النظام الذي ارتبط بالثلاثي الهندي ـ المصري ـ اليوغوسلافي لتأسيس حركة عدم الانحياز. غير أن ميزان القوى بين النظامين كان هشّاً باستمرار، وكانت نقطة الصدام الرئيسية بينهما هي تحديداً تلك الأقطار العربية التي التحقت بنظام الشرق الأوسط بدلاً من عضوية النظام العربي، فعملت لمصلحة الأول كرأس جسر في قلب الوطن العربي: من بغداد الهاشمية، إلى يمن الإمام، الى لبنان كميل شمعون، في حين شكّلت حرب اليمن قمة الصراع.

إن الصراع بين النظام العربي ونظام الشرق الأوسط هو تعبير بغير شك عن الصراع الأساسي في المنطقة العربية وهو الصراع العربي ـ الغربي (الأمريكي بالأساس). إن أساس الصراع العربي ـ الأمريكي هو المنطلق القومي للأمة العربية. فلم تكن مشكلة السياسة الأمريكية في الوطن العربي، في أي يوم، مع هذا الحاكم أو ذاك، وإنما كانت دائماً مع القومية العربية التي بادر الساسة الأمريكيون من البداية الى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة. والقومية العربية بالنسبة الى الساسة الأمريكيين ليست فقط مذهباً يؤمن به حاكم عربي أو آخر، وإلا ـ لو كان الأمر كذلك ـ لانقسمت السياسة الأمريكية الى سياستين: سياسة امريكية، صديقة، وسياسة امريكية معادية. ولكن

السياسة الأمريكية تعتبر القومية العربية أعمق وأشد خطراً من كونها مجرد مذهب أو ايديولوجية يؤمن بها بعض الحكام العرب، ويحاربها البعض الآخر. لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها أبعد نظراً وأكثر فهماً لأمور العرب من بعض العرب أنفسهم. فالقومية العربية بالنسبة اليها مذهب وأسلوب عمل ووجدان أمّة وهياكل، وهي ـ كما يجتهد الكثيرون منّا لإثبات ذلك ـ ماضٍ وحاضر ومستقبل، وبالتالي لا يعني قيام حاكمٍ عربي باختيار موقف العداء للقومية العربية، ان هذه القومية لم تعد قيداً على تصرفاته، أو لم تعد مفجّراً لسياسات وقرارات يتخذها ضد رغبته. فالولايات المتحدة تعرف جيداً أن الرأي العام العربي ـ رغم كل القيود المكبلة له ـ يشكل قوة ضاغطة على كثير من الحكومات العربية، حتى تلك التي لا تعترف بوجوده، أو تسمح له بالتشكل داخل حدود سياداتها. وتعرف الولايات المتحدة أنه في حالات معروفة تهورت حكومات عربية واتخذت قرارات غير قومية، وفي كل الحالات دفعت هذه الحكومات ثمناً غالياً ـ ولو بعد حين ـ تراوح بين عدم الاستقرار الداخلي، والاغتيال السياسي.

وفضلاً عمّا تقدم، يلاحظ أن فترة تصاعد الصراع بين النظام العربي ونظام «الشرق الأوسط» في ما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧، تتوافق في معظمها مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، إذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشدّه، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين الى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما. وفي ظل سيادة فكر التوسع الاستراتيجي الذي استحوذ على السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من الأحلاف العسكرية بهدف «احتواء» الاتحاد السوفياتي. وقد حاول

الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق، بتشجيع حركات التحرر، أو إثارة المشكلات في وجه الاستراتيجية الأمريكية. وإزاء هذا الوضع لم يكن أمام عديد من الدول الحديثة الاستقلال، إلا أن تؤكد بأي شكل قدرتها على «ملء الفراغ» والخلاص بنفسها من أخطار تطاحن العملاقين على أراضيها، ووجدت في سياسة الحياد الايجابي أسلوباً تتقي به شر الانحياز الى طرف أو آخر، ووسيلة تدعم بها ارادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية.

إلا أن نشأة مجموعة الحياد الايجابي لم توفّر للنظام العربي الحماية أو المناعة ضد التدخلات الأجنبية، بل على العكس أثارت هذه السياسة الولايات المتحدة، التي عملت بكل الوسائل على محاربتها ومنع انتشارها بين أقطار النظام العربي، خصوصاً وانها كانت تتضمن تحريض الشعوب على إثارة المتاعب للقوات المسلحة الغربية المتمركزة على أراضيها، وتشجيع حركات التحرر والاستقلال. ولم يقف عائقاً أمام الهجمة الغربية الجديدة في المنطقة سوى رد الفعل الذي ولّده انبعاث الحركة القومية في أرجاء كثيرة من الوطن العربي، والسرعة التي استثمر بها النظام المصري الجديد هذا الانبعاث وطرح نفسه، في شخص جمال عبد الناصر، كتجسيد ورمز للحركة القومية العربية. وهكذا تشابكت العلاقة بين القيادة المصرية والحركة القومية، حتى ١٩٦٧ على الأقل، فتبادلتا التأثير، وأفرزت تلك العلاقة علامات واضحة اكتست بها جلّ تطورات النظام العربي وتفاعلاته، سواء مع القمة الدولية أو مع اسرائيل. ولا شك أن الطاقة الايديولوجية التي ولّدتها الثورة القومية، كانت من أهم العناصر التي جعلت فكرة الحياد الايجابي أكثر قبولاً في الوطن العربي، واكسبتها طابعاً ثورياً لم يتوافر لها في أية منطقة أخرى

من العالم. وتتضح آثار هذا التلاحم بين القومية العربية والحياد الايجابي في الرفض العام لمبدأ ايزنهاور، وغيره من المشروعات الأمريكية، ورد الفعل السلبي للموقف السوفياتي من قيام الوحدة المصرية ـ السورية، كما تتضح آثار هذا التلاحم في القوة السياسية الكبيرة التي اكتسبتها القيادة المصرية وساعدتها في مواجهة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي عموماً، وفي سوريا والعراق خصوصاً.

وخلاصة ما تقدم، بالنسبة الى محصلة الصراع بين «النظام العربي» و«النظام الشرق ـ أوسطي»، عشية الوحدة المصرية ـ السورية، إن ساعد القومية العربية قد اشتد، فبرزت على السطح قوة دولية تسعى إلى التحرر، وتدعو إلى الحياد الايجابي، وتقاوم الأحلاف والتبعية، وتؤكد أن الخطر الأول على العرب هو خطر الامبريالية والصهيونية، وأنه لا بد من تحرير الوطن العربي والإنسان العربي، وتحقيق الوحدة العربية. لقد طرحت الحركة القومية العربية قضايا العدالة الاجتماعية والوحدة وتحرير فلسطين بالقوة نفسها والعمق اللذين طرحت بهما قضايا التحرر ومقاومة الأحلاف. وهكذا نجد الحركة القومية العربية في مرحلة بروزها ترفض التبعية، وتنتهج موقفاً أكثر تقدماً، وأصدق تعبيراً عن مطالب الجماهير العربية، وتوجز أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة.

الفصل التاسع

معركة الوحدة

من الملاحظ أن القوى العربية، التي رفعت شعار «الاستقلال والوحدة»، ظلت تقاوم بضراوة فرض التجزئة والهيمنة الامبريالية على الوطن العربي طوال مرحلة القرن التاسع عشر مروراً بالحرب العالمية الأولى والثانية، واستمراراً حتى الآن. وأساس ذلك أن هذه التجزئة، التي ما زالت مستمرة حتى الآن، لم تنبع من عوامل داخلية في مسار التطور العربي، وإنما فرضت بواسطة القوة الاستعمارية القاهرة، وقامت على انقاض منطقة موحّدة، وكرستها الحراب الخارجية تكريساً يعاكس التيار الأساسي الكامن في التكوين العربي، ومسار التطور في التاريخ العربي. وهكذا تمثلت خصوصية الوجود الاستعماري في المنطقة في التجزئة السياسية للوطن العربي وزرع الكيان الصهيوني من أجل ذلك. ومعنى ذلك أن الصراع ضد الاستعمار في الوطن العربي يأخذ بعداً إضافياً يتعدى النضال ضد الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي. فالثورة القومية العربية لا تنجز كامل أهدافها بتحقيق الاستقلال

السياسي والاقتصادي لكل قطر عربي على حدة وإنما يجب أن تتوج خطوات الاستقلال القطري بالوحدة العربية. فإذا كان من غير الممكن إعادة توحيد الأقطار العربية إلا بالتحرر من الامبريالية وبتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، فإن أي قطر عربي لا يستطيع منفرداً أن ينجز معركة الاستقلال انجازاً كاملاً إلا إذا صبّ في تيار الوحدة العربية.

ولهذا الاعتبار يصح القول إن الوحدة العربية لن تتحقق إلا من خلال ضرب السيطرة الاستعمارية والدولة الصهيونية، وشلّ قدرة التدخل الامبريالي. وقد أثبتت التجربة ان تحقيق بعض الخطوات في ضرب النفوذ الاستعماري المباشر والرجعية العميلة على مستوى اقليمي لا يكفي لتحقيق الوحدة، ولم يحل دون ضرب الوحدة المصرية السورية التي جاءت نتيجة تلك الخطوات. والأهم من ذلك، أن هذه التجربة قد أثبتت أيضاً أن قرار الوحدة في الإطار العربي، وعلى أي مستوًى، يشكِّل في الوقت نفسه قراراً بالحرب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ويعني هذا ببساطة، أن هناك قوى داخلية وخارجية متفاعلة تعمل في سبيل الوحدة، أو على العكس، في سبيل التجزئة، وأن المجتمع العربي يشهد صراعاً داخلياً وخارجياً، فلا تكون الوحدة، كما لا تكون التجزئة، أمراً حتمياً بل مرهونة بنوعية الصراع وفعاليته. إن عملية الوحدة هي عملية اندماجية «ديالكتيكية» تاريخية طويلة الأمد، وليست وجوداً ميكانيكياً حتمياً قدرياً مطلقاً يتحقق بمجرد التفاؤل التاريخي. فالتاريخ صراع إرادات، والمنتصر هو الذي يملك الارادة الأقوى.

وفي هذا الإطار العام للصراعات التي خاضتها حركة القومية العربية خصوصاً منذ تفجّر ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر،

ينبغي فهم وتحليل «معركة الوحدة». فالقومية العربية بداية ليست بأي حال شعاراً أو تكتيكاً، وإنما هي ترتبط بكل المعركة الضخمة التي شهدها الوطن العربي مع مطلع الخمسينيات، التي ليست معركة الحرية وحدها، أو معركة الاشتراكية، أو معركة الوحدة وحدها، بل معركة «الحرية والاشتراكية والوحدة» في وقت واحد. إن القول بأن تلك المعركة لم تكن معركة الوحدة وحدها، لا ينفي بالطبع أن الوحدة تحتل من ميدان المعركة مساحة أكبر وأوسع مما تحتله أية قضية أخرى.

ومن هنا أهمية تحليل سياسات القومية العربية في ظل قيادة جمال عبد الناصر لوضع معركة الوحدة في إطارها الشامل. وفي ضوء ما تقدم فقد تبلور الوضع العربي عشية الوحدة المصرية ـ السورية في نقاط عدة: **أولها**، تضاعف دور الجماهير في الحياة السياسية العربية؛ **وثانيها**، بروز النضال العربي على النطاق العالمي؛ **وثالثها**، تبلور أهداف النضال العربي في «الحرية والاشتراكية والوحدة»؛ **ورابعها**، تخلّف الأحزاب والمنظمات والحركات السياسية العربية عن منطق المرحلة؛ **وخامسها**، وضوح تأثيرات النفط في الحياة العربية، وبخاصة ضد أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة.

تلك كانت معالم الواقع العربي عشية الوحدة. ولقد كان من نتائج ذلك أن تغيّرت مراكز القوى المتصارعة في المنطقة، وتبدلت استراتيجية وتكتيك كل منها.

فالقوة القومية العربية غدت القوة الأولى، المعبرة بحق عن التيار الجماهيري السائد. وتمكّنت حركة القومية العربية من أن تصبح قوة دولية كبيرة يزداد أثرها وتأثيرها باستمرار، ويتزايد تبعاً لذلك تفاعلها وصراعها مع القوى الدولية الأخرى. وكان واضحاً أنه في مواجهة

المشروعات الاستعمارية ـ خصوصاً مشروع ايزنهاور ـ لا بد من خطوة وحدوية. ولّما كانت حركة القومية العربية تربط الوحدة بالتحرر، فقد غدت وحدة مصر وسوريا هي الهدف، ولم يكن هذا المطلب وحدوياً فحسب بل كان مطلباً تحررياً أيضاً، فصمود سوريا بدون الوحدة غير مضمون، وصمود مصر، إن سقطت سوريا، غير مؤكد.

وبقيت القوة الامبريالية تملك إمكانات كبيرة، وبقيت استراتيجية هذه القوة على حالها، وقام مشروع ايزنهاور ليحقق هدفين: من ناحية ـ تحرّك في المشرق، يستهدف ضرب القوى الثورية، ويطمع في أن يسجّل نصراً في سوريا. ومن ناحية أخرى ـ تآمر في مصر يستهدف ضرب الثورة العربية في مركز انطلاقها.

وزادت امكانات القوة الشيوعية بشكل واضح، وتعاونت مع الحركة القومية في أكثر من قطر، وعقد الشيوعيون صداقات واسعة، شملت حتى بعض الاقطاعيين والرأسماليين (كحالة الجبهة الديمقراطية في سوريا بقيادة المليونير خالد العظم)، وتمكّنوا من إقامة بعض الجبهات الوطنية بقيادتهم. لكن الشيوعيين بالغوا في مغزى ما حققوا، وتصوروا أن في مقدورهم أن يلعبوا دوراً أكبر. وساهم الاستعمار وأعوانه في تغذية هذا التصور، ولعب «الانتهازيون» الملتفون حول الشيوعيين دورهم في تكبير الصورة.

وهكذا كان الوطن العربي يعيش أحداثاً ثورية في مطلع عام ١٩٥٨، تعكس تجربة الأمة العربية خلال مسيرتها النضالية الدامية، وكان من الواضح أن الوطن العربي مقبل على تغييرات جذرية، ومن هنا كانت القوى الثلاث تتحرك بجد وعلى جميع الجبهات.

أولاً: الطريق نحو الوحدة

في غمار لحظات الانفصال الأولى، وفي سياق خطاب جمال عبد الناصر، نتوقف طويلاً أمام جملة قصيرة وردت في بيانه إلى الأمة، حيث قال: إن «النضال عندما تدخل اليه المساومات يفقد كل قداسة فيه، ولا يمكن أن نساوم على عروبتنا».

وما كان أحوج هذه التجربة التاريخية الأولى، الى إعمال هذا المعيار المنضبط، وبشكل صارم، سواء على طول الطريق المؤدي الى الوحدة حتى تمّ الإعلان عنها يوم ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، أو في غمار إدارة عملية التوحيد وتوجيه دولة الوحدة خلال سنوات عمرها الثلاث، أو في مواجهة الانفصال الذي تجرّأ وانقضّ عليها يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١.

لقد تمخضت الصراعات الداخلية العنيفة التي شهدتها سوريا، عشية الوحدة، عن ظهور ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها، الاتجاه القومي، ويضم حزب البعث وضباط الجيش المؤمنين بالقومية العربية، والذين يمموا شطر مصر، يدعمهم التيار الشعبي الجارف الذي يطالب بالوحدة الفورية مع مصر؛ وثانيها، الاتجاه الشيوعي الذي يضم التيارات الماركسية واليسارية المتطرفة، والذي أراد بموجبه كل من خالد العظم، وخالد بكداش، وعفيف البزري، أن يشدّوا سوريا نحو الكتلة السوفياتية؛ وثالثها، الاتجاه الاقليمي الذي يضم التيارات المحافظة والبرجوازية الكبيرة والرأسمالية، والذي أراد أن يشد سوريا نحو العراق والأردن أو السعودية، ويربطها بالتالي بالمعسكر الغربي.

ولقد خاض ذلك الاتجاه الاقليمي آخر معاركه في آذار/ مارس عام

١٩٥٧، عندما حاولت القوى الرجعية في سوريا أن تكّون لها قوة داخل الجيش لتساندها من خلال شكري القوتلي، رئيس الجمهورية حينذاك، فأنشأت تكتلاً عسكرياً داخل الجيش قوامه الأساسي «الضباط الشوام». ولكنه مُني بهزيمة ساحقة، انتهت بتسريح جميع «الضباط الشوام» ورئيس الأركان.

وهكذا تبلورت ثلاث قوى أساسية، داخل الجيش: ضباط حزب البعث، من ناحية، وضباط الحزب الشيوعي، من ناحية ثانية، والضباط المستقلين، من ناحية ثالثة. وتم تشكيل مجلس قيادة من ٢٤ ضابطاً سمّي «مجلس القيادة العسكري». وكانت مهمة هذا المجلس خارج الجيش تتمثل في مراقبة الحكومة السورية وتصرفاتها والحيلولة دون أي انحراف بسوريا عن الخط القومي، الذي كان يتجسد حينئذ في إبعادها عن مخطط حلف بغداد، ومشروع ايزنهاور الذي تبناه الملك سعود. أما داخل الجيش فكان هذا المجلس هو الذي يرسم السياسة العسكرية للجيش، ويشرف على جميع الإجراءات التنفيذية فيه من تدريب وتنظيم وتسليح وترقيات وتنقلات.

ومنذ تشكيل «مجلس القيادة العسكري»، وبعد خروج الكتلة الرجعية من الجيش، بدا الصراع واضحاً وعنيفاً بين كتل العسكريين، من شيوعيين، وبعثيين، ومستقلين. كما أن الصراع على الصعيد المدني والسياسي لم يكن أقل نشاطاً أو عنفاً عنه في صفوف الجيش.

فقد اتجه حزب البعث الى المزايدة في موضوع الوحدة، وفي المناداة بها وضرورة تنفيذها فوراً، متهماً كل القوى الأخرى في الساحة السورية بأنها غير جادّة في موضوع الوحدة. وكان هذا التحرك من جانب حزب البعث مجرد مناورة تكتيكية حزبية بغرض الوصول الى السلطة في سوريا

بمساعدة جمال عبد الناصر، الذي كان قد اكتسب شعبية كبيرة لـ
الجماهير السورية، وداخل الجيش السوري، بعد العدوان الثلاثي
مصر، وصعوده على المسرح العربي كرمز للقومية العربية، سواء
خلال شكل وحدوي يسلم سوريا لحزب البعث، أو من خلال الإ
على سوريا خارج أي اتحاد، وأيضاً تحت سيطرة هذا الحزب.

كذلك فقد ظل الشيوعيون على موقف المزايدة نفسه تجاه الوح
لاعتقادهم بأن جمال عبد الناصر لن يقدم على اتمام الوحدة، فأخ
يندّدون بحزب البعث، ويتهمونه بأن مناوراته بموضوع الوحدة مع
ليست إلا من قبيل المزايدات الحزبية.

وكان عفيف البزري وعبد الحميد السراج قد سبق لهما مقابلة
عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٧، وعلما منه موقفه من
وحدة اندماجية بين البلدين، وأنه يفضّل عليها قيام اتحاد فيدرالي
أن يستمر سنوات عدة قبل اتمام الوحدة الاندماجية.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الاقتصادي السوري، وبخا
القطاع التجاري، كان شديد الحماس لفكرة الوحدة، لأنه كان يرى
مصر حينئذ سوقاً واسعة لنشاطه، لا سيما أنه لم يكن في مصر آنـ
كثير من القيود الاقتصادية. ولقد اعتبرت الأوساط الاقتصادية السو
أن تأميم البنوك والشركات الأجنبية في مصر، كان بمثابة عملية تمص
وليست خطوة من خطوات تطبيق الاشتراكية، ولذا لقي الاتـ
الوحدوي قبولاً لدى هذه الأوساط.

واذا كان التنافس البعثي ـ الشيوعي شكّل عاملاً معجلاً لم
الوحدة، فإن الخصومات والمطامح بين صفوف العسكريين السور

قد شكّلت عاملاً آخر. فقد تأثر كثير من الضباط تأثراً عميقاً بالتيار المعادي للعراق في فترة ١٩٤٩ - ١٩٥٦، مما جعل منهم مقاومين ومعارضين أشداء للرجعية والامبريالية في العراق، من ناحية، مع الاندفاع والتفاني في إبداء الحماسة لمصر ولزعيمها، من ناحية أخرى. فقاموا بتمتين العلاقات مع مصر ضمن اطار القيادة العسكرية المشتركة التي تأسست عام ١٩٥٥ على الصعيد الرسمي، وأيضاً من خلال السفارة المصرية في دمشق التي كان أحد أهدافها الرئيسية تشجيع وتقوية مثل هذه الروابط الرسمية. وبعد أن انتصر الجيش على جميع الخصوم، بدا الاتحاد مع مصر، في ادراك مجموعة الضباط الذين شغلوا المناصب الرئيسية في الجيش السوري، كأفضل ضمانة لاستمرار حكمهم البلاد. وبات كثيرون منهم يؤمنون بأن الوحدة ستخلصهم من السياسيين المدنيين الى الأبد، وأن جمال عبد الناصر سيشجعهم على تأسيس مجلس للثورة على النسق المصري. وعندما قامت الوحدة، كانت في جانب من جوانبها، حصيلة صراع طويل بين الجيش والسياسيين، وهو صراع شغل السياسة السورية منذ عام ١٩٤٩. غير أن الضباط اضطروا الى التوجه الى القاهرة أيضاً بسبب فشلهم في الاتفاق في ما بينهم. ففي أواخر عام ١٩٥٧ أدت المنازعات والعداوات السياسية الى تحويل الجيش السوري الى مجموعة من الأجنحة المتصارعة كل منها يخشى الآخر، أكثر من أية قوة خارجية، مما أضعف سلطة الجيش الرسمية الى حد أن كل وحدة فيه كانت تتصرف باعتبارها جيشاً مستقلاً.

وهكذا فقد أصبحت جميع الأوراق في أيدي جمال عبد الناصر، في وقت تسابق المسؤولون السوريون، المدنيون والعسكريون، بشوق واضح الى تسليمه سوريا.

كان «مجلس القيادة العسكري» قد اتخذ قراراً بالإجماع، نصّ على ما يلي: «السير قُدُماً في طريق تنفيذ الوحدة مع مصر، وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي، وتنزيهها عن هذه المناورات».

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨، حدثت تطورات سريعة كان لها آثار واضحة بين مختلف الأوساط العسكرية والسياسية والحزبية في سوريا. وكان من أبرز هذه التطورات اشتداد الصراع بين البعثيين والشيوعيين، إذ أخذ كل منهما يكيل الاتهامات المختلفة للآخر، وبخاصة في ما يتعلق بموضوع الوحدة. وكان كل منهما يتهم الآخر بأنه غير جاد في هذا الموضوع، وأن سلوكه ليس إلا مزايدة ومناورة حزبية. وحدث أن أطلق البعثيون بين صفوف الجيش السوري شائعة معادية لعفيف البزري - رئيس الأركان ورئيس «مجلس القيادة العسكري» - تقول بأنه غير وحدوي، وأنه غير جاد في موضوع الوحدة، وأنه يعمد الى تمييع قضيتها في «المجلس» بغرض الحيلولة دون قيامها، متعاوناً في ذلك مع الحزب الشيوعي السوفياتي، ومنفّذاً مخططاته.

ورداً على هذه الشائعة، قام عفيف البزري بدعوة المجلس لاجتماع طارىء في ليل ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، أثار فيه حملة البعث الظالمة عليه، وأعلن أنه جاد في موضوع الوحدة، وأنه في ذلك المضمار يتحدى البعثيين.

ونتيجة الحوار الذي دار في هذه الجلسة، انتهى «مجلس القيادة العسكري» في الواحدة صباحاً الى قرار بإرسال وفد من أعضاء المجلس الى القاهرة كي يقابل جمال عبد الناصر وينبئه بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين مصر وسوريا. وفعلاً تمّ في هذه الجلسة

إعـداد مـذكـرة رسميـة، وقّـع عليهـا جميـع أعضـاء «مجلس القيـادة العسكري»، تضمنت تحليلاً شاملاً لموقف الجيش من موضـوع الوحـدة إجمالاً، ومن ضرورة الوحـدة الفوريـة مع مصر بصفـة خاصـة، وحملها الوفد وطار بها على الفور الى القاهرة.

وقد دار حوار بين وفد «مجلس القيادة العسكري» وجمال عبد النـاصر في القاهرة، وأصرّ جمال عبد الناصر على بحث أمر الوحدة مع «حكـومة مسؤولـة» فحضر صلاح الـدين البيـطار وزيـر الخـارجية السـوريـة الى القاهرة، حيث أبلغ عبد الناصر «أن الحكومة السورية موافقة على إتمام الوحدة بين مصر وسوريا، بل ان الحكومة ترحّب بذلك، كمطلب شعبي، وكطريق لاستقرار سـوريـا». وهكـذا دارت المحـادثـات لسـاعـات طـوال، وتـوقفت مـرة لاستدعاء عبد الحميد السرّاج من دمشق للمشـاركة فيهـا، ومرة أخـرى لعودة الوفد الى دمشق يحمل شروط عبد الناصر لإتمام الوحدة.

ولقـد تركّـز الخلاف في البـداية حـول طبيعة الـوحدة، وهـل تكـون اندماجية أم فيدرالية؟ وكان عفيف البزري على علم بمـوقف جمال عبـد الناصر المتحفظ من فكرة الوحدة الاندماجية، ولذلـك فإنـه كان شـديد التحمس بين زملائه الضباط في تبني فكرة الوحـدة الاندمـاجية الفـورية على أمل أن يرفض عبد الناصر هذه الفكرة، وأن يظل متمسكاً بما كـان قـد صرّح به من قبـل للبزري والسرّاج. وقـد التزم جمـال عبد النـاصر بالفعل بمـوقفه الأصـلي في الاجتماع الأول مـع الوفـد، ولكنه قـام بتغيير اتجـاهه عنـد اللقاء الثـاني، وأعلن موافقتـه عـلى دعـوتهم لقيـام وحـدة اندماجية فورية بين البلدين. وعندما رأى البزري ذلك عاد وتراجع عن تمسكه بقيام اتحاد فدرالي، ولو إلى حين. ولكن عبـد الناصر ظـلّ مصراً على برأيه، ومتمسكاً بقيام الوحدة الاندماجية فوراً. فحدث انقسـام في

الرأي بين أعضاء الوفد السوري، بعد تراجع البزري عن قيام الوحدة الاندماجية، فقاموا باستدعاء عبد الحميد السرّاج من دمشق ليشترك معهم في الرأي وفي مناقشة الأمر. وقد عبّر لهم عن رأيه، وخلص إلى أنهم ملتزمون بقرار مجلسهم، وهو الوحدة الاندماجية الفورية، وأن أي تعديل فيه يستلزم منهم العودة إلى دمشق لعرض الأمر ثانية على المجلس، وأنّه هو وحده الذي يملك تعديل قراره السابق. ولقد استقر الرأي بينهم في النهاية على التمسك بقرار مجلسهم، وقبول الوحدة الاندماجية الفورية مع مصر، بعد أن قبلها جمال عبد الناصر وتمسّك بها.

وعندما عادوا الى الاجتماع مع عبد الناصر، وأبلغوا اليه موافقتهم على قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين البلدين، قال لهم: «إنني مستعد لقبول المبدأ، ولكن على أساس ثلاثة شروط، إنني أقبل المبدأ تحقيقاً لمطالب الشعب السوري، ولكي لا تضيع سوريا. ولكن شروطي الثلاثة هي:

أولاً، أن يتم استفتاء شعبي على الوحدة، ليقول الشعب في سوريا، وليقول الشعب في مصر رأيه الحر في التجربة، ويعبّر عن ارادته.

ثانياً، أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفاً كاملاً، وأن تقوم الأحزاب السورية بحلّ نفسها.

ثالثاً، ان يتوقف تدخل الجيش في السياسة توقفاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى اعمالهم العسكرية، ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال، وليس سلطة في الداخل وسيطرة».

ولقد اقتضت هذه الشروط ضرورة عودة الوفد الى دمشق للتباحث مع الأطراف المختلفة المعنية بالأمر قبل اتخاذ القرار النهائي. وكانت الحقيقة الكبرى في الطائرة معهم وهم عائدون، إن التيار الشعبي

وأوضاع سوريا الخارجية والداخلية، وما بينهم هم أنفسهم، تجعل الوحدة أمراً محتماً، مهما كانت شروط جمال عبد الناصر.

ولقد علّل جمال عبد الناصر قبوله الوحدة بعد معارضته لها بأنه علم حقيقة موقف عفيف البزري منها، وغرضه من التمسك بها. كما أنه كان يخشى أيضاً من أن يعود أعضاء وفد مجلس القيادة العسكري السوري الى دمشق، ويعلنون على الضباط السوريين هناك موقفه من الوحدة، ورفضه لها، وهو لا يرغب في أن يصور موقفه على هذه الصورة، على حد قوله. كما وأن الوحدة أيضاً كانت توفر له قدرة السيطرة على الأمور في سوريا، والتي لن تتحقق بقيام اتحاد فيدرالي فقط، والذي سيجعل منه مسؤولاً عن دولة الاتحاد ـ على حد تعبيره ـ من دون أن تكون له السيطرة الكافية على الأوضاع فيها.

وهكذا جاء كل الساسة من سوريا، وعلى رأسهم شكري القوتلي رئيس الجمهورية يعلنون قبولهم الوحدة الاندماجية الفورية، وقبولهم الشروط الثلاثة التي وضعها جمال عبد الناصر. فبين الظروف السائدة وقتها، وبين تلك الشروط، لم يكن هناك مخرج ثالث سهل، وكان الإلحاح الشعبي السوري يكاد يقتحم كل غرفة من غرف الاجتماعات التي شهدتها القاهرة آنذاك. كانت ارادة الجماهير السورية هي العامل الحاسم، الضاغط والموجه. وهكذا فقد قبل الوحدة من السياسيين والعسكريين السوريين مَنْ قبلها في ذلك الوقت، وفي ذهن كل منهم أن يفلت من الضغط الشعبي الذي يحاصره من ناحية، وأن يجد لنفسه في الأوضاع الجديدة ـ بعد الوحدة ـ مكاناً يستطيع منه أن يباشر العمل لنفسه ولأهدافه التي لم يجد لها مخرجاً حتى ذلك الحين، من ناحية أخرى.

ولكن مرة أخرى، وجد الفريقان: أولئك السياسيون الذين ظنوا أن الوحدة ستنظم الضباط وتروضهم، وأولئك العسكريون الذين ظنوا أنهم سيحكمون من دون السياسيين، وجدوا أنفسهم وقد أخطأوا الحساب، فقد انتقل الحكم، في هذه المرة، الى أيدٍ أشد حزماً وأكثر تصميماً. وربما تكمن في هذه الملاحظة بالتحديد نقطة البداية الحقيقية، على طريق الإخفاق التاريخي الطويل الذي امتد منذ لحظة التوقيع على إعلان قيام «الجمهورية العربية المتحدة» يوم ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨، الى لحظة الإعلان عن الانفصال يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، والإطاحة بالقطرين من جديد الى متاهة التجزئة.

ثانياً: إدارة عملية التوحيد

توضح تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، باعتبارها التجربة الأولى، أن مشكلة التوحيد لم تعالج بما تستحقه من عناية وجهد، سواء من قبل من كانوا في الحكم أو خارجه. إذ إن جانباً أساسياً من الإخفاق في هذا المجال، يمكن أن يرد الى قصور الفكر القومي العربي عن الوفاء باحتياجات النضال العربي في مرحلته الجديدة. فالفكر القومي العربي لم يكن يولي عملية توحيد أجهزة الدولة الأهمية اللازمة. وعلى الرغم من قدم الدعوة الى الوحدة العربية، إلا أن الفكر العربي لم يتطرق الى بحث وسائل وأساليب توحيد الجيوش والنظم الاقتصادية والتنظيمات الادارية والقانونية. وهكذا جاءت الوحدة من دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة، وكان على النخبة الحاكمة في الدولة الجديدة، إضافة الى ممارسة مهام الحكم العادية، إدارة عملية التوحيد من خلال الممارسة، جيشاً واقتصاداً وقوانين وأنظمة حكم.

ومع ما تقدم ينبغي التأكيد على رفض ثلاثة أخطاء شاع ترديدها في مجال تفسير الانفصال حتى أصبحت بمثابة حقائق ثلاث، مما كان له أثره في التقويم الخاطىء لتجربة الوحدة ومستقبل العمل الوحدوي: أولاها، أن الوحدة كانت عملية فورية؛ وثانيتها، أن الوحدة تمت بدون دراسة؛ وثالثتها، أن ظروف سوريا فرضت الوحدة، ويصدر هذا الرفض، انطلاقاً من الوقائع وحدها، من عدم صواب الحديث عن هذه «الأخطاء الثلاثة».

فمن ناحية خطأ القول بأن الوحدة كانت عملية فورية، يلاحظ أن أول إشارة للوحدة بين مصر وسوريا جاءت في مطلع عام ١٩٥٦، أثناء زيارة الوفد البرلماني السوري لمصر، حيث ذكر بعض أعضاء الوفد أن جمال عبد الناصر قال لهم: إن مصر تذهب في قضية الوحدة الى الحد الذي تذهب اليه سوريا. كما أن اتفاقية توحيد الجيشين في مصر وسوريا عام ١٩٥٦ نصّت ـ مثلاً ـ على «توحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح والتدريب وفي مواجهة أي خطر طارىء». وتنفيذاً لهذه الاتفاقية كانت القوات المصرية قد رابطت في شمال سوريا على الحدود التركية، وفي الجنوب على الحدود الاسرائيلية منذ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٧. كذلك فقد نصّت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين البلدين في العام نفسه، في مادتها الأولى، على أن «تقوم بين مصر وسوريا وحدة اقتصادية كاملة». ومعنى ذلك أنه انقضى عامان بين أول اشارة الى الوحدة في مطلع عام ١٩٥٦، وبين تحقيقها فعلاً في عام ١٩٥٨، كانت بينهما خطوات ضخمة على طريق تحقيقها.

ومن ناحية خطأ القول بأن الوحدة تمت بدون دراسة، يمكن القول إن قضية الوحدة كانت محل دراسات ومحادثات مطولة. وفضلاً عن

ذلك تنبغي الإشارة الى أن حزب البعث - مثلاً - أمضى عشرين شهراً في إصدار البيانات والمقالات وتأليف اللجان لبحث الموضوع، وأمضى غير البعث زمناً أقل، أي أن جميع التيارات السياسية قامت بالدارسة بشكل أو بآخر، وإن كانت بعض هذه الدراسات تعاني جانباً أو آخر من جوانب بعض القصور. أما محادثات الوحدة ذاتها من ١٤/١/١٩٥٨ الى ١/٢/١٩٥٨، فقد كانت بمثابة محادثات نهائية بين أطراف سبق أن تبادلوا وجهات النظر أكثر من مرة.

ومن ناحية خطأ القول بأن ظروف سوريا هي التي فرضت الوحدة، لا شك بداية في أن الخطر كان قائماً فعلاً، وأن الوحدة هي سبيل الحماية الأول. وقد كانت الحركة القومية العربية منسجمة مع منطق التاريخ حين لجأت الى الوحدة لتضع حدّاً للخطر القائم، ولكن هذا القول يعتبر خطأ من ناحية أن ظروف سوريا ما كانت إلا عاملاً مساعداً، وإن إرادة الجماهير العربية في الوحدة كانت، وستظل، العامل الفعّال في كل عمل وحدوي. وفي الواقع يمكن القول إنه الى جانب التيار الجماهيري الوحدوي - كعامل فعّال - والضغط الخارجي والصراع الداخلي - كعاملين مساعدين - كان هناك عامل آخر هو المصالح. لقد كان لكل قوة من هذه القوى - الجماهيرية والخارجية والداخلية - مجموعة من المصالح، بعضها حقيقي وبعضها الآخر لم يكن أكثر من تصورات وآمال، وقد لعبت تلك المصالح - الحقيقية والمتصورة - دوراً واضحاً في تحقق الوحدة.

ومع ذلك، فقد سبّب تأخير توحيد الدولة مشكلات كثيرة، وضاعت فرص التوحيد حين لم يتم ذلك في الشهور الأولى، وسط الحماس الشعبي الدافق، الذي رافق الوحدة واشتد بها، والذي كان من المؤكد

أن يدعم كل عمل وحدوي مهما كانت مصاعبه الفنية. ولم يتسبب تأخر توحيد الدولة في إضاعة الفرصة والوقت فحسب، وإنما أدى الى قيام معارضة جديدة من داخل الصف الوحدوي، وممن عرفوا بحماسهم للوحدة، وبدورهم في إتمامها. وتكفي الاشارة هنا الى موقف عبد الحميد السرّاج، في أواخر عهد الوحدة، حيث تحول موقف الرجل - المعروف بولائه للجمهورية ورئيسها - وحاول عرقلة عملية التوحيد، وهدد بالاستقالة، ثم استقال فعلاً وحرّك ضباطه، كما حرّض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في الاقليم الشمالي. إن موقف السرّاج الأخير، الذي ساعد التآمر الانفصالي بلا ثمن، عندما يقارن بموقف السرّاج من التآمر الانفصالي عشية الوحدة، وكيف رفض ملايين الملك سعود لضرب الوحدة أو لاغتيال جمال عبد الناصر، وكيف تمسك بالوحدة يظهر أثر تلكؤ عملية توحيد الدولة، وكيف أدى ذلك الى تنمية الطموح عند كثيرين من عناصر الحركة القومية العربية، فتحولت تناقضاتهم غير العدائية مع النظام الجديد، الى تناقضات عدائية لا يحسمها إلا الصدام.

لقد قامت وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ باعتبارها ثورة على التجزئة، ولكنها بانعدام استراتيجية التوحيد، وبسبب قصور الفكر القومي، ونتيجة مراعاة «الظروف الاقليمية» أكثر بكثير مما يجب، ولأن «الموظفين» استلموا أحياناً مهام «الثوريين» لكل ذلك فإن التجزئة غلبت الوحدة، على الرغم من كل مظاهر الوحدة والتيار الوحدوي الجارف والدافع إليها.

ثالثاً : مواجهة النزعة الانفصالية

يمكن القول إن عملية التوحيد السياسي، كقاعدة عامة، تنطوي على قوى توحيدية، كما تنطوي في الوقت نفسه على قوى انفصالية، وبالتالي فليس هناك اتجاه وحيد يمكن أن تسلكه عملية التوحيد متى ما انطلقت. فهناك عمليات توحيد اتسعت أبعادها وتعمقت يوماً بعد يوم بفعل ضغط قوى التوحيد ونجاحها في مواجهة قوى الانفصال، وإن اختلفت نتائج التوحيد النهائية من الوحدة الاندماجية الى الوحدة الفيدرالية إلى الوحدة الكونفدرالية الى الدرجات الأقل من الوحدة، ومن أمثلتها «الدول القومية» في أوروبا جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهناك عمليات توحيد استمرت لفترة، ولكن قوى الانفصال كانت ذات فعالية أكبر، فتمكّنت من تفكيكها، وذلك بغض النظر عن استمراريتها لفترات تاريخية طالت أو قصرت، ومن أمثلتها الوحدة النمساوية ـ المجرية، والامبراطورية العثمانية، والاتحاد السوفياتي، وتشيكوسلوفاكيا.

ومعنى ذلك أن مدى كفاءة النخبة الحاكمة في إدارة عملية التوحيد، لا يتوقف على مجرد بناء النظام الوحدوي، وإنما ينبغي أن يمتد أيضاً الى مواجهة النزعة الانفصالية، الكامنة بالطبيعة في صلب العملية التوحيدية. ويضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن هذه المواجهة الضرورية يتسع ميدانها ليشمل معسكر القوى الانفصالية التي وضعت نفسها موضع التناقض الأساسي، ومن ثم الصدام الحتمي، مع عملية الوحدة، فضلاً عن القوى التي كانت تضاف الى هذا المعسكر مع تعميق عملية التوحيد، واتضاح توجهاتها واختياراتها الاجتماعية.

ولقد كشفت متابعة إدارة عملية التوحيد، التي شرعت فيها النخبة الحاكمة للجمهورية العربية المتحدة عن قصور عملية التوحيد، وخاصة في مجال توحيد الجيشين ـ من ناحية، وإخفاق عملية بناء علاقات عسكرية ـ مدنية مستقرة، تكفل استيعاب الضباط في إطار النظام الوحدوي الجديد، وبالتالي تهيئة المجال لاستكمال عملية بناء النظام المدني وتحقيق الانسحاب العسكري ـ من ناحية أخرى. ومن ثم، يتبقى استعراض مدى نجاح هذه النخبة في رصد القوى الانفصالية ومتابعة تحركاتها، ومواجهتها مرحلة بعد مرحلة، وخصوصاً مواجهة انقلابها الشامل على دولة الوحدة يوم الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١.

لقد كثر الحديث عن «أخطاء» الوحدة المصرية السورية في مجال تبرير جريمة الانفصال. بل لقد ذهب البعض أحياناً الى «إن الوحدة كما جرت لا بد أن يصيبها ما أصابها»، وأن الانفصال بالتالي كان أمراً حتمياً.

إن الانفصال، كما الوحدة، يؤكد أن التجزئة من صنع العنف الامبريالي (ودائماً الكيان الصهيوني في القلب منه، وكذلك الرجعية العربية). وبالتالي، فالوحدة والحفاظ عليها كلاهما يأتي من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته، أو بكلمة أخرى، رؤية العلاقة بين الوحدة والتجزئة في إطار العلاقات داخل ميزان القوى. أما العوامل الأخرى مثل «الأخطاء» أو «الديمقراطية»، أو «الأساس الموضوعي الاقتصادي» أو «إنضاج الشروط والظروف»، فكلّها عوامل مساعدة، ولكنها لا ترقى مجتمعة ومنفردة، الى مستوى العامل الأساسي. إن الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يرد على الانفصال في حينه هو العنف الثوري، وهو بالتالي اعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى

الدولية التي دفعتها أو ساندتها. وتجب الاشارة هنا الى أنه عندما أعلن الانفصال استنفرت جيوش الرجعية العربية كلها لتشتبك اذا قرر جمال عبد الناصر منع الانفصال بالقوة. إن فهم هذه المقولة يساعد ليس فقط على تفسير الأحداث، ولكن أيضاً على رسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها، وهي اتخاذ «قرار حرب» في ظروف تفوّق معيّن للعدو، أما الإحجام عن ذلك، فهو يعني القبول بحدود التجزئة.

ومن هنا نؤكد أن كل ما يطرح من أسباب بعيداً عن السبب الأساسي، أي السبب الذي يفرض التجزئة ويمنع الوحدة، يصلح تبريراً لمهادنة التجزئة. فكل «نظرية» لا ترى العنف الامبريالي وراء التجزئة، ولا ترى مواجهته هي الأساس، ولها الأولوية، تظل حديثاً عن الوحدة العربية، خارج الميدان الفعلي. مع التأكيد، في الوقت نفسه على أن إعطاء الأولوية في التجزئة للعنف الامبريالي، واعطاء الأولوية في الوحدة لمواجهة هذا العنف، لا يعنيان الرفض المطلق للنظريات التي سبقت الإشارة اليها، وإنما يعنيان إنزال أهميتها من المرتبة الأولى، الى المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية. وعندما ترسو الأولوية على العنف الامبريالي، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع وتطوير الأبنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة، انطلاقاً من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الامبريالي وكسر شوكته، على طريق الوحدة. ولا شك أن القبول بهذا الإدراك يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع، كما يشكل أرضية للتنبؤ بخصوص المسار المستقبلي للاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي.

ولا يعني ما تقدم بخصوص ربط التجزئة بالامبريالية، الخروج بقانون عام يعتبر العوامل الخارجية أهم من العوامل الداخلية. ولكن لا ينبغي اعتبار العوامل الداخلية، في كل حال، هي الحاسمة في صنع التجزئة، وليست الامبريالية، ما دام القانون يقول إن العوامل الداخلية هي الحاسمة. إذ لا شك أن الامبريالية هي التي لعبت الدور الأول في فرض التجزئة العربية، وهي التي تلعب الدور نفسه في الحفاظ عليها في مواجهة أية توجهات أو محاولات وحدوية حقيقية. ولهذا فإن العامل الحاسم في فرض التجزئة هو الامبريالية أي القوة الخارجية، أما العامل الحاسم في الغاء التجزئة وفي تحقيق الوحدة، فهو القوى الشعبية الداخلية. وهنا ينبغي إدراج الحديث عن أهمية «الأخطاء» و «الديمقراطية»، و «إنضاج الشروط والظروف». إن العامل الحاسم في عملية التوحيد، وفي مواجهة العنف الأمبريالي هو «العامل الداخلي»، ولكن لا شك أيضاً في أن كل تغيير في ميزان القوى العام يخلق مناخاً لتطورات في العوامل الداخلية. أما تغيير هذا الميزان فهو من نضال الجماهير العربية جنباً الى جنب مع مختلف القوى المعادية للامبريالية في العالم، إضافة الى تناقضات الامبريالية ذاتها وأزماتها الداخلية. ومعنى ذلك أن فعل العامل الداخلي لكي يكون عظيماً ينبغي له أن يراعي بدقة ميزان القوى العام.

الفصل العاشر

الصراع العربي ـ الاسرائيلي

تثير نظريات الصراع الدولي قضايا هامة وعديدة لدراسة أي صراع وتحديد مساره، مثل: أصل الصراع وجذوره، طبيعة الصراع، مجال حركة الصراع، أطراف الصراع، ديناميات الصراع، استراتيجيات وأدوات معالجة الصراع أو حلّه.

وفي ما يلي استعراض لثلاثة من العناصر الأساسية التي تثيرها «الصراعات الدولية» ـ وهي طبيعة الصراع، ديناميات الصراع، حل الصراع ـ بالتطبيق على توجهات ثورة تموز/ يوليو، من ناحيتي «الإدراك» و «السلوك»، مع ملاحظة أن الناحية الأولى ستركز على إدراك جمال عبد الناصر.

أولاً : طبيعة الصراع

توضح الأعمال الكاملة لجمال عبد الناصر أن إدراكه طبيعة الصراع

يتحدد ببعدين أساسيين: أولهما، مستمد من السياق التاريخي للأمة العربية، وينتهي الى أن هذه الأمة تخوض صراعاً «حضارياً» ضد «الغرب»، كما تعبر عن ذلك خبرة «الحروب الصليبية»؛ وثانيهما، مستمد من السياق المعاصر حيث تخوض الأمة العربية صراعاً «ايديولوجياً» - له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الوطنية والقومية - ضد «الغرب الرأسمالي». ومعنى ذلك لديه أن بعث الحضارة العربية أصبح مرتبطاً بالصراع من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة الشاملة للأمة العربية. وهذا «الادراك» ساعد «جمال عبد الناصر» على الارتفاع فوق مستوى الصراع العربي الاسرائيلي، وادراك الإطار الكلي للصراع، على الرغم من أن اسرائيل هي الطرف المباشر في ذلك.

ففي خطاب له بتاريخ ١٩٥٦/٥/٤ قال جمال عبد الناصر بمنتهى الوضوح: إن «الصراع العربي - الغربي حول السيطرة على الدفاع عن العالم العربي هو القضية الأساسية في الشرق الأوسط، وليس الصراع العربي - الإسرائيلي».

وبناء على ذلك، هناك عدد من المحددات الأساسية التي تبنتها ثورة تموز/ يوليو في ادراكها العدو الصهيوني، وبالتالي في تحديد مخاطره وأساليب مواجهته. . وهذه المحددات الأساسية - كما تثبت التجربة أمامنا حتى الآن - يمكن تركيزها في مجموعتين: أولاهما، تتصل بقضية «عروبة مصر» وارتباطها العضوي بالأمن الوطني المصري، وثانيتهما، تتصل بالصراع العربي - الغربي باعتباره الصراع الأساسي الذي واجه الثورة وواجهته.

١ ـ عروبة مصر وقضية الأمن الوطني والقومي

ترتبط مسألة عروبة مصر ارتباطاً مباشراً بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما أنها كانت تتجسد عملياً في سلوك مصر تجاه هذا الصراع، باعتباره قد أصبح معيار الانتماء والالتزام العربي ومصدراً للشرعية السياسية.

وقد ترد محاولة ترجمة الانتماء العربي لمصر بسلوكها تجاه «القضية الفلسطينية» ـ بعد طبيعة هذه القضية باعتبارها محور قضايا العرب طوال نصف القرن الماضي ـ الى أن مصر كانت في مقدمة البلدان العربية التي سارعت الى المشاركة في حرب ١٩٤٨. كما يمكن ردّها الى أن أغلبية قادة الثورة ـ وخاصة أعضاء «مجلس قيادة الثورة» في ما بعد وعلى رأسهم «جمال عبد الناصر» ـ قد شاركوا في هذه الحرب. وقد ترد الى أن نكبة فلسطين كانت، بالتالي، أحد دوافع تلك الثورة.

ولكن ما يهم في كل ذلك هو «الإدراك المصري»، من ناحية مفهوم الأمن الوطني المجرَد تماماً من العواطف والحساسيات، للقضية الفلسطينية. هذا الإدراك الذي لا بد وأن ينطلق من السؤال التالي: لماذا نقاتل في فلسطين أو من أجلها.. وهل لنا مصلحة حقيقية في ذلك؟

وربما يكون من المفيد في هذا المجال استعراض إدراك جمال عبد الناصر، في إجابته عن هذا السؤال بشقيه، مع المحافظة على السياق التاريخي لهذا الإدراك، بقدر الإمكان، لأن هذا الأسلوب كفيل بأن يضع هذه المسألة على حقيقتها، والأهم من ذلك أنه سوف يساعد على توضيح مسألة في غاية الأهمية، ضمن إدراك جمال عبد الناصر، وهي

«أن عروبة مصر ليست مسألة تكتيكية» حسب ما ورد في نص خطابه بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٢.

ومن اللافت للنظر هنا أن السياق التاريخي لإدراك جمال عبد الناصر، لهذه المسألة، يلتقي في الوقت نفسه مع أولى وثائق الثورة: فلسفة الثورة. وهذا مهم للغاية لتوضيح الاعتبارات التي سبق الإشارة إليها. ويضاعف من أهمية هذا الالتقاء أن جمال عبد الناصر قد استعرض تجربته المباشرة في استيعاب «طلائع الوعي العربي»، ثم انتقل بعد ذلك الى استعراض خبرته التي تلقاها في الكليات العسكرية، وأخيراً في ميدان القتال الفعلي في فلسطين، أي كشهادة رجل عسكري عاد من الميدان.

وهكذا بدأ الحديث عن تسلّل «طلائع الوعي العربي» الى تفكيره... ثم «أصداء العاطفة» التي كانت تحركه للاشتراك في إضراب عام في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على «وعد بلفور».. الى أن بدأ «نوع من الفهم» يخالج تفكيره حول هذا الموضوع وهو يدرس تاريخ حملات فلسطين وتاريخ المنطقة عموماً.. الى أن «بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التي ترتكز عليها حقائق» وهو يدرس في كلية أركان الحرب حملة فلسطين ومشكلات البحر المتوسط بالتفصيل.

وهكذا يصل جمال عبد الناصر ـ في فلسفة الثورة ـ الى الخلاصة التالية: «ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس.. (و) وعياً ظاهراً لايماننا بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا، وأن نطاق سلامتنا يفرض علينا أن ندافع عن حدود اخواننا الذين شاءت لنا أحكام القدر ان نعيش معهم في منطقة واحدة.

. . . وكنت دائماً أقول لنفسي: قد يحدث هذا لابنتي! وكنت مؤمناً أن الذي يحدث في فلسطين كان يمكن أن يحدث ـ وما زال احتمال حدوثه قائماً ـ لأي بلد في هذه المنطقة ما دام مستسلماً للعوامل والعناصر والقوى التي تحكمه الآن.

ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً. وأيدت الحوادث التي جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد في نفسي.

كنت أتابع تطورات الموقف فيها فأجد أصداء يتجاوب بعضها مع بعض. كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غداً، وفي بيروت وفي عمّان، وفي بغداد، وغيرها.

وكان ذلك كله طبيعياً مع الصورة التي رسمتها التجارب في نفسي. منطقة واحدة، ونفس الظروف، نفس العوامل، بل نفس القوى المتألبة عليها جميعاً.

وكان واضحاً أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى. حتى اسرائيل نفسها لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار. فلولا أن فلسطين وقعت تحت الانتداب البريطاني لما استطاعت الصهيونية أن تجد العون على تحقيق فكرة الوطن القومي في فلسطين؛ ولظلت هذه الفكرة خيالاً مجنوناً ليس له أيّ أمل من واقع».

ينطوي ما تقدم على دروس وخبرات عديدة، ولكن ما يهم الآن ثلاثة مؤشرات:

أولها، أن ضرورات الأمن الوطني المصري تجعل القتال في فلسطين واجباً يحتمه الدفاع عن النفس.

وثانيها، أن ما حدث في فلسطين يمكن أن يحدث لأي بلد عربي!

وثالثها، أن هنالك قوى عديدة تسعى الى السيطرة على المنطقة واستغلالها، ويأتي الاستعمار في مقدمة هذه القوى. وهنا الادراك المبكر لاسرائيل باعتبارها ليست إلا «أثراً من آثار الاستعمار».

وما تجدر الإشارة اليه، بعد ذلك، هو أن هذه المؤشرات ذاتها ستكون خاتمة هذا الجزء عن «عروبة مصر وقضايا الأمن» في إدراك جمال عبد الناصر، وبين كل من القولين ١٦ عاماً.

وفضلاً عما تقدم، فإن الإمن الوطني المصري، في إدراك جمال عبد الناصر، لا يتحقق فقط بعروبة مصر، وإنما أيضاً بضمان «عروبة» البلدان العربية الأخرى. وأن صيانة هذا الأمن تتأثر بما يحدث في كل بلد عربي، ولذلك فهي تمتد إلى التأثير في ما يحدث في كل بلد عربي. وأساس ذلك ـ على حد تعبير جمال عبد الناصر ـ أن «سقوط أي بلد عربي إنما يكون دائماً هو البداية لسقوط باقي البلدان العربية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وقبل الحرب العالمية الأولى حينما تعرضت البلدان العربية للمحاولات الأجنبية للسيطرة والاحتلال، ويبدأ هذا الاحتلال ببلد عربي، سرى هذا الاحتلال وهذه السيطرة سريان السرطان بين أرجاء الأمة العربية. إن مصيرنا واحد، وإن كفاحنا من أجل الحرية والاستقلال في أي بلد عربي إنما يؤثر فينا، في جميع أنحاء الوطن العربي».

وهكذا اكتملت الدائرة العربية في إدراك الرئيس عبد الناصر، كمجال لصيانة الأمن الوطني المصري، وإنما تميزت العمليات الاجرائية في هذا الصدد بأنها إما كانت من نوع «رد الفعل» أو كانت من نوع «العمليات الوقائية».

ويمكن القول إن هذه العلاقة الوثيقة بين الدائرة المصرية والدائرة العربية بالنسبة الى قضايا الأمن الوطني والقومي أيضاً، لم تكن تستند فقط الى خبرات الماضي المشترك، بل حاول جمال عبد الناصر في تأكيدها أن يصل الى حد التركيز على ضرورات المستقبل المشترك، وفي هذا يقول: «وهذا الجيل على سبيل المثال لا يواجه أمانة العمل الوطني في مصر وحدها،

وإنما هو يواجه أمانة العمل القومي بالنسبة للأمة العربية كلها بحكم المصير المشترك، حتى بصرف النظر عن حكم الماضي المشترك.

وحتى لو تخيلنا افتراضاً أنه كان في وسعنا أن نتحلل من شركة الماضي، فإننا لا نستطيع أن نتصور لحظة، حتى بدافع الأمن المحلي، أننا نستطيع أن نفرّط في شركة المستقبل».

ولذلك، يمكن القول إن مسانَدة جميع الثورات العربية، في إدراك جمال عبد الناصر، يخدم أكثر من هدف، ولكنه يصّب في النهاية وفي الأساس في التيار العام لحركة الثورة العربية المعادي للاستعمار ولاسرائيل وللرجعية العربية.

ثم جاء عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وتقتصر الاشارة الى هذا العدوان في هذا المجال فقط في حدود العلاقة بين عروبة مصر والأمن الوطني لها. ففي «خطاب التنحي» كانت إشارة جمال عبد الناصر لهذه العلاقة حاسمة: «كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا، وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول ذلك بصراحة، وكانت الأدلة متوفرة على وجود التدبير.

... ولقد وجدنا واجب علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين. وفضلاً عن أن ذلك واجب الأخوّة العربية، فهو أيضاً واجب الأمن الوطني، فإن البادىء بسوريا سوف يثني بمصر».

وفي خطاب آخر أعاد تأكيد الدروس والخبرات نفسها التي كان قد أشار اليها مسبقاً في كتابه فلسفة الثورة إذ قال: «إن الأمة العربية كلها يجب أن تعلم، وتلك عبرة ايجابية من دروس معركة ٥ يونيو، أن القضية ليست قضية شعب فلسطين وحده، وإنما القضية تمتد بعد ذلك الى مدى أوسع وأبعد، ذلك أن العدو الصهيوني يسعى فعلاً الى تحقيق هدفه التوسعي بين النيل والفرات. وبالتالي فإن مشاركة بقية شعوب الأمة العربية في هذا الصدام بين القومية العربية والعنصرية

الصهيونية ليس مجرد عاطفة حيال الشعب الفلسطيني، وإنما هو دفاع عن النفس في أي وطن عربي.

إن المخطط الصهيوني اتخذ من أرض فلسطين نقطة بداية له ولن يتورع عن دفع هدفه حتى النهاية طالما أتيحت له الفرصة، وهو يتصورها اليوم متاحة له بعد نكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧.

ويترتب على ذلك أن يكون واضحاً بالنسبة لكل بلد عربي، أنه لا يعطي للنضال الفلسطيني ما يعطيه مِنّةً أو تكرماً لمجرد التضامن العاطفي، وإنما هو يعطي ما يعطيه دفاعاً عن النفس ودفاعاً عن الحياة في إطارها الوطني وفي بعدها القومي».

وهكذا أعاد جمال عبد الناصر ترديد ما سبق أن ذكره في كتابه منذ ستة عشر عاماً سابقة، المعنى نفسه، بل الكلمات نفسها في بعض الأحيان. فقط سقط ما كان يعتبره احتمالاً كامناً: وهو أن يحدث لمصر ولغيرها من البلدان العربية ما حدث لفلسطين، لأن الاحتمال كان قد أصبح واقعاً، حيث تمكّنت اسرائيل من احتلال أقاليم من ثلاثة بلدان عربية - هي مصر وسوريا والأردن - بالإضافة الى كل أرض فلسطين نتيجة عدوان ١٩٦٧.

٢ - الصراع العربي - الغربي

سبقت الإشارة إلى أن جمال عبد الناصر قد خلص، في مرحلة مبكرة من انطلاق الثورة، الى أن الصراع الأساسي في المنطقة هو «الصراع العربي - الغربي»، وليس الصراع العربي - الاسرائيلي الذي اعتبره مجرد امتداد له، وبالتالي بمثابة صراع ثانوي. ويمكن تلخيص ادراكه هذا الصراع الأساسي، وعلاقته بالصراع الثانوي، في محددات عدة:

أول هذه المحددات، «أن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي الاسرائيلي

هي في الواقع، وعلى وجه الدقة، أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة وفي مواصلة الاستغلال.

«وفي ما مضى، فلقد كان سلاح الاستعمار ضد الأمة العربية هو سلاح التمزيق وبعد حربين عالميتين، ومع تعاظم الإيمان بالوحدة العربية، فلقد لجأ الاستعمار الى إضافة سلاح التخويف الى سلاح التمزيق، وكان ان استغل في ذلك الدعاوى الأسطورية للحركة العنصرية. وهكذا سلم وطناً من أوطان الأمة العربية غنيمة مستباحة للعنصرية الصهيونية المدججة بالسلاح لكي يتم تكريس تمزيق الأمة العربية وليتحقق تخويفها باستمرار عن طريق ايجاد قاعدة في قلبها لتهديدها، فضلاً عمّا يتبع ذلك من استنزاف كل امكانيات القوة العربية في صراع محكوم فيه تاريخياً.

«ولقد زاد من حدّة التناقض بين الأمة العربية والاستعمار ظهور الحركة القومية العربية بقيادة الفلاحين والعمال العرب، الأمر الذي دفع الاستعمار الى مغامرات عنيفة ومخيفة عبرت عن نفسها سنة ١٩٥٦ بالعدوان المشهور ضد مصر، والذي عرف في ما بعد بحرب السويس. ثم عبّرت عن نفسها مرة ثانية سنة ١٩٦٧، التي عرفت في ما بعد بحرب الأيام الستة».

وثاني هذه المحددات، «أن الذين يتصدون اليوم لحماية العدوان الاسرائيلي، يقولون في كل مناسبة وبالحرف تقريباً، انهم خلقوا اسرائيل، وانهم يتحملون مسؤولية أمنها. لقد سلّموها الجزء الأكبر من وطن الشعب العربي الفلسطيني. وبعدَ هذا العدوان الأول والأكبر، ساندوا المسلك العدواني المتصل». . والأمثلة على ذلك عديدة. وصارخة. وهنا تمكن الإشارة - بداية - الى حرب السويس عام ١٩٥٦ حيث قامت اسرائيل بدورها المرسوم لها كأداة صنعها الاستعمار، وكان دوراً مخزياً كما هو واضح الآن من كل ما أذيع عن أسرار حرب السويس.

وبعد السويس فإن السجل الاسرائيلي العدواني المدعّم من المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، متصل ومتصاعد حتى بلغ ذروته في عدوان حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧.

وثالث هذه المحددات، انه في اطار الوضوح الشامل لطبيعة الصراع «لم تعد اسرائيل في مواجهتنا شيئاً والاستعمار من حولنا شيء آخر يختلف. ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشاكل وتصور بالوهم أن اسرائيل هي مشكلة لاجئين تحل، فلا يبقى من قضية فلسطين شيء.. وتصور بالوهم أن القوة التي صنعت اسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين اسرائيل أو حكماً أو طرفاً محايداً، تحطمت هذه الأوهام. إن خطر اسرائيل هو وجود اسرائيل كما هي موجودة الآن وبكل ما تمثله، وأول ما تمثله - كما يثبت استقراء التاريخ والتجربة - هو أنها بغير الاستعمار لا تكون، هي له ولخدمته ولأهدافه في السيطرة والاستغلال، يرتبط بذلك أن وجودها هو امتداد للوجود الاستعماري».

ومعنى ذلك أن الصراع الأساسي والتاريخي في المنطقة هو الصراع العربي - الغربي، وأن قيام اسرائيل لم يغير من الطبيعة الأساسية لذلك الصراع، في ادراك جمال عبد الناصر، وإنما أضاف فقط طرفاً جديداً الى أطرافه، وأضاف أداة جديدة.

ورابع هذه المحددات، «أن قضية الحرية لا تتجزأ، والنضال من أجلها لا يمكن عزله عن أصوله العالمية»، ومن هذا المنطلق فإن «النضال الشعبي المصري، والنضال الشعبي للأمة العربية كلها يجري في إطار الثورة العالمية كلها لحركة التحرير الوطني»، ولا يصدر الصراع في هذه الدائرة العالمية - في الادراك الناصري آنذاك - عن مجرد «الانتماء» الى حركة التحرير الوطني، وإنما يصدر في الأساس عن «الدور» الذي مارسته مصر في هذه الحركة العالمية.

ثانياً: ديناميات الصراع

لقد لخّص عبد الناصر أهداف الثورة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة. أما معركة تحقيق هذه الأهداف، فقد انطلقت من تأكيده على

«أن الثورة العربية الشاملة لا يمكن أن تكون مجموعة من المغامرات أو الانقلابات، وإنما هي الحركة التاريخية لجماهير الأمة العربية للقفز عبر التخلف، الى التقدم السياسي والاجتماعي والثقافي، مستندة على القيم الحضارية للأمة العربية، محققة بالنضال الثوري أهدافها». ومن هنا كان الصدام مع الاستعمار والرجعية العربية واسرائيل محتماً، لأن هذه الأهداف تمثل «نفياً» لمصالح هذه القوى ولأهدافها. ولقد بدأ الصدام مبكراً، وحتى قبل أن تتضح هذه الأهداف الثلاثة وتتبلور.

ونقطة البدء في تحليل إدراك جمال عبد الناصر لعملية إدارة الصراع من أجل هذه الأهداف، تنبنى على التمييز بين ما أسماه «حرب الاستقلال»، من ناحية و«حرب تثبيت الاستقلال»، من ناحية أخرى، ثم «حرب التقدم نحو بناء القوة الذاتية» في غمار حرب الاستقلال وحرب تثبيت الاستقلال، من ناحية ثالثة.

ولقد قدّم جمال عبد الناصر ما يشبه البحث التفصيلي المتكامل لديناميات حرب الاستقلال وحرب تثبيت الاستقلال في بيانه لدى افتتاح أول مجلس أمة مصري بعد الثورة في ٢٢ تموز/ يوليو عام ١٩٥٧، حيث شرح معارك الأحلاف، وكسر احتكار السلاح، وعدم الانحياز الذي انطلق من باندونغ. ثم قدم بحثاً آخر مماثلاً في عام ١٩٦٤ أمام مجلس الأمة المصري عن «التحول العظيم» الذي تابع فيه تحليل مسيرة الثورة والصراع. ثم هناك أخيراً، حديثه أمام المؤتمر الصحفي العالمي قبل العدوان الاسرائيلي ـ الامريكي في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

وتهمنا هنا الاشارة أساساً الى إدراك جمال عبد الناصر الدور الأمريكي في المنطقة، حيث تتعدد الشواهد على وجود إدراك مبكّر لعبد

الناصر لخطورة ذلك الدور، ويمكن تقديم صورة لذلك «الإدراك المبكّر»، وهي صورة تنطوي على ملامح الدور الأمريكي حتى الوقت الراهن. وتتمثل تلك الصورة في الحديث الذي أدلى به جمال عبد الناصر للاستاذ محمد حسنين هيكل ونشر في ١٩٥٧/٩/٨. وفي هذا الحديث عبّر عبد الناصر عن إدراكه لخبرة السنوات الخمس التي انقضت بين قيام الثورة وعام ١٩٥٧. ونقتطع منه بعض الفقرات:

«لقد اختبرت السياسة الامريكية خلال خمس سنوات طويلة، والنتيجة التي وصلت اليها: هي أن السياسة الأمريكية تجاه العرب تسعى الى تحقيق ثلاثة أهداف:

- تصفية مشكلة اسرائيل على أساس الأمر الواقع، أي تحويل خطوط الهدنة مع اسرائيل الى خط حدود، وإهدار كل حق للاجئين من عرب فلسطين.

- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها.

- وأخيراً، انحيازاً الى السياسة الأمريكية في جميع المشكلات الدولية، بحيث تتحول الدول العربية بالفعل الى منطقة نفوذ لأمريكا». فهل ننظر الى ما يجري من حولنا الآن.. ونتأمل بنزاهة وشرف.. ثم نحكم؟

ثالثاً: حل الصراع

يمكن القول إن تحليل الأعمال الكاملة لجمال عبد الناصر يكشف عن أن الاتجاه العام في إدراكه لمناهج حل الصراع العربي الاسرائيلي، ينبني على عدم إمكانية استخدام القوة المسلحة كأداة لحل هذا الصراع في الأجل القصير، ويرد ذلك أساساً الى طبيعة ذلك الصراع، وبالتالي أطرافه ومساره الذي تعبّر عنه عملياته، ومن هنا القول بالتكامل والانسجام بين عناصر الصراع في إدراك جمال عبد الناصر.

إن استخلاص هذا الاتجاه يعبّر بدون شك عن «فرضية ضخمة». ربما تقف موقف النقيض من «فرضيات» كثيرة شائعة، وربما تختلف مع ما قد يبدو على السطح، وربما تضع ظلالاً من الغموض على التوجه الحقيقي لجمال عبد الناصر، ولكنها في التحليل الدقيق والمنصف، تعبير عن رؤية تاريخية شاملة وثاقبة لطبيعة الصراع، بصفة خاصة، وبالتالي للمنهج الملائم لحل ذلك الصراع.

كيف؟ إن محاولة تجميع وتركيز وتنقية المكونات الصلبة والأصيلة لإدراك جمال عبد الناصر بخصوص منهج حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ينبغي وضعها في الاطار الشامل لإدراكه مختلف أبعاد الصراع. وتمكن الإشارة في هذا الصدد الى عدة جوانب:

١ ـ ادراك عبد الناصر لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي، وادراجه ذلك الصراع في إطار الصراع الأساسي العربي ـ الغربي، وتحديده للأبعاد الحضارية والايديولوجية كمحدد لطبيعة ذلك الصراع، وبالتالي كمحدد لإدارة عمليات الصراع ولإمكانيات حلّه.

٢ ـ ادراكه أن عملية ادارة الصراع تتطلب محاولة تغيير معادلة القوة في ذلك الصراع، بمعنى محاولة تغيير عناصر القوة وعناصر الضعف على جانبي الصراع، من ناحية، والاستجابة للظروف المتغيرة في البيئة الدولية، من ناحية أخرى. وفي هذا الجانب تمكن الاشارة الى ثلاثة أبعاد:

أ ـ ادراك جمال عبد الناصر عناصر قوة اسرائيل وعناصر ضعفها، سواء في ذلك قوتها العسكرية أو بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ونظامها السياسي. فضلاً عن ارتباطها الوثيق بالاستعمار العالمي. وهو إدراك

يتميز في جوهره بالتعبير عن أن محصلة ميزان القوى في المنطقة تميل لصالح اسرائيل مقارنة بالبلدان العربية مجتمعة.

ب ـ إدراك جمال عبد الناصر عناصر قوة الطرف العربي وعناصر ضعفه، سواء في ذلك الخصائص الموضوعية للواقع العربي: التخلّف، التبعية، التجزئة، أو الآثار التي ترتبت على اعلان بعض البلدان العربية، وفي مقدمتها مصر، دخولها مرحلة الثورة الاجتماعية، وانعكاس تلك الآثار على الواقع العربي الى درجة بلغت في بعض الأحيان أن عداء بعض البلدان العربية لمصر كان يفوق عداءها لاسرائيل. ويضاف الى كل ذلك إدراك جمال عبد الناصر منهج العرب في تناول قضاياهم الكبرى وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، الذي يقوم على الازدواجية والمزايدة.

ج ـ ادراك جمال عبد الناصر خصائص البيئة الدولية وبصفة خاصة آثار ظاهرة الاستقطاب الدولي والحرب الباردة المترتبة عليها ـ من ناحية، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الى وضع مسألة «أمن اسرائيل» ضمن التزاماتها الرسمية الأساسية ـ من ناحية ثانية، فضلا عن اعتراف جميع القوى العظمى والكبرى في العالم ـ بجانب عدد كبير من الدول على اختلاف درجاتها واتجاهاتها ـ بحق اسرائيل في الوجود ـ من ناحية ثالثة.

٣ ـ إدراكه خبرات الحرب في سياق الصراع العربي الاسرائيلي سواء حرب ١٩٤٨، أو حرب ١٩٥٦، أو حرب ١٩٦٧، وبتعبير آخر ادراكه خبرات محاولة حلّ الصراع بالقوة المسلحة.

ويمكن القول إن ادراك جمال عبد الناصر ـ حل الصراع يتمثل بداية

في قبوله ـ منطق «وجهي العملة» في عملية المواجهة: فهناك وجود اسرائيل في حد ذاته على أحد الوجهين، وهناك على الوجه الآخر المشكلات المادية الناجمة عن هذا الوجود، أي العنصرية والعدوان والتوسع. وبالتالي، فإن استخدام القوة المسلحة في هذا الصراع، وفق إدراك جمال عبد الناصر، يتحدد في الأجل المنظور بهذا الوجه الآخر للمشكلة، دون أن يمتد الى «تصفية» الوجود الاسرائيلي ذاته، بمعنى تجميد «الوجود الاسرائيلي» عند حدود ١٩٤٨، ومحاولة ردع اسرائيل، حتى لا تشرع في تنفيذ مخطط التوسع «من النيل الى الفرات»، واستخدام القوة المسلحة لدفع هذا «الخطر» وردّه على أعقابه إذا تحرك بالعدوان. أي أن القوة المسلحة تلعب دوراً أساسياً في مواجهة «الخطر الاسرائيلي»، في الأجلين القصير والمتوسط، بالمعنى المتقدم، وليس لتصفية «الوجود الاسرائيلي» أساساً.

إن جمال عبد الناصر، كما يتبين من أعماله المنشورة، كان يتصور أن معركة «تصفية الوجود الاسرائيلي» هي معركة الأجل الطويل، وأن نقطة البدء في هذه المعركة هي طبيعة الصراع الذي تخوضه الثورة العربية، والتي تحدد بالتالي منطق المواجهة. وسلاح الصدام، والنقطة الثانية بعد ذلك هي تحديد موقع «معركة اسرائيل» في داخل الاطار العام للصراع، حيث هي مجرد طرف، ورغم أنها الطرف المباشر، إلا أنها ليست الطرف الأساسي.

ومن هنا كان تأكيد جمال عبد الناصر، في خطاب التنحي عام ١٩٦٧، على أهمية «أن ندرك درس النكسة». وهناك في هذا الصدد ثلاث حقائق حيوية:

١ ـ أن القضاء على الاستعمار في الوطن العربي يترك اسرائيل بقواها

الذاتية. ومهما كانت الظروف، ومهما طال المدى، فإن القوى الذاتية العربية أكبر وأقدر على الفعل.

٢ ـ أن اعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربي ضمان أولي، فإن الأسطول السادس كان يتحرك ببترول عربي، وهناك قواعد عربية وضعت قسراً وبرغم إرادة الشعوب في خدمة العدوان.

٣ ـ أن الأمر الآن يقتضي كلمة موحدة تسمع من الأمة العربية كلها.. وذلك ضمان لا بديل له في هذه الظروف.

لقد كان جمال عبد الناصر حريصاً كل الحرص في ما يتعلق بالصدام المسلح مع اسرائيل لعدة اسباب:

ـ كان يرى أن الصدام المسلح مع اسرائيل لا بد فيه من حساب احتمالات التدخل الأمريكي، وهو احتمال قائم يستهدف فرض الهزيمة على العرب اذا استطاع، أو سلبهم ثمار النصر اذا استطاعوا. واذن فإن نجاح الصدام المسلح في رأيه كان مرهوناً بظرف دولي وعربي ملائم تكون فيه القوة الامريكية مصابة بالشلل، أو تمكن اصابتها به.

ـ كان رأيه أن القوات المسلحة المصرية تحتاج على الأقل الى خمسة عشر عاماً تستوعب فيها سلاحها الذي حصلت عليه من الاتحاد السوفياتي، ولم يكن يقيس هذه المدة بتاريخ عقد أول صفقة سلاح سنة ١٩٥٥، وإنما كان يقيس ابتداء من سنة ١٩٥٧. ومن هنا، فقد كانت الفترة المحتملة للصدام المسلح في تقديره هي الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٥.

ـ حتى يجيء هذا الوقت وتسنح فرصته، فقد كان جمال عبد الناصر يعتقد اعتقاداً راسخاً في سياسة يسميها هو «سياسة السنطة وشعرة ذيل

الحصان»، وهي تسمية مستمدة من حياة صعيد مصر وممارسته اليومية. وكان جمال عبد الناصر يشرح سياسته، فيقول «إن السنطة نوع من البثور يظهر على الجسم ويتكلس، وأهل الصعيد في مصر يعالجونه بأن يجيء الواحد منهم بشعرة من ذيل الحصان ويلّفها حول النمو الدخيل على جسده، ثم يحكم شدها بحيث يحبس مرور الدم اليها، وتبدأ الإصابة بعد أيام تتجمد، ثم تبدأ في الذبول، ثم تقع من تلقاء نفسها».

وكان رأي جمال عبد الناصر ان اسرائيل نمو دخيل في وسط الجسد العربي، وأن مقاطعتها وإحكام الحصار من حولها وتشديد الضغط عليها كل يوم، سوف يؤدي الى حبس الدم عن خلاياها، ومن ثم الى ضمورها وسقوطها.

المهم أن نرفض التعامل معها باستمرار، المهم أن لا يخف حصارنا عنها طول الوقت، المهم أن تحس بضغطنا من حولها ليل نهار.. وحتى اذا اضطررنا بعد ذلك الى استعمال القوة المسلحة، فإن استعمال القوة يجيء في أكثر الظروف ملاءمة. إذ كان يرى أن الظروف العالمية لا تعطي العرب فرصة تحقيق «نصر حاسم» في معركة واحدة. وهكذا ظل يتصور سلسلة من المعارك تحقق كل منها نصراً جزئياً ـ سياسياً وعسكرياً ـ ثم يكتون من أثر تراكم هذه الانتصارات كلها أن يشعر المشروع الصهيوني في فلسطين بأن لا أمل له في البقاء.

وهكذا نصل الى الضربة الاسرائيلية ـ الأمريكية الغادرة.. وهزيمة عام ١٩٦٧. لقد نسينا عندما وقعت الهزيمة أن حربنا مستمرة:

١ ـ كان شعورنا بالمهانة شديداً، ولهذا أسباب تبرره، ولكن، كان يجب أن ندرك أن بين أهداف أعداء الأمة العربية تلطيخ سمعة الجيش

المصري، وإقناع الشعب المصري والأمة العربية أنه ليس في مقدور أيهما أن يعتمد عليه.

كان من أهدافهم أن يسقونا الشعور بالمهانة، وأن يترسب هذا الشعور بالمهانة الى أعماق أعماقنا.. وساعدناهم وشربنا!

لقد هزمت أمم قبلنا في معارك، ولكنها لم تعتبر هزيمة معركة خسارة للحرب، طالما أنها تمتلك ارادتها.

لم تشعر أمريكا بالمهانة بعد «بيرل هاربور» وقيام السلاح الجوي الياباني بتدمير كل الأسطول الأمريكي.. وإنما شعرت بالتصميم.

ولم تشعر بريطانيا بذلك بعد الهزيمة الساحقة في «دنكرك».. وإنما شعرت بالتصميم.

بل إن فرنسا التي استسلمت لهتلر.. استغلت مقاومة ضابط واحد رفض الهزيمة، وهو «ديغول»، واعتبرته ممثلاً لارادتها، واعتبرت انتصار الحلفاء انتصاراً لها.

أما نحن، فلم نفعل ذلك.. كانوا يريدون أن يصّدروا لنا المهانة.. وكنا نحن على استعداد، وبشدة، أن نستوردها!

٢ ـ كان الشعور في الوطن العربي بخيبة الأمل شديداً ـ وكان له ما يبرره بطبيعة الحال ـ ولكن كان لا بد أن يتذكر الجميع أنه بداية ونهاية ليس هناك غير الجيش المصري في الخط الأول ـ ومع جيوش عربية أخرى ـ يمكن أن يستأنف القتال.

٣ ـ الغريب أنه مع ظهور دور «التواطؤ» الأمريكي، فقد ظل اللوم

ينصبّ على مصر وقيادتها وجيشها بمنطق هؤلاء الذين «لا يقولون للضارب لا تضرب، ولكن يقولون للمضروب لا تصرخ»!

وجمال عبد الناصر مسؤول، ولا يمكن أحد أن يعفيه من مسؤوليته، بل ولم يقبل هو بديلاً عن الاعتراف بها كاملة، ولم يتمسّح بشيء، ولا توارى خلف أحد. وعندما يجيء وقت الحكم التاريخي عليه في مسألة الهزيمة، فلا بد أن توضع في الاعتبار عوامل كثيرة:

١ ـ ظروف الأزمة وتداعيها، وهل كان في وسعه أن يتقاعس عن نجدة سوريا؟

٢ ـ قيادته الحركة السياسية في الأزمة، والطريقة التي حاول بها تفادي الانفجار.

٣ ـ تمثيله الارادة العربية في الصمود بعد الهزيمة، وهذا في حد ذاته من أمجد مواقفه، فالهزيمة الحقيقة هي هزيمة الإرادة، وليست الهزيمة هي التراجع عن أرض.. خصوصاً وأن الصراع طويل ومستمر.

٤ ـ نجاحه في إعادة بناء القوات المسلحة في ظرف ستة شهور من الهزيمة.

٥ ـ عودته إلى ميدان القتال، قمتها في حرب الاستنزاف التي هي الجولة الرابعة في الحرب العربية ـ الاسرائيلية.

٦ ـ استعداده وتخطيطه لمعركة التحرير.

٧ ـ ثم ان الهزيمة بكل مسؤولياتها يجب أن توضع في إطارها من كفاحه كله، فلم تكن معركة ٥ حزيران/ يونيو هي معركته الوحيدة،

وإنما كانت واحدة من معاركه. . نجح في بعضها، ولم ينجح في البعض الآخر.

وبعد مئات السنين، وحينما يكتب التاريخ بشرف وأمانة، وبغير أحقاد وعقد، فإن التاريخ سوف ينصف جمال عبد الناصر حتى في هزيمة ١٩٦٧. . أبسط ما سوف يقال عنه: إنه كان رجلاً. . تحمّل مسؤوليته بشجاعة، وتقبّل الحساب عنها في كبرياء. . ومثّل كرامة وإرادة أمة بأسرها في يوم من أحلك أيامها. . وكان وسط الظلام والعواصف والمؤامرات الدولية آمن بوطنه وأمته ومثلها العليا، وأعطى حياته لخدمة هذه المثل بشرف. فقد أصاب مرات، وأخطأ مرات. . لكنه حارب طول الوقت، بإيمان ويقين، ولم يستسلم حتى النفس الأخير. . وكذلك يفعل الرجال!

خاتمة

الثورة.. والناصرية.. والمستقبل

ماذا بعد أن استعرضنا الجوانب الأساسية لمشروع ثورة تموز/ يوليو ومنجزاته؟ وماذا بعد أن استخلصنا دروس النجاح والفشل؟... بتعبير آخر: ماذا عن المستقبل؟

وبداية، هناك «نقطة نظام» لا بد من إثارتها حول تقويم تجربة هذه الثورة، وقيادة «جمال عبد الناصر»، حتى يمكن التطلّع إلى المستقبل بنظرة مبرّأة من العقد... منزّهة عن الأغراض والأهواء. وفي هذا الإطار يمكن ابداء الملاحظات الآتية:

١ ـ إن جمال عبد الناصر كان تجربة هائلة في حياة هذه الأمة العربية، وفي زماننا المعاصر كلّه، ومثل كل تجربة هائلة ـ خصوصاً إذا كانت بالثورة ـ فإن التجربة تصبح حافلة، ذلك أنها بالثورة تواجه بدايات جديدة، ثم إنها تعطي للتحديات التي تطرح نفسها عليها اجابات مختلفة، وهذا مجال الصواب والخطأ.

وقد أصاب جمال عبد الناصر وأخطأ. ونعتقد أن الايجابي في تجربته يرجح السلبي بكثير، ومحصلة أي حساب أمين تعطيه أكثر مما تأخذ منه بفارق كبير لصالحه، ويكفي لأي واحد منا أن يلقي نظرة على خريطة المنطقة السياسية والاجتماعية وموازين القوى فيها، قبل جمال عبد الناصر وبعده، ليرى الحقيقة ظاهرة وناصعة.

وعندما توزن أخطاء تجربة في مثل حجم تجربة جمال عبد الناصر، فإن هذه التجربة لا يمكن أن تقاس إلاّ بأهدافها هي، وإلاّ بظروفها هي، وإلاّ بالتحديات التي واجهتها هي، وإلاّ بالخيارات التي كانت مفتوحة أمامها، وإلاّ أصبح التقييم تعسفاً، وانحدر التاريخ إلى مستوى المؤامرة!

ثم إنه لا يستطيع أن يقضي في مثل هذه التجربة، ولا حتى بالتقييم، هؤلاء الذين عادوا التجربة بمبادئها وحركتها وجماهيرها، فعادتهم هذه التجربة مبدأً وحركةً وجماهير.

إن هؤلاء الأعداء لهم حق الكلام بالطبع، لا يخنقه أحد في حناجرهم، ولكن كلامهم يكون من موقع العداء وليس من موقع القضاء، ويجب أن يكون هذا واضحاً لكي لا تختلط الصور.

إن المستعمرين الفرنسيين ـ ذوي الأقدام السوداء كما يسمونهم ـ لا يمكن أن يكونوا هم السلطة التي تقيّم الثورة الجزائرية!

وحكومة «فيشي»، التي استسلمت للألمان في الحرب العالمية الثانية، حاكمت «الجنرال ديغول» ـ الذي مثّل إرادة الشعب الفرنسي في مقاومة النازي ـ وحكمت عليه بالخيانة العظمى، وطلبت رأسه حيّاً أو ميتاً، ولكن هذا الحكم كان مهزلة على هامش التاريخ، ولم يدخل في حسابه.

وبالمعيار نفسه، فإن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ وهي الدافع الحقيقي وراء الحملة الضارية على جمال عبد الناصر ـ ليست هي القاضي الذي يبحث قضية الديمقراطية في عصر جمال عبد الناصر. وهؤلاء الملوثة أيديهم بالجريمة الوحشية في شيلي ـ مثلاً ـ حيث اغتيل الرئيس الشرعي سلفادور الليندي، وحيث قتل في الشوارع في يوم واحد ٢٥ ألفاً من المواطنين، وحيث اعتقل في أسبوع واحد مئتا ألف من الناس وفق تقرير لجنة العفو الدولية، ليسوا قضاة الديمقراطية في تجربة جمال عبد الناصر أو غيره.

٢ ـ إن الحملة الضارية المعلنة ضد جمال عبد الناصر ـ بالباطل في معظم ما تدعي به ـ لن تضره بشيء. فهو كإنسان بعيد عن هذا كله، في رحاب الله، لا يمسّه من هذه الدنيا سوء.

وهو كتجربة ملك جماهير واسعة عاشتها معه وأعطته ما لم تعطه لأحد قبله، وما لم تعطه لأحد بعده. ولم تكن جماهيره عمياء ولا فاقدة وعيها، وهي تسير معه. لقد وجدت في حركته أمانيها الضائعة، ووجدت في كلماته تعبيراً عن رغباتها المضغوطة، ولم تكن العلاقة بين الاثنين علاقة الأمر والطاعة، وإنما كانت علاقة حوار حر، لأن مجاله عقول الناس وقلوبهم، وحيث لا سلطان لقوة على أعماق البشر إلاّ ما تشعر به وتقتنع.

وفي سياق هذا الحوار، فإن هذه الجماهير لم تتحفظ في تأييدها له مرات، وتحفظت مرات أخرى، ورضيت عنه أحياناً، وعاتبته أحياناً أخرى، وغضبت عليه في بعض المواقف، وغفرت له في مواقف أخرى.

ثم إن جمال عبد الناصر كتاريخ مُلك أجيالٍ قادمة تتاح لها الحقائق كلها، وتخلو نظرتها إلى الوقائع من انفعالات لحظة بعينها، سواء سادها الفرح أو سادها الحزن.

وهنا نتذكر كلمات «اندريه مالرو»، أديب فرنسا الكبير، وهو يعقد مقارنة بين «نابليون» - الذي مات في المنفى تحت ذل أعدائه، والهزيمة من حوله - و «جمال عبد الناصر»: «ليست المسألة هي النصر العسكري أو الهزيمة العسكرية.. المسألة هي إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه.. ولقد وجدت أمتكم نفسها في عبد الناصر بمقدار ما وجدت أمتنا نفسها في نابليون مع اختلاف الظروف، وهذا هو الذي يبقى، وغيره تكنسه الأيام».

وفضلاً عن ذلك، كانت مجلة تايم الأمريكية هي التي نشرت تحقيقاً صحفياً مليئاً بعلامات الاستفهام، تتعجب فيها كيف أن جمال عبد الناصر أرفع ما يكون مكانة في الوطن العربي كله خارج مصر... وأما في مصر فإن سمعته يجري تمريغها في التراب؟!

٣ - وبعيداً عن هذا كله، فإن حملة الإدانة الشاملة بالطريقة التي تجري بها الآن، يمكن أن تثير أسئلة فرعية في مصر، وهي أسئلة فرعية الآن، ولكنها في الغد يمكن أن تحدث مضاعفات ليست فرعية. فسوف تبرز تساؤلات عديدة، لعل في مقدمتها السؤال التالي:

- هل هي محاولة لتكبيل إرادة الشعب المصري في «عقدة ذنب»، يوقعون في روعه أن ما يصورون له حدوثه بالأمس جرى باسم الحرية والاشتراكية والوحدة؟ وإذن تصرف جماهير الشعب نظرها عن هذه الأهداف.

فإذا كان هذا هو الثمن الذي دُفع فيه كما يصورونه، إذن فإنه ثمن

فادح إنسانياً، يستحيل دفعه لأي هدف مهما كان. وإذن على الجماهير أن تسلم ارادتها، وعليها أن تقبل استغلالها، وعليها أن تنكفىء وراء أسوار العزلة عن أمتها.

٤ ـ ومع ذلك لنفتح الدفاتر. ولنفتحها بأمانة وشرف، ولنحقق في كل خط وزاوية، وليكن التحقيق عربياً شاملاً يتجاوز حدود مصر، فتجربة جمال عبد الناصر كانت تجربة عربية شاملة تجاوزت حدود مصر:

ـ لنحقق في الرجل نفسه ونزاهته، وكل تصرف شخصي من تصرفاته، وهل كان عفاً في كل ما أتى، أو أنه مال وانحرف؟

ـ لنحقق في دعوته، وهل كانت تعبيراً أصيلاً عن ضمير الأمة، أو أنها كانت فرضاً فرض عليها بقهر السلطة، ولنسأل أنفسنا أية سلطة قهر كانت له على جماهير الأمة العربية، وكانت هذه الجماهير البعيدة عن نطاق سلطته هي الاحتياطي الاستراتيجي لحركته.

ـ لنحقق في سياسته الخارجية، وهل استطاعت هذه السياسة أن تجعل من العرب قوة سياسية ضخمة تتصدر التيارات الفاعلة في عصرها، كحركة الثورة الوطنية في العالم، وحركة معاداة الاستعمار، وحركة التضامن الآسيوي الافريقي، ومنطق الاستقلال وعدم الانحياز، والاتجاه العام إلى مجتمع دولي يسوده السلام وتحكمه مبادىء القانون الدولي، أو أن الرجل كان ضد التحرر وكان محالفاً للاستعمار، داعياً إلى الطغيان في مجتمع الدول؟

ـ لنحقق في سياسته العربية، وهل كانت مع التاريخ أو كانت ضد

التاريخ؟ وهل بادَر أحداً بعداء أو أنه اضطر إلى معاداة من عادوه لأنهم وقفوا ضد التاريخ وحاولوا تعطيل مسيرة الأمة؟

ـ لنحقق في سياسته الداخلية:

ـ في صيغة تحالف قوى الشعب العامل كبديل لدموية الصراع الطبقي، في الاستجابة لتحديات مرحلة الانتقال من مجتمع متخلّف اقتصادياً واجتماعياً، وفي الاجراءات التي اضطر إلى اتخاذها لتكون للمجتمع المصري بداية سليمة على طريق الانتقال.

ـ وليكن التحقيق شاملاً في تجربة التصنيع في مصر، وفي تجربة تطوير الزراعة، وفي تجربة بناء قطاع عام يقود عملية التنمية، وفي تجربة التخطيط لذلك كله، وهل بلغت نسبة التنمية الشاملة في معظم سنوات عصره ٦,٧ بالمئة سنوياً، وأية تجربة أخرى في العالم الثالث غير تجربته بلغت هذا الحد من النجاح، رغم ما نعرف جميعاً من ضغوط الحوادث والظروف؟

ـ ليكن التحقيق شاملاً كذلك لسياسات التأميم وإجراءات الحراسة، حالةً حالة، ولتنشر القوائم والأسباب.

ـ وليكن التحقيق شاملاً أيضاً في كل ما يقال عن عمليات الاعتقال، والفصل، والتعذيب، ودور المخابرات والمباحث، وهل كانت مصر تحت حكمه صورة جديدة من البوم «العاصفة النازية»، أو أن هذه التجربة لم تعتمد العنف إلا في أقل القليل، وفي سبيل أكبر الكبير من المبادىء والأهداف، مع التسليم سلفاً باحتمال وجود تجاوز لا بد من الحساب عنه والعقاب.

ونزعم أن أي تحقيق منصف سوف يضع جمال عبد الناصر حيث

يجب أن يكـون، وحيث وضعته جماهير الأمة العربيـة التي لم تكتف بالإعراض عمّا يجري لـه في مصر الآن، بل عـزلت فلول الـظلام التي حاولت أن تحاصر قبره وتنبشه، كما فعل في تاريخ مصر القـديم لصوص المقابر حتى في اهرامات مصر الشامخة.

إن ما حدث في مصر لعبد الناصر لم يحـدث لزعيم وقـائد في أي بلد من بلدان العالم إلا إذا كان هناك انقلاب مسلّح على نظامه. ومثل هـذا الانقلاب لم يحدث قطعاً.

وعلى فرض ان انقلاباً مسلحاً كان قد حدث، فإننا نشك في أن حملة اليوم على الأمس كان يمكن أن تصل إلى هذا العنف.

ولم يكن من قبيل الأخطاء السيـاسية مـا حدث، ولكنـه كان أسـوأ، فقـد تعـدى أخطاء السيـاسـة إلى السقـوط الأخـلاقي.. إلى نـوع من الانتحار المعنوي.

وبعـد ذلك، يمكن أن نتـطلع إلى المستقبـل.. ونتسـاءل عن مصـير المشروع القومي الذي طرحته ثورة تموز/ يوليو؟

وهنا لا بد أن نسلّم أننا نجد أنفسنا أمام خيارين:

- أن نقـول إن المشروع القومي لجـمال عبـد النـاصر، شـأنـه شـأن مشروع دولة محمد علي، استجابة صحيحة في عصرهـا لمطالب الثـوابت في الـوطن العربي، وإنـه قد يكـون قابـلاً للتكرار في مصـادفة تـاريخيـة يصعب التحكم فيها.

- أو أن نقـول إن المشروع القومي لجـمال عبد النـاصر له شـأن آخر وهو أنه قابل للاستمرار، وهنا تصبح أمامنا ضرورة أنه قابل للنقد، أي قابل للتجديد.

علينا أن نختار.

وعندما نواجه عملية الاختيار فإن على الناصريين أن يواجهوا حقائق عصر مستجدّ، بل حقائق عالم جديد بما تفرزه هذه الحقائق من مآزق:

كيف يمكن حشد الجماهير وراء مشروع ناصري إذا لم يكن المشروع الناصري قادراً على إعادة طرح نفسه في ظروف متغيرة، لأنه لا يستطيع طرح نفسه إلا بتجديدها، ولا يستطيع تجديدها إلا من خلال تقويمها؟

كيف يمكن الوصول إلى الجماهير في مواقعها، وهذه الجماهير لم تعد تتجمع في المصانع والمزارع، ولكنها هناك في الحجرات المعزولة وأمام أجهزة التلفزيون حيث الإنسان وحده أمام الشاشة؟

كيف الوصول إلى الشاشة، والشاشة ملك السلطة؟

كيف يمكن الوصول إلى السلطة ديمقراطياً، والسلطة القائمة تملك من أدوات الردع التقاني (التكنولوجي) ما هو أخطر من كل ما نعرفه من أدوات التنظيم؟

كيف يمكن تجميع المدخرات للتنمية في «العصر المالي» الذي يكتسح العالم ويتحرك فيه ١٥٠ بليون دولار كل يوم في عملية تحويل العملة، وهو عصر جرف المدخرات العربية ووضع الاقتصاد العربي كله في حالة رهن لسنوات قادمة؟

كيف يمكن اقتحام عوالم التنمية من جديد في ظل سيطرة الشركات المتعددة والعابرة للقارات؟

كيف يمكن تدعيم الوحدة الوطنية داخل الأقطار العربية في ظروف

فكرية وعقائدية وطائفية وعرقية غطت التناقضات الرئيسية للأمة مع أعدائها بتناقضات ثانوية تقتتل فيها الأمة مع بعضها البعض؟

كيف يمكن تجميع طاقات الأمة على إرادة واحدة في ظل أوضاع تكرست فيها القطرية بفعل عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وفكرية؟

كيف يمكن هذه الأمة أن تحمي نفسها، في حين أن معظم قياداتها السياسية لم تحدد مَنْ هو عدوها؟ ثم إن معظم قياداتها العسكرية تعرف عن أسواق تجارة السلاح أكثر مما تعرف عن الأمن القومي؟

كيف يمكن هذه الأمة أن تحقق مصالحها ومبادئها وسط عالمها بهذا الخلل في موازين القوة فيه، على جميع المستويات الإقليمية والعالمية؟

كيف تستطيع الأمة أن تعيش عصر ثورات الفضاء والطاقة النووية والاتصالات والمعلومات، وهناك من يشدّها إلى تهويمات مشوّشة تهاجم العقل العربي، وفي الصميم؟

ثم أيّ الأجيال عليه أن يتقدم، وبأيّ أسلوب يشرح، وبأيّ حجج يقنع، وبأيّ منطق يعيد الحشد والتنظيم؟

ولا شك أن «الاختيار» بداية، ثم محاولة تقديم إجابات صحيحة لما تطرحه حقائق العصر المستجد والعالم المتغير بما تفرزه من مآزق، كلاهما يحدد الطريق إلى المستقبل.. ويحدد في الوقت نفسه: أيّ مستقبل؟

ولذلك، لا بد أن نميز بين روح المشروع القومي لثورة تموز/يوليو وفلسفته وتوجهاته، من ناحية، وسياساته وقراراته وآلياته، من ناحية أخرى. إن أهم ما اتسم به المشروع القومي لثورة تموز/يوليو هو هدفه، الذي كان يتلخص في تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال، وطنياً

وقومياً. أما السياسات والقرارات والآليات، فقد أملتها اعتبارات هيكلية موضوعية داخلية، وضغوط إقليمية ودولية، واجتهادات سياسية ذاتية لعبد الناصر والنخبة التي حكمت معه، في ذلك الوقت (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠).

إن روح المشروع وفلسفته وتوجهاته لا تزال صالحة، بل وتمثل ضرورة ملحّة، لا بد من تحسيمها سياسياً وتنظيمياً إذا كان لمصر والوطن العربي أن ينهضا من جديد، أو أن يخرجا من مستنقع التردي والمآزق الحالية.

أما السياسات والقرارات والآليات، فلا ينبغي، وربما لا يمكن، بعثها من جديد. فقد كانت هذه وليدة عوامل هيكلية داخلية، وضغوط إقليمية ودولية. وقد طرأ تغير هائل على هذه العوامل جميعاً. هذا فضلاً عن غياب جمال عبد الناصر ونخبة تموز/يوليو من المسرح. وحتى إذا كان لا يزال ذلك القائد العملاق على قيد الحياة، فأغلب الظن أنه كان سيستجيب لهذه المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل مغاير تماماً في الثمانينيات والتسعينيات، عمّا فعل في الخمسينيات والستينيات. هذه الاستجابة المغايرة كانت ولا بد أن تنصب على السياسات والقرارات والآليات وليس على روح المشروع وفلسفته وتوجهاته.

وليس المجال هنا مناسباً لرصد كل المتغيرات التي طرأت على الساحة الاجتماعية المصرية والعربية، أو على المسرح الإقليمي والدولي منذ رحيل عبد الناصر. كما لن نخوض هنا في أسباب ومضاعفات هذه التغيرات. ولكن من المهم ـ إذا أريد لروح مشروع ثورة تموز/يوليو أن تبعث من جديد ـ إنجاز عدد من المهام:

١ ـ استكمال البناء المفهومي لمشروع ثورة تموز/يوليو.

٢ ـ المراجعة النقدية الأصيلة لتجربة ثورة تموز/يوليو (بين ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ و٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠). المراجعة التي تلتزم بالمبادىء، لكنها تعطي نفسها أوسع مجالات الحرية في مناقشة التطبيق. ولا بد أن تكون البداية نظرة نقدية بالمعنى الصحيح، أي أن تجديد التجربة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق إعادة تقويمها. وفضلاً عن ذلك فإن النظرة النقدية ضرورية لعملية فرز تستخلص الثوابت المبدئية، وتعزلها عن المتغيرات الظرفية، كما أنها تميز بين ما هو «عربي» وما هو «مصري» في تلك التجربة.

٣ ـ رصد وتحليل ما طرأ على البناء الاجتماعي المصري والعربي من تحولات، فضلاً عمّا طرأ على النظام العالمي من تغيرات هائلة في العقدين الأخيرين.

٤ ـ فتح باب «الاجتهاد» لابتكار السياسات والآليات المناسبة للتعامل مع مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل في ضوء روح المشروع وهدفه الأسمى، أي تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال.

ولا شك أن قضية استكمال البناء المفهومي للمشروع القومي لثورة تموز/يوليو تفرض نفسها بالضرورة، وهي الأولى بالتركيز عليها في هذه الخاتمة، على أساس أن «المهام» الثلاث الأخرى، إما جرى التعرض لها في أجزاء مختلفة من الدراسة، أو هي دعوة لأبحاث أخرى وباحثين آخرين.

ان هناك مطالب ستة دار حولها النضال العربي منذ عصر النهضة الحديثة في القرن الماضي، وقد لمسها جميعاً جمال عبد الناصر في أحاديثه

وكتاباتـه، وعبرت عنهـا الوثـائق الأساسيـة لثورة تمـوز/يوليـو، وقطعت شوطاً بعيداً في ممارسة معظمها. وهذه المطالب هي:

١ ـ الديمقراطية، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.

٢ ـ الـوحدة العـربية، في مـواجهة التجـزئة بكـل أشكالهـا القطريـة والطائفية والقبلية.

٣ ـ التنمية المستقلة، في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه، والتبعية.

٤ ـ العدالة الاجتماعية، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل مظاهـره ومستوياته.

٥ ـ الاستقـلال الـوطني والقـومي، في مـواجهـة الهيمنـة الأجنبيـة الإقليمية والدولية.

٦ ـ التجـدد الحضاري، في مـواجهة التجمـد الـتراثي من الـداخـل والمسخ الثقافي من الخارج.

ان هـذه المطالب الستـة تكوّن في مـا بينها مشروعـاً قوميـاً، مترابـطاً عضوياً، ومتسقاً منطقياً، وملهماً جماهيريـاً، وهو يصلح أسـاساً، لا فقط لإجماع عربي جديد، ولكنه أيضاً للخروج من حالـة التردي العـربي التي عجزت كل الدول القطرية عن الخروج منها.

وأخيراً، فإن ما مثلّه جمال عبد الناصر وعبّر عنه وقاد اندفاعه ليس في حالة حصار، لأن تيار التاريخ معـه. كما أن الثـوابت التي استجاب لها جمـال عبد النـاصر ما زالت قـائمة، واستجـابته لهـا كانت صحيحـة عصره، وكثـير منها صحيـح، حتى بعد عصره، لأن الجـماهير العـريضة معها، وبالتالي المستقبل مفتوح أمامهـا، دون تصور حتميـات قدريـة

تستطيع أن تحقق نفسها آلياً. فإرادة الإنسان هي وحدها التي تصنع المستقبل. . ولا شك أن مستقبل «الحرية والاشتراكية والوحدة» بالنسبة إلى الأمة العربية، رغم كل الخطوب والمحن، يشترط ـ بعد الاستجابة الصحيحة للظروف المتغيرة ـ إمتلاك «جسارة الاختيار». . جنباً إلى جنب مع «أصالة التطور» و«مقدرة الممارسة». . و«إرادة التحدي». .
فهذه هي تجربة جمال عبد الناصر!

هذا الكتاب

لقد آن الأوان لتقديم صورة متكاملة، موضوعية ونقدية، عن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، من منطلق ثوري، ومن داخل المعسكر ذاته.

إن هذه الدراسة عن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ليست نوعاً من السلفية التاريخية، ولا هي نظرة بالحنين والشجن إلى الماضي، بل هي محاولة لفهم الحاضر، والتطلع إلى المستقبل.

وتهدف هذه الدراسة إلى القيام بهذه المحاولة الموضوعية لتقويم ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، من أجل:

- تعريف الأجيال الصاعدة، داخل مصر وخارجها، بإنجازات هذه الثورة وممارساتها.
- تقديم تقويم نقدي لهذه الثورة، بنجاحاتها وإخفاقاتها، وايجابياتها وسلبياتها.
- محاولة التعرف إلى مدى وكيفية الاستفادة من خبرة هذه الثورة في صنع المستقبل العربي.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
فون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
أ: «مرعربي»
،: ٢٣١١٤ مارابي.
ميلي :- ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

06 JAN 1999